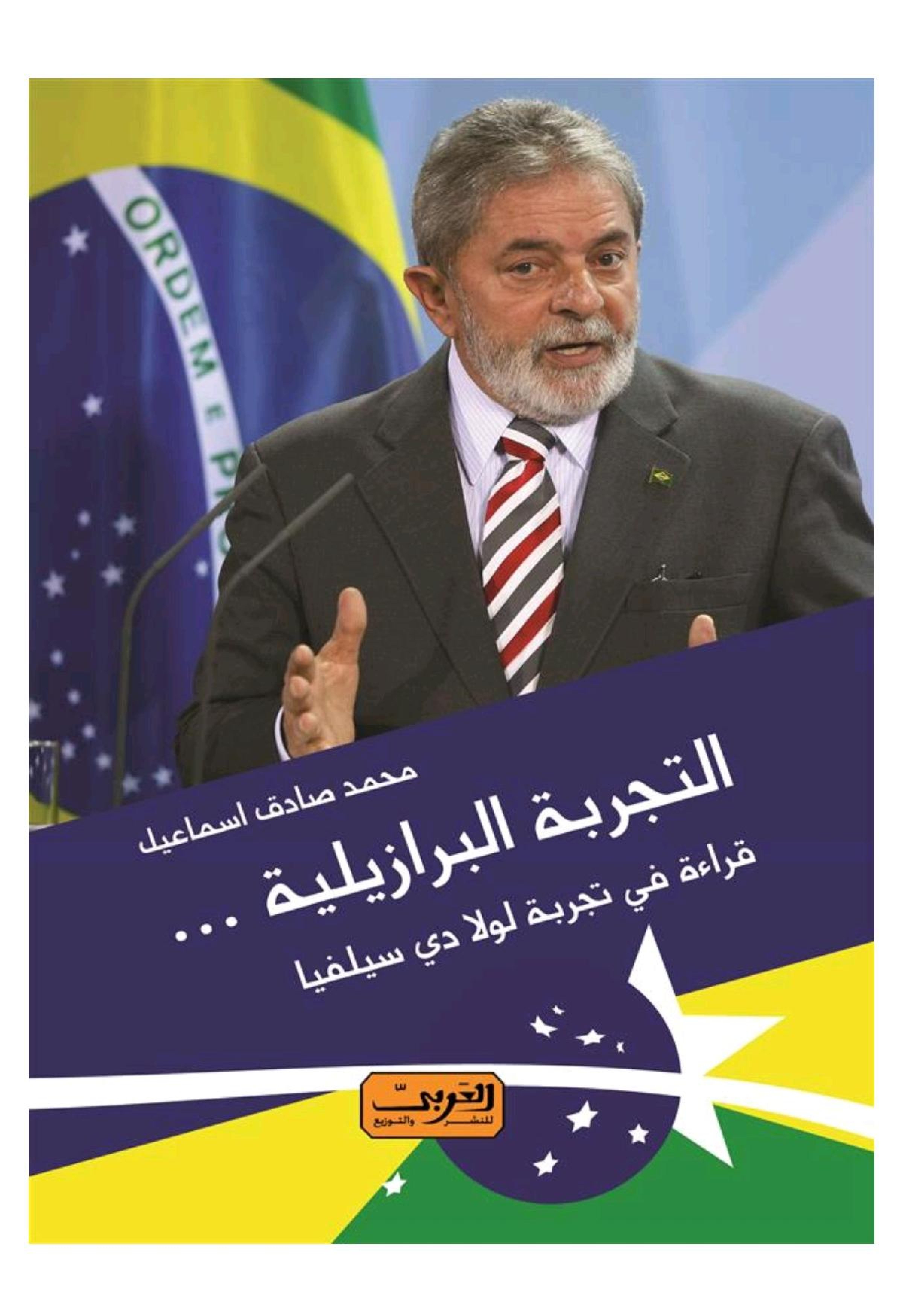

محمد صادق اسماعيل
التجربة البرازيلية ...
قراءة في تجربة لولا دي سيلفيا
العربي للنشر والتوزيع

# التجربة البرازيلية




## قراءة في تجربة لولا دي سيلفا


محمد صادق اسماعيل



**2013**

60 شارع القصر العيني 11451 - القاهرة

ت: 27954529 - 27921943 / فاكس: 27947566

sherifbakr@yahoo.com

الطبعة الأولى 2013

رقم الإيداع 16151/2012

ISBN: 978-977-319-162-7






بطاقة فهرسة

التجربة البرازيلية ... قراءة فى تجربة لولاداسيلفيا / محمد صادق اسماعيل .

– ط1.القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2013 - ص؛ سم.

تدمك 9789773191665

1 – البرازيل – التنمية الاقتصادية

## أ - العنوان 981،338

# المقدمة

تعد البرازيل من أهم القوى الصاعدة في قارة أمريكا الجنوبية، حيث استطاعت تخطي فترات عدم الاستقرار السياسي التي شهدتها منذ نهاية فترة الحكم العسكري في عام 1985، وابتداء من التسعينات خاصة مع تولي فرناندو كاردوسو رئاسة البرازيل عام 1994، وقد بدأت البرازيل سياسة داخلية وخارجية سعت من خلالها إلى تدعيم إصلاحاتها السياسية والاقتصادية القائمة على الإنفتاح وسيادة آليات السوق الحر، وتعزيز مكانتها في القارة اللاتينية وعلى المسرح الدولي.

كما تعد البرازيل خامس أكبر دولة في العالم من حيث المساحة، حيث تبلغ مساحة إقليمها حوالي 805 مليون كم2، أي ما يقرب من نصف مساحة أمريكا الجنوبية. وتتمتع البرازيل بموارد مائية وفيرة، بالإضافة إلى الثروات الطبيعية المرتبطة بالتنوع البيولوجي، والثروات المعدنية، خاصة رواسب الحديد والذهب والألمونيوم. وتتمتع البرازيل باحتياطات بترولية تصل إلى حوالي 12.6 مليار برميل من النفط، وحوالي 365 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، ويتوقع أن تحتل البرازيل مرتبة متقدمة بين منتجي النفط خلال فترة لا تزيد على عشرة أعوام.

وقد إحتلت البرازيل المرتبة الخامسة على مستوى العالم من حيث عدد السكان، حيث يبلغ عدد سكانها حوالي 196 مليون نسمة، مع وجود 62% من شعبها في شريحة الأقل من 29 عاما يجعل منها أمة شابة. وتتسم التركيبة السكانية في البرازيل بالتنوع، بحيث يمكن اعتبارها نموذجا مثاليا للتعايش بين عرقيات وثقافات متعددة. في حين لا تتجاوز نسبة السكان الأصليين حوالي 1% من مجموع السكان، ويمثل المهاجرون الأوروبيون غالبية السكان.

وقد تأسست الحياة السياسية الحالية في البرازيل على الدستور الفيدرالي الذي صدر عام 1988 الذي يعد انجازا من انجازات التحول الديمقراطي الذي

شهدته البلاد بعد 21 عاما من الحكم العسكري، غير أن استمرار الحكم المدني الديمقراطي في البرازيل لمدة عشرين عاما متواصلة منذ نهاية فترة الحكم العسكري، لم يكن بالأمر السهل خاصة بعد وفاة تانكريدو دي ألميدا نيفيز أول رئيس منتخب من جانب المجلس التشريعي وممثلي الولايات قبل توليه السلطة رسميا وبعد إجبار الرئيس فيرناندو كولور دي ميللو أول رئيس منتخب بصورة مباشرة من جانب الشعب في عام 1992 على الاستقالة على إثر اتهامات بالفساد.

ولم تشهد البرازيل استقرارا على المستوى السياسي سوى مع انتخاب فيرناندو هنريك كاردوسو رئيسا في عام 1994، حيث تمكن كاردوسو من إقامة دعائم النظام المدني مستعينا بخلفيته الأكاديمية وخبرته السياسية، حيث قضى فترة طويلة من عمره في المنفى إبان فترة الحكم العسكري، إلى جانب خبرته كوزير للخارجية ثم وزير للمالية خلال فترة حكم اتمار أوجوستو فرانكو منذ عام 1992 . وعقب فوزه في الانتخابات الرئاسية عام 1994 على منافسه لولا دي سيلفا اليساري، بدأ كاردوسو في تنفيذ إصلاحات اقتصادية وسياسية ساهمت في إعادة انتخابه مجددا للرئاسة لولاية ثانية في أكتوبر 1998.

وامتنع كاردوسو عن تعديل الدستور بشكل يمكنه من الترشح لفترة رئاسية ثالثة كما كان يرغب مؤيدوه. بل ساهم بشكل غير مباشر في انتخاب لولا دي سيلفا للرئاسة بإصراره على اتخاذ موقف محايد من الانتخابات الرئاسية.

وقد تولى لولا دي سيلفا أحد أشهر رموز اليسار في أمريكا اللاتينية مقاليد الحكم كأول رئيس عمالي في البرازيل في عام 2002 وفاز في الانتخابات بنسبة 61% وبدأت خيبة الأمل تعتري الكثيرين داخل وخارج البرازيل. فقد تعرض دي سيفا لحالة الاستنكار الداخلي الرسمي والشعبي لسياساته الاقتصادية.

يشار إلى أن الرئيس دي سيلفا واجه أزمة مالية كبيرة مع تدهور سعر صرف

العملة البرازيلية بقرابة 40% منذ بداية السنة، إضافة إلى نمو اقتصادي ضعيف وديون ضخمة تشكل 60% من إجمالي الناتج الداخلي.

وكشفت النتائج النهائية للجولة الثانية عن فوز دي سيلفا وحصوله على 61.29% من الأصوات أي 51 مليون صوت. وقد عبر البرازيليون عن فرحتهم بفوز دي سيلفا في كافة أنحاء البلاد، ولا سيما في ساو باولو وريو دي جانيرو، حيث قوبل بفرحة عارمة. وأقام السكان في حي إيبانيمو الشهير في ريو احتفالا كرنفاليا رافعين الأعلام الحمراء لحزب العمال. وفي ساو باولو نزل عشرات الآلاف إلى الشوارع مبتهجين ومرددين هتافات الفرح.

ومن خلال ما سبق يمكن التأكيد أن البرازيل اليوم تعد من الدول الكبرى، وقد استطاعت خلال عقدين من الزمن الانتقال من دولة ترزح تحت وطأة التضخُّم والفقر والدين، إلى دولة ذات اقتصاد متطوّ وصاعد، بحيث أصبحت تعد من الدول العشر الأولى في العالم بمعايير قوة اقتصادها، ودخلها القومي، سواء أكان ذلك في الداخل، أم في علاقاتها الاقتصادية الدولية.

فكيف تمّ لهذه الدولة الانتقال بهذه السرعة من دولة متعثرة اقتصاديًا، إلى الصف الأول من الدول صاحبة الاقتصاد الأكثر ازدهارًا في العالم؟ وما هو دور الرئيس البرازيلي لولا دي سيلفا؟ .... تساؤلات عديدة نظرحها بين يدي القارىء ونحاول أن نجد لها إجابة عبر صفحات هذا الكتاب.

وعلى اللّه قصد السبيل،،،

المؤلف

للتواصل: m_sadek1976@yahoo.com

# الفصل الأول: البرازيل ..نظرة عامة

يرجع اكتشاف البرازيل إلى عام 1500 عندما اكتشفها البحار البرتغالي "بيدرو ألفاريز كابرال"، وتدفق البرتغاليون عليها، وأبادوا السكان الأصليين، ثم أخذوا في جلب الرقيق من إفريقيا عام 1550، وفي 1888 ألغي الرق، وفي العام التالي أعلنت البرازيل جمهورية.

أكبر دول أمريكا الجنوبية، تتكون من القسم الذي خضع للاستعمار البرتغالي، بهذه القارة، ويطلق عليه أمريكا البرتغالية، ويعود تاريخ استعمار البرتغال للبرازيل إلى عهد اكتشافها في سنة (906 هـ - 1500 م)، عندما وصل إليها الأمير البرتغالي بيدرو كابرال، وبدأ الصراع والتنافس الاستعماري على القارة بين أسبانيا والبرتغال في نهاية القرن الخامس عشر الميلادي، وانتهي الامر إلى توقيع معاهدة بينهما في سنة (900 هـ - 1494 م) فكانت الأرض التي يطلق عليها حاليا البرازيل من نصيب البرتغال وباقي القارة من نصيب أسبانيا.

وتختلف الروايات حول أول وصول للمسلمين الي البرازيل، فيذهب بعض المؤرخين إلى احتمالية وصولهم إلى أرض البرازيل قبل اكتشافها عن طريق بعض القوارب، نظرا لتقدمهم في علوم البحار، ويستدلون على ذلك ببعض الكتابات والنقوش العربية التي وجدت محفورة على بعض الأحجار في مدينة "ريو دي جانيرو" وغيرها من سواحل البرازيل وأمريكا اللاتينية عموما، وكذلك بعض الروايات في الكتب التاريخية لعلماء المسلمين الذين اهتموا بعلوم الجغرافيا، ولكن هذه الروايات تحتاج لمزيد من البحث والتحقيق العلمي الدقيق.

وتذهب الروايات الأخرى إلى أن مكتشفي أمريكا والبرازيل اصطحبوا معهم بعض المرشدين المسلمين المتمرسين في علوم البحار، هؤلاء المرشدون تظاهروا بالنصرانية للهروب من محاكم التفتيش في إسبانيا "الموريسكيين"، وحال وصولهم إلى البرازيل بدأوا في إظهار بعض الشعائر الإسلامية، ولم

يلبثوا كثيرا حتى تم أكتشاف أمرهم وأقيمت لهم محاكم تفتيش من قبل البرتغاليين في مدينة باهية 1594م وتم تحديد بعض المواصفات التي تبين من هو مسلم سرا ونصراني جهرا مثل "الاغتسال والاستيقاظ المبكر والصيام ونظافة الملابس".

وذهب إلى هذا الرأي الدكتور علي الكتاني – رحمه الله -، وهو الخبير بشؤون الأقليات المسلمة في العالم، يقول "عندما قام البرتغاليون بغزو البرازيل، منعوا المسلمين من الهجرة إلى هناك، غير أن هذا المنع لم يحل دون وصول العديد من الموريسكيين الذين كانوا من الكثرة، بحيث أشهروا في القرن السادس عشر إسلامهم وقد أعلنت محكمة باهية بسبب ذلك بدء العمل بمحاكم التفتيش الكاثولوكية منذ عام 1594م، هذه المحاكم نفذت ضدهم أحكاما دموية تمثلت في إعدام أو إحراق أو استعباد الآلاف منهم".

وقد كانت خبرة المستعمر البرتغالي قليلة في مجال استصلاح الأراضي، ولديهم مساحات شاسعة من أرض البرازيل البكر التي تم اكتشافها، فبدأوا عملية جلب العبيد من إفريقيا عام 1538 وبعد 40 عاما كان قد تم استجلاب 14.000 ألف عبدا، ثم 600.000 ألف من أنجولا وخصوصا من قبائل "داهوتي - الهوسا - أشانتي - الفولاني". وقد كانت إفريقيا في ذلك الوقت لا تزال تنعم بآثار الممالك الإسلامية القوية، وما كان لديها من حضارات زاهرة، وعلوم مقدمة، في مجالات الزراعة، والعمارة، والثقافة والفنون، والصناعات المختلفة، ولقد تأثر هؤلاء العبيد بتلك الثقافات المتعددة، والعلوم المزدهرة، وكانت سببا لترك بصمتهم الواصحة في بناء حضارة الدولة البرازيلية الجديدة.

ولقد تم انتزاع هؤلاء العبيد قسرا من أرضهم، وعوملوا معاملة غير آدمية، وسيقوا إلى بلاد بعيدة ومجهولة لهم، ومات منهم الكثير أثناء عملية النقل الوحشية، ومن وصل منهم إلى أرض البرازيل أرغم على التنصر، وعاش في ظروف غير آدمية. وحينما وصل هؤلاء العبيد إلى أرض البرازيل تم تعميدهم، ولكنهم ظلوا محافظين على إسلامهم، يمارسون شعائرهم الإسلامية خفية،

ويحتفظون بصفحات من القرآن، وكان بينهم علماء ومشايخ، ظلوا يوجهونهم للتمسك بدينهم، وقد أقاموا داخل أكواخهم حلقات القرآن، ومجالس العلم، وكان نتيجة هذا التمسك القوي بالإسلام أن سمح لهم البرتغاليون بهامش من الحرية الدينية.

وتذكر بعض الكتب التاريخية أن هؤلاء العبيد كانوا أسرى ملك داهومي الوثني حيث أسرهم في حروبه مع الدول الإسلامية وباعهم للبرتغاليين، وصادف أن كان من بين هؤلاء علماء في الدين فنجحوا في الحفاظ على علمهم وأسسوا جاليات إسلامية قوية ومنظمة من المستعبدين في ولايات "باهية - وريو دي جانيرو - وسان لويس دو مرانيون"، ونجحوا في إدخال كثير من العبيد الآخرين في الإسلام، وكانت لهم المدارس الإسلامية والمساجد وشيء من الحرية الدينية، وكان يسميهم البرتغاليون بالمعلمين".

وقد بدأ تدفق المهاجرين البرتغاليين على البرازيل، وتأسست مدينة سانتوس كنقطة ارتكاز ثم بدأ البرتغاليون في جلب الرقيق الأفريقي تحت ستارة تجارة الرقيق فجلب البرتغاليون ستة ملايين أفريقي في الفترة بين (956هـ - 1549 م) و(1286هـ-1850 م) وكانت باهيا عاصمة المستعمرة البرتغالية، ثم تحول الحكم إلى مدينة ريو دي جانيرو ثم انتقلت أخيراً إلى برازيليا، وأعلن استقلال البرازيل سنة (1307هـ- 1889م). وتنقسم إلى 22 ولاية، والبرتغالية لغة البلاد الرسمية.

وتشكل مرتفعات الغيانا حدوداً طبيعية للبلاد مع كل من فنزويلا وغويانا. في شمال البلاد توجد سهول حوض الأمازون وفي الجنوب أو ناحية المحيط توجد العديد من السلاسل الجبلية منخفضة الارتفاع قد يضاهي ارتفاعها في بعض المناطق 2900م. أعلى قمم البلاد هي بيكو دا نبلينا قرب الحدود البرازيلية الفنزويلية وتعلو 3014م عن سطح البحر. الأمازون أكبر أنهار العالم من حيث التدفق والحجم يمر في أراضيها. يخترقها أيضا أنهار البارانا والايجواسو والنهر الأسود أو الريو نيجرو وساو فرانسيسكو وشينجو

والماديرا.

وتوضح الخريطة التالية معالم البرازيل الجغرافية




وتعد البرازيل خامس أكبر دولة في العالم من حيث المساحة. وتبلغ مساحتها 8.547 مليون كم² أي مايقرب من نصف أمريكا الجنوبية. وتحتل الجبال المنخفضة والهضاب الواسعة ثلثي مساحة البرازيل. ويتكون الجزء المتبقي من أراضٍ منخفضة تكسوها الغابات. وبالبرازيل ما يزيد على الف نهر. وتتضمن أكبر هذه الأنهار نهر الأمازون، ونهر بارانا، نهر ساو فرانسيسكو، نهر تاباهوس، ونهر زينغو. وتقع البرازيل، ما عدا الجزء الجنوبي منها، في المنطقة الاستوائية، كما أن معظم مناخ البلاد يكون ما بين دافئ إلى حار على مدار السنة. وتتميز الجبال والهضاب بانخفاض الحرارة على خلاف الأراضي المنخفضة. ويلطف نسيم البحر المناطق الساحلية. وتسقط الأمطار بغزارة على كثير من أجزاء البرازيل. وساعد المناخ الدافئ وغزارة الأمطار على جعلها واحدة من الدول الرائدة عالميا في زراعة المحاصيل الزراعية. إلا أن هناك بعض مناطق الشمال الشرقي تعاني من الجفاف الشديد. يمكن تقسيم البرازيل جغرافيا إلى ثلاثة أقاليم رئيسية هي: إقليم الأمازون. والإقليم الشمالي وإقليم الهضاب الوسطى والشمالية.

ويمتد إقليم الأمازون عبر معظم شمال البرازيل. ويشغل ما يزيد على نصف الدولة. ويتألف هذا الإقليم في المقام الأول من أراضٍ منخفضة تغطيها الأدغال والغابات الاستوائية المطيرة المسماة سيلفا ويوجد بالإقليم منطقتان جبليتان

هما، مرتفعات غيانا في أقصى الشمال والمرتفعات البرازيلية في الجنوب. وأعلى جبل في البرازيل هو بيكو دا نبلينا بالقرب من الحدود البرازيلية الفنزويلية، وتوضح الخريطة التالية الحدود البرازيلية مع الدول الاخرى.




ويُعدّ نهر الأمازون ثاني أطول نهر في العالم، بعد نهر النيل. وتستطيع سفن المحيط الإبحار على طول الأمازون بأكمله عبر البرازيل. وتشمل غابات البرازيل المطيرة ما يزيد على اربعين الف نوع من النباتات. وتنمو أنواع من الأشجار في تلك الغابات أكثر منها في مناطق أخرى في العالم.

والبرازيل مكتظة بالسكان على سواحلها وتقل الكثافة السكانية كلما توغلنا في المناطق الداخلية. وتعد الكثافة السكانية فى البرازيل من أخفها فى دول العالم (حوالى 21 نسمة فى الميل المربع) وإن كانت تعانى من عدم انتظام التوزيع الجغرافى للسكان، أما معدل النمو السكانى فى البرازيل فهو من أعلى المعدلات فى العالم، فقد بلغ فى الفترة من عام 1950 إلى عام 1960 حوالى 305%.

وسكان المناطق الجنوبية بشكل عام هم من الأوروبيين الذين بدأوا في القدوم للمنطقة منذ القرن السادس عشر. أغلب المهاجرين إلى البرازيل قدموا من إيطاليا وألمانيا واليابان والبرتغال وإسبانيا ولبنان وسوريا وفلسطين. كذلك توجد العديد من الجاليات الأخرى كالجالية البولندية والهولندية والأوكرانية والصينية والكورية الشمالية. وغالبية سكان المناطق الشمالية والشمالية الشرقية هم ذو أعراق مختلفة، فهناك السكان الأصليون للبلاد وكذلك ذو

الأصول الأفريقية ويكثر الأوروبيون في الجنوب.

أما أكثر الجنسيات المتواجدة بالبرازيل فهي بالترتيب الإيطاليون والأسبان والألمان والبولنديون واليابانيون. أما السكان العرب المتواجدون في البرازيل فأكثرهم من لبنان وسورية وفلسطين. وتشكل الديانة المسيحية الغالبية من سكان البرازيل بنسبة 90.4% ويشكل المذهب الكاثوليكي الغالبية العظمى من سكان البرازيل، كما تنتشر بها طوائف إنجيلية متعددة. توجد كذلك اقليات دينية صغيرة تنتمي إلى ديانات أخرى كالأوريشا والبوذية والإسلام. واللغة الرسمية في البرازيل هي اللغة البرتغالية، والبرتغالية في البرازيل مختلفة عنها في البرتغال والدول الأخرى، كما في اللغة الإنجليزية بين بريطانيا والولايات المتحدة، كما أن اللغة الإسبانية منتشرة بشكل كبير جدا في البرازيل وهي لغة رسمية في بعض مناطق البرازيل ومعترف بها كأقلية، بالإضافة إلى أن هناك عدد كبير من اللغات الوطنية.

وتعتبر البرازيل دولة زراعية، ويعمل بالزراعة أكثر من 26% من القوة العاملة بالبلاد وأهم المنتجات الزراعية الذرة، والقمح، وقصب السكر، والقطن، ويمثل الرعي حرفة هامة في الأقتصاد البرازيلي وذلك بسبب الإمكانيات الضخمة من الثروة العشبية وثروتها الحيوانية من الأبقار، والأغنام، والماعز، وتضم البرازيل ثـروة هائلة من الغابات الاستوائية، وتنتج الأخشاب الصلبة واللينة وتتمثل الثروة المعدنية في الكوارتز، والماس، والكروم فهي الثانية في إنتاج الكروم، كما تنتج اليورانيوم، والمنجنيز، والحديد، والألومنيوم والذهب، وتشغل الثروة المعدنية مجالا هاماً في الاقتصاد البرازيلي.

ومن الجدير بالذكر أن برازيليا هي عاصمة البرازيل وتقع في المحافظة الفدرالية حيث انشئت في 21 ابريل 1960 على يدي الرئيس جوسيلينو كوبيتشيك لتكون العاصمة الثالثة للبرازيل بعد إنشاء برازيليا نقلت الحكومة كل المكاتب الفدرالية إليها.

وقد صممت وخططت (وعرف المخطط بمخطط الطائرة) المعماري على يدي المخطط المعماري البرازيلي المشهور أوسكار نيماير والذي سيتم التعرض لمسيرته في موضع آخر من هذا الكتاب.

وتتقسم برازيليا من الجناح الشمالي والجناح الجنوبي، القسم العسكري المدني، قسم الورش، قسم الطباعة، قسم التخييم، قسم الوسط، ملتقى الوزارات الفدرالية، قسم السفارات الشمال والجنوب، ساحة القوات الثلاثة، وقصر الرئيس.

وتعتبر منظمة يونسكو برازيليا ملك ثقافي عالمي ويزورها ما يقارب المليون سائح سنوياً ومن أهم المناطق السياحية في برازيليا (ساحة القوات الثلاثة، جسر جوسيلينو كوبيتشيك، حديقة المدينية سارة كوبيتشيك، والحديقة الوطنية لبرازيليا، المجلس الوطني، الكتدرائية، ساحة جوسيلينو كوبيتشيك. ومدينة برازيليا هي عاصمة جمهورية البرازيل الجديدة، وقد ورثت "ريودي جانيرو" التي ظلت عاصمة للبلاد لمدة 125 سنة. وتبلغ مساحة المنطقة الفيدرالية، التي توجد فيها العاصمة، 5814 كم2. وقد سلخت هذه المساحة من ولاية "جوياس" في إقليم الغرب الأوسط. وتقع المدينة على ارتفاع 900 متر تقريبا عن مستوى سطح البحر، وتبعد عن مدينة ريودي جانيرو الساحلية 1000 كم تقريبا إلى الشمال الغربي منها.

وقد كان اختيار هذه المنطقة كعاصمة لعدة أغراض منها: توفير نواة تشد الناس نحو الداخل، بهدف تعميرالمنطقة الداخلية للبرازيل. وتوفير خدمات إدارية لمنطقة الغرب الأوسط، حيث توجد ولايات "ماتو جروسو" وعاصمتها "كويابا" و"ماتوجروسو الجنوبية" وعاصمتها "كامبوجراند" وولاية "جويز" وعاصمتها "جوايانا"، إضافة إلى ولاية "برازيليا الفيدرالية". هذا فضلا عن مناخ المنطقة الجيد، واتساع المساحات السهلية المستوية بما يسمح بالتوسع الأفقي في المجالين العمراني الزراعي. وتعد المدينة مركزا للمواصلات البرية والجوية، كما أنشئت فيها جامعة في عام 1960م.

# الأوضاع السياسية

تعتبر البرازيل جمهورية فيدرالية رئاسية، والسلطة التنفيذية تكون في ايدي رئيس الدولة ويشاركه فيه رئيس الحكومة ورئيس الولاية ويتم انتخابهم مرة كل 4 سنوات، والسلطة التشريعية تتمثل في مجلس الشيوخ والذي يضم 81 عضوا منتخبا من الشعب لفترات 8 سنوات، الى جانب مجلس النواب والذي يتكون من 513 عضوا ينتخبون شعبيا لمدة 4 سنوات.

أما عن الأحزاب السياسية الرئيسية فأهمها حزب العمال وحزب الديمقراطيون والحركة الديمقراطية البرازيلية والحزب الديمقراطي الاشتراكي البرازيلي والحزب التقدمي وحزب العمال البرازيلي والحزب الاشتراكي البرازيلي وحزب العمل الديمقراطي.

وقد تبنت البرازيل في تسعينيات القرن العشرين نهجاً إصلاحياً لتوجيه البلاد نحو الديمقراطية، وتبين التجربة البرازيلية أهمية الأحزاب السياسية في صياغة المشهد السياسي البرازيلي، خاصة الحركة الديمقراطية البرازيلية التي شكلت المعارضة الأساسية داخل البلاد واستطاعت أن تحظى بثقة المؤسسة العسكرية. فقد بادرت الحكومة العسكرية بتقديم بعض التنازلات بعد تحالف جزء من قادتها مع المعارضة لإجراء تعديلات هيكلية للنظام السياسي البرازيلي لتحقيق الانتقال الديمقراطي، حيث لم تتصرف الحكومة والمعارضة كأعداء وإنما كشركاء غير مباشرين.

وقد بدأ التفتح السياسي من الأعلى إلى الأسفل، حيث وافقت الحكومة على دمقرطة النظام بإقرار التعددية السياسية وتنظيم انتخابات حرة، كما لم تعمل المؤسسة العسكرية على تجميد أو حل البرلمان أو القضاء على النظام الانتخابي.

اتسمت السياسة البرازيلية خلال عهدي كاردوسو ولولا بقدر كبير من الفاعلية

وهي الفترة المرتبطة بمرحلة الانتقال الديمقراطي. بدأت سياسة البرازيل الخارجية تنحو تجاه الانخراط في المبادرات والتحالفات متعددة الأطراف. ويدل على ذلك تجاوب البرازيل مع اقتراح الرئيس الروسي السابق فلاديمير بوتين بتوسيع مجموعة الدول الثماني لتصبح مجموعة الثلاث عشر لتضم دول اخرى مثل البرازيل وروسيا والهند والصين.

وفي مجال السياسة الدولية، تسعى البرازيل داخل "مجموعة ريو" إلى تقوية الاتجاه العالمي نحو الديمقراطية والقيم الغربية، فأقامت تجمع ميركوسور الاقتصادي الذي يهدف إلى الانخراط في عملية التكامل الإقليمي بين دول القارة الجنوبية كما عمدت مع فنزويلا إلى إقامة بنك الجنوب برأسمال مال إقليمي للاستغناء عن صندوق النقد والبنك الدولي إلى جانب مجلس امن أمريكي لاتيني للحفاظ على الأمن والسلام وفض النزاعات بين دول أمريكا الجنوبية. كما تتمتع البرازيل على المستوى الإقليمي بمكانة متفردة وبوضع قيادي في الإقليم نظرا لمساحتها الكبيرة واقتصادها القوي، وهو ما يميزها عن فنزويلا منافسها الإقليمي الرئيسي.

وقد بدأ الدور القيادي للبرازيل في أمريكا اللاتينية خلال فترة رئاسة "جوزيه سارني" منذ عام 1986، وقد سعى سارني لتوثيق علاقات البرازيل مع الأرجنتين بعد سنوات من التوتر، ونجح في تدشين اتحاد جمركي معها سرعان ما امتد ليشمل باراجواي وأوروجواي، والذي تحول فيما بعد إلى اتفاقية السوق المشتركة بين دول أمريكا الجنوبية (ميركوسور)، والتي تم تدشينها في مارس 1991.

واكتسبت البرازيل دورا مميزا خلال فترتي رئاسة كاردوسو، مع تركيز إدارته على لعب أدوار الوساطة وصنع السلام في المحيط الإقليمي، مثل الوساطة التي قامت بها البرازيل مع كل من الأرجنتين والتشيلي والولايات المتحدة في النزاع بين بيرو والإكوادور، والتي أسفرت عن توقيع اتفاقية سلام بين الدولتين عام 1995، وكذلك المساعدة على منع انقلاب عسكري في باراجواي.

وفي السياق ذاته تمكن الرئيس كاردوسو من رعاية أول قمة إقليمية في أمريكا الجنوبية تم عقدها في البرازيل عام 2000 بحضور جميع قادة دول أمريكا الجنوبية، وتمكنوا خلالها من إطلاق "مبادرة التكامل الإقليمي في أمريكا الجنوبية"، تشمل بناء خطوط اتصال ومواصلات لتسهيل الانتقال بين دول الإقليم.

ومع انتخاب لولا دي سيلفا رئيسا عام 2002، استمر النفوذ الإقليمي للبرازيل في التصاعد، فقد ساهمت سياساته الاقتصادية الليبرالية في تعزيز علاقات البرازيل مع حكومات يمين الوسط في الإقليم وخاصة في كولومبيا. وبدأت انجازات لولا دي سيلفا في أمريكا اللاتينية في الظهور مع نجاحه في التقريب بين وجهات نظر دول الإقليم بهدف توقيع الاتفاق التأسيسي لاتحاد أمم أمريكا الجنوبية (أونسار) في مايو 2008، بالإضافة إلى إنشاء برلمان مشترك لدول أمريكا الجنوبية.

واعتمدت البرازيل على عقد مؤتمرات التعاون الإقليمي بين أمريكا اللاتينية والأقاليم الأخرى لتعزيز مكانتها القيادية، وعقدت منذ عام 2005 مؤتمرين قمة للتعاون بين أمريكا اللاتينية والعالم العربي والقارة الإفريقية، وبذلك أصبحت البرازيل المتحدث الرسمي باسم أمريكا الجنوبية في المحافل الدولية.

وتتمثل العقبات الرئيسية التي تواجه الدور القيادي للبرازيل في أمريكا اللاتينية في التنافس الإقليمي مع فنزويلا، خاصة مع تولي هوجو شافيز لرئاستها وسعيه لاستغلال ثروات بلاده النفطية لترويج مشروعه البوليفي وتصوير البرازيل على أنها مجرد دولة تابعة للولايات المتحدة.

أما العقبة الثانية التي تواجه البرازيل فتتمثل في الشكاوي المتكررة من جانب جيرانها مثل بارجواي وسورينام من عدم وفاءها بوعودها بإمدادهم بالمساعدات المادية. ورغم ذلك، تبقى البرازيل أكثر دول أمريكا الجنوبية المؤهلة للعب دور محوري على المستوي الإقليمي.

ويعد الانتعاش الاقتصادي أحد أهم دعائم مكانتها الإقليمية، ولعل هذا ما يفسر توافد العمالة من دول أمريكا اللاتينية. وفي هذا الإطار تشير الإحصاءات الحكومية البرازيلية إلى أن تحويلات العمال الأجانب من دول أمريكا اللاتينية بالبرازيل قد وصلت إلى حوالي مليار دولار، وما زالت مستمرة في التصاعد.

كما تسعى السياسة البرازيلية إلى توسيع دورها الإقليمي بالتقارب مع القوى الدولية الصاعدة مثل الهند والصين وجنوب إفريقيا، وتعمل على تعزيز أواصر العلاقات معها في مواجهة القوى الاقتصادية التقليدية. ويمكن الاستدلال على ذلك بالموقف البرازيلي المؤيد لإنشاء مجموعة العشرين الاقتصادية في اجتماعات منظمة التجارة العالمية على المستوي الوزاري في كانكون عام 2003.

ومن جهة أخرى، استفادت البرازيل من عدة تغيرات محورية على المستوى الدولي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، تمثل أبرزها في تراجع نفوذ الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية، الأمر الذي مكن البرازيل من تعزيز نفوذها والقيام بدور الوسيط وصانع السلام بين دول أمريكا اللاتينية، وهو ما أدى إلى تصاعد النفوذ البرازيلي في أمريكا اللاتينية بشكل لم يكن من الممكن تصوره إبان الهيمنة الأمريكية على شئون القارة انطلاقا من اعتبارها الدائرة الحيوية الأولى للأمن القومي الأمريكي. فعلى سبيل المثال قامت البرازيل بالوساطة في التوتر الحدودي بين فنزويلا وكولومبيا في مارس 2008 بعد قيام كاراكاس بالتدخل العسكري في الإكوادور.

وفي المقابل لم تهمل البرازيل كلية تعزيز علاقاتها مع القوى الدولية التقليدية، وإنما باتت دبلوماسيتها تتمتع بقدر كبير من الانتقائية والتوازن، وهو ما يتضح في انضمامها للمبادرة الفرنسية لمحاربة انتشار الايدز خلال الفترة الرئاسية الأولى للرئيس دي سيلفا، وكذا انضمامها لمبادرة اليابان لمكافحة التغير المناخي، فضلا عن التزامها بالتعاون مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بتوسيع

نطاق استخدام الوقود الحيوي.

## الأوضاع الإقتصادية

خلال سبعينيات القرن العشرين تبنت الحكومات العسكرية سياسات رأسمالية دافعت فيها عن مصالح رجال الأعمال وأصحاب الشركات، دون الاكتراث نهائيا بالطبقات الفقيرة وقامت بدور حامى البلاد من الوقوع في خطر الشيوعية وتكرار النموذج الكوبي، وشكلت تحالفا قويا مع الرأسمالية الوطنية والإدارة الأمريكية. كما عمدت إلى الاقتراض من الخارج لتنفيذ مشروعاتها التنموية، مما خلف ديون اقتصادية كبيرة شكلت عبء على الأجيال اللاحقة.

وفي الثمانينات واجهت البلاد مثلها مثل دول أخرى في العالم الثالث أزمة الديون خاصة بعد السياسات الاقتراضية المتهورة التي انتهجتها الحكومات العسكرية، ومن ثم شهدت فترة الثمانينات عدة محاولات للسيطرة على معدلات التضخم المرتفعة كما شهدت تراجعا في معدلات النمو.

وفي العقد الاخير من القرن العشرين والتي كان الجيش قد تراجع تماما عن الحياة السياسية وأتم الانتقال السلمي والتدريجي للسلطة إلى حكومات مدنية متعاقبة، فقد انتهجت الحكومات المدنية خلال هذا العقد سياسات اقتصادية رأسمالية، حيث تبنت سياسات الانفتاح الاقتصادي وسياسات السوق وعمت البرازيل حمى الخصخصة والتحرير الاقتصادي كما كان الحال في العديد من دول العالم الثالث التي اتبعت توجيهات صندوق النقد والبنك الدوليين، وهو ما أدى إلى تقدم في مؤشرات الاقتصاد الكلى وهو ما لم يكن يعنى تقدما فعليا، بمعنى أن سياسات الانفتاح الاقتصادي أصابت المنتجين المحليين بخسائر فادحة مما أدى إلى مزيد من البطالة وتراجع حاد في الإنتاج المحلى ومن ثم تراجع معدلات التصدير وكذلك أيضا ارتفاع معدلات الفقر التي كانت مرتفعة بالأساس، وعلى هذا فقد أثبتت تجربة التسعينيات في البرازيل والعديد من دول العالم الثالث أن استقرار الاقتصاد الكلى لا يعنى بالضرورة نموا حقيقيا

في الاقتصاد والإنتاج ولا يعنى تقدما في مستوى دخل الأفراد وحل المشكلات الاقتصادية مثل البطالة ومستويات الفقر المرتفعة ومشكلات الدين العام والتضخم وغيرها.

وقد قدم الرئيس الأسبق "كاردوسو" (1995-2002) محاولات عديدة لإصلاح الاقتصاد البرازيلي، حيث وضع خطة "الريال" التي كان هدفها دمج الاقتصاد المحلى في الاقتصاد العالمي. واتجهت محاولاته الإصلاحية منحى تبنى سياسات السوق الحر والاستدانة الخارجية، حيث ارتفع الدين الخارجي من 150 إلى 250 مليار دولار خلال فترة رئاسته، وقد أدى هذا التضخم في الدين إلى أزمة انعدام الثقة في الاقتصاد البرازيلي سواء من الجهات الدولية المانحة أو المستثمرين المحليين والأجانب. كما اتجهت سياسات "كاردوسو" أيضا نحو طرح سندات الدين الداخلي بفوائد مرتفعة مما شجع المستثمرين على التخلي عن الاستثمار المنتج لصالح شراء السندات الحكومية حتى ارتفع الدين الداخلي بنسبة 900%، وهكذا انحرفت محاولاته إلى مزيد من الأعباء على الأجيال القادمة ولم تحقق تقدما في الإنتاج بل تقدما فقط في قطاع المال وزيادة في الديون وتعقيد اكبر لازمة الثقة، وبالطبع استمرار الأوضاع الاقتصادية المتردية للطبقات الفقيرة.

وقبيل انتهاء فترة رئاسته وبالتحديد في يوليو 2002 سعى "كاردوسو" سعيا مستميتا للحصول على قرض جديد من صندوق النقد الدولي، وراح يتعهد باتخاذ خطوات للتصدي لانعدام الثقة. وفى أغسطس من نفس العام رد الصندوق بأنه على استعداد لإقراض البرازيل قرضا ب30 مليار دولار ولكن عقب الانتخابات الرئاسية ومعرفة توجهات الرئيس الجديد، وهكذا ترك "كاردوسو" الحكم مخلفا وراءه مشكلات اقتصادية كبرى تلقى بظلال الإفلاس على البلاد، على الرغم من محاولاته الحثيثة لحل هذه المشكلات.

ومن ثم يمكن القول أنه في المجال الاقتصادي، اتبعت البرازيل النهج العالمي القائم على اقتصاد السوق والهادف إلى تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي

والانفتاح (خاصة في قطاعي التجارة والمال) وهو ما عرض المنتجين المحلين للمنافسة الخارجية. كما طبقت البرازيل أيضا بعض الإصلاحات الاقتصادية على المستوى التفصيلي، مثل تلك التي غيرت قانون الإفلاس، والتحكم في العجز العام على مستوى الولايات والبلديات، فضلا عن تنظيم سوق النفط من خلال كسر احتكار شركة بتروبراس للتنقيب عن النفط واستخراجه في البلاد.

ورغم أن البلاد حققت من وراء الإجراءات السابقة قدرا من التعافي قصير المدى، وجنت بعض المكاسب، إلا أن فترة ما بعد الإصلاح (التي امتدت من 1996 وحتى 2003) فشلت في تحقيق توقعات النمو الاقتصادي المأمولة.

ولقد تسلم لولا دي سيلفا من سلفه كاردوسو تركة اقتصادية مثقلة بالديون الخارجية بلغت 260 مليار دولار وديون داخلية تشكل 61% من إجمالي الناتج القومي، وزاد هذا الوضع من تذمر دوائر المال، وقد أكد لولا في تعهداته الانتخابية التزامه ببنود الاتفاقية التي أبرمتها حكومة كاردوسو مع صندوق النقد الدولي والتي حصلت البرازيل بمقتضاها على 30 مليار دولار، وبدأ في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التي اشترطها الصندوق، فاتبعت حكومته سياسة تقشفية مست مخصصات البرامج الاجتماعية التي انخفضت إلى 22% من إجمالي الناتج القومي لعام 2003.

هذه الإجراءات أثارت انشقاقات شديدة داخل البرازيل واتهام لولا بالتخلي عن يساريته، وقد هدد كثير من نواب حزب العمال الذي ينتمي إليه لولا بالتصويت ضد البرنامج الإصلاحي، لكن لولا لم يتراجع عن تلك الإجراءات وتبنى برنامجه الإصلاحي لغاية أن يستعيد السوق البرازيلي عافيته ويتحقق البناء الديمقراطي. ورغم الأزمة المالية العالمية، قد سجل المشهد الاقتصادي البرازيلي خلال عامي 2004 و2008 معدل نمو مقداره 5.1% ثم حافظ على معدل أعلى بقليل في عام 2009، ووصل بنهاية عام 2010 إلى 6%. وبشكل عام فإن معدل النمو الحديث في الاقتصاد البرازيلي معدل إيجابي تراوح بين 4-5%.

وقد رافق نمو الاقتصاد البرازيلي انخفاض حاد في التفاوت في الدخل، وتراجع مماثل في الفقر؛ فمنذ منتصف تسعينيات القرن العشرين طبقت البرازيل عدة وسائل لمحاربة الفقر والتفاوت في الدخل. ومن بين هذه الوسائل برنامج الإعانات المالية المشروطة للأسر الفقيرة.

وفي ظل هذا البرنامج تحصلت الأسر التي يقل دخل الفرد فيها عن 60 ريالا برازيليا شهريا (نحو 28 دولار أمريكيا) على دعم مقداره 62 ريالا لكل فرد، و20 ريالا لكل طفل (15 سنة فأقل) بحد أقصى ثلاثة أطفال، كما تحصل الأسرة على 30 ﷼ أخرى لكل فرد في سن ما بين 16 و17 سنة؛ ومن ثم فإن الأسر الفقيرة تحصل على متوسط إعانة شهرية إجمالية مقداره 182 ريالا وهو ما يعادل 40% من الحد الأدنى للأجر الشهري في البلاد.

وقد شملت التغطية الإجمالية لهذا البرنامج أعدادا ضخمة من المستفيدين. فطبقا لوزارة التنمية الاجتماعية ومحاربة الفقر في البرازيل وصل البرنامج إلى 11 مليون أسرة و64 مليون مستفيد، وهو ما يعادل ربع سكان البلاد.

ومن ثم يمكن التأكيد أن الاستقرار الاقتصادي، والنمو، والحد من الفقر، قد خلق حراكاً جديداً في السوق المحلي في البرازيل، وكان لذلك الفضل في دمج فئات جديدة من السكان في سوق العمل الرسمي وسوق الاستهلاك، وهو ما جعل البرازيل أقل حساسية لصدمات الطلب الاقتصادي الخارجي، وأكثر اعتمادا على سوقها المحلي.

وعلى الرغم من أن البرازيل حققت نجاحا كبيرا في تدعيم استقرار اقتصادها الكلي، خاصة بتقديمها دعماً قوياً للإعانات الاجتماعية، وما تركه ذلك من تداعيات كبيرة على النمو الاقتصادي، والحد من فجوة عدم التساوي في الدخل، إلا أن اقتصاد البرازيل ما يزال يواجه رغم ذلك عقبات عدة.

وتتمثل المشكلة الأكبر في أن البيئة السياسية تقف حجر عثرة أمام تنفيذ

إصلاحات عميقة ضرورية لإزالة تلك الحواجز، لكن رغم هذه العقبات يمتلك الاقتصاد البرازيلي إمكانات كبيرة بوسعها -إن أحسن استغلالها- جلب منافع كبيرة على اقتصاد البلاد.

وعلى الرغم من السياسة الليبرالية التي تبناها دي سيلفا، فقد ظل الاقتصاد البرازيلي منغلقاً نسبياً، إذ لا تتعدى نسبة التجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 25%. ومن المرجح أن تبدأ الحكومة البرازيلية موجة ثانية من الإصلاحات الاقتصادية للتصدي لتصاعد العبء الضريبي الذي وصلت نسبته إلى حوالي 38% من الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة لتردي أوضاع الاقتصاد العالمي، ومن ثم ضعف قدرته على استيعاب الصادرات البرازيلية ومحدودية خيارات التحفيز المالي.

وشملت الإصلاحات الاقتصادية استئناف برنامج خصخصة الشركات المملوكة للدولة، وتنشيط الاقتصاد لخلق وظائف جديدة لاسيما مع الزيادة التي شهدتها أعداد الموظفين الحكوميين في البرازيل من 900 ألف إلى 1.1 مليون خلال الأعوام الأخيرة، فضلاً عن تنظيم الاقتصاد غير الرسمي الذي يصل إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 40%، وتحسين أوضاع الفقراء الذين تصل نسبتهم لحوالي 20% من إجمالي عدد السكان.

وبناء على تلك المؤشرات، توقع جولدمان ساشس أن يصبح الاقتصاد البرازيلي الاقتصاد السادس على مستوى العالم بحلول عام 2050، ووفقا للتقديرات سالفة الذكر، من المتوقع أن يجاوز حجم الاقتصاد البرازيلي نظيره الإيطالي بحلول عام 2025، وأن يتساوى مع اقتصاديات كل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا بحلول عام 2031.

كما أن السياحة تمثل موردا هاما للدخل القومي بالبرازيل، فلقد زار البرازيل في عام 2005 حوالي 5 ملايين سائح وتمثل السياحة دخلا للبرازيل يعادل 4 مليارات دولار أمريكي، والولايات الأكثر سياحة طبقا للتقارير الدولية هي ريو

دي جانيرو وسانتاكاتارينا وبارانا وساو باولو وباهيا.

## العلاقات العربية البرازيلية

تربط مصر بالبرازيل علاقات قديمة تمتد إلى القرن التاسع عشر، حيث استقبلت مصر الحاكم البرازيلي الإمبراطور توم بودو الثامن عام 1876 وقد حدث تقارب بين الدولتين في فترة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين في إطار حركات سياسية مثل "عدم الإنحياز"، واقتصادية مثل مجموعة الـ77.

و تتسم العلاقات السياسية بين مصر والبرازيل فى مجملها بالايجابية والتعاون فى ضوء التنسيق المتواصل على المستوى الثنائى خاصة فيما يرتبط بالقضايا الهامة على المستوى الدولى، ومنها مسائل نزع السلاح ومنع الانتشار، وتحقيق أهداف الألفية الثانية خاصة فيما يتعلق بحقوق الانسان فى التعليم والغذاء والتنمية، وتأييد حقوق الشعب الفلسطينى فى تحقيق دولة مستقلة تعيش فى أمن وسلام، وتكاد تتطابق وجهات النظر حول العديد من القضايا الدولية السياسية والاقتصادية بإستثناء بعض المجالات الحساسة مثل عملية إصلاح مجلس الأمن، أو حقوق المثليين. وقد انعكس هذا التعاون بشكل مباشر فى تبادل تأييد المرشحين من الدولتين لعضوية المنظمات الدولية واللجان المتخصصة فى تلك المنظمات، مثل قرار البرازيل فى 30/4/2009 الإعلان رسمياً عن تأييدها لترشيح وزير الثقافة المصرى السابق فاروق حسني لمنصب مدير عام اليونسكو، واستمرار التأييد البرازيلى على الرغم من الحملات التى شنت فى الصحافة المحلية على رئيس الدولة ووزير الخارجية واستجواب البرلمان للوزير ومحاولة إثناء البرازيل عن دعمها للمرشح المصرى. كما أيدت البرازيل الترشيح لوزير المالية المصري السابق لمنصب رئيس اللجنة الدولية للسياسة النقدية والتمويل بصندوق النقد الدولى خلال الانتخابات التى جرت فى واشنطن يوم 6/10/2008.

كما أيدت البرازيل للترشيح المصرى لعضوية اللجنة المعنية بحقوق الانسان المنبثقة عن العهد الدولى للحقوق السياسية والمدنية للفترة 2009-2011 فى الانتخابات التى أجريت بنيويورك يوم 4/9/2008. إلى جانب تأييد البرازيل للمرشح المصرى لعضوية لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خلال الانتخابات التى أجريت بالمجلس الاقتصادى والاجتماعى بنيويورك يوم 29 أبريل 2008 .

إلى جانب أن هناك عددا من الزيارات المتبادلة على المستوى الرسمي بين الجانبين منها زيارة وزير التجارة والصناعة المصري إلى البرازيل خلال الفترة من 11-14 أغسطس 2008 بهدف رغبة مصر فى تطوير العلاقات مع كل من تجمعى الميركسور والابسا، وطبقا لآخر الإحصائيات الصادرة عن وزارة التجارة البرازيلية فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر والبرازيل خلال عام 2008 حوالي 1.6 مليار دولار لتصبح مصر ثالث أكبر شريك تجارى للبرازيل فى إفريقيا بعد كل من جنوب أفريقيا ونيجيريا، وثانى أكبر شريك تجارى لها على مستوى الدول العربية بعد المملكة العربية السعودية.

أما التجارة فقد زاد حجم التبادل التجاري في الأعوام الأخيرة بين البرازيل ومصر، وبناء على إحصائية غرفة التجارة العربية البرازيلية فإن حجم الصادرات لمصر بلغ 2.624.04 مليار دولار خلال عام 2011م بزيادة قدرها 17.34%، وتستورد مصر من البرازيل السكر واللحوم والمواد الخام، بالمقابل تستورد البرازيل من مصر الأسمدة والمطاط إلى جانب الزجاج والأواني الزجاجية والملح والكبريت والحجر والأقمشة والمواد الأساسية ومواد الدباغة والأصباغ والطلاء والمعجون والمعدات الطبية والبصرية والخضروات والأثاث والمستلزمات المنزلية وغيرها الكثير.

وقد قام وفد من الغرفة التجارية العربية – البرازيلية برئاسة السيد سليم توفيق شاهين رئيس الغرفة وكذلك السيد ميشيل حلبى أمين عام الغرفة القيام بزيارة إلى جمهورية مصر العربية خلال الفترة من 27 أبريل وحتى الأول

من مايو 2009، أجرى خلالها لقاءات مع وزير التجارة والصناعة المصري والسيد عمرو موسى الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية لتعزيز التعاون التجارى وزيادة الاستثمارات بين مصر والدول العربية من جهة والبرازيل من جهة أخرى.

كما دعا السيد عماد السويدى رئيس مجلس إدارة شركة السويدى لإنتاج التجهيزات الكهربائية والمستثمر المصرى الوحيد فى البرازيل والذى تبلغ حجم استثماراته فى مجال إنتاج العدادات الكهربائية فى البرازيل حوالى 7.5 مليون دولار إلى أهمية توسيع قاعدة الإستثمارات المصرية بالبرازيل. هذا إلى جانب قيام بعثة تجارية برئاسة السيدة نيفين الشافعى نائب رئيس هيئة الاستثمار والمناطق الحرة بزيارة البرازيل خلال الفترة من 31 مايو وحتى 5 يونيو 2009 بهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية، وقد تم خلال الزيارة التوقيع على مذكرتى تفاهم الأولى بين كل من هيئة الإستثمار المصرية والوكالة البرازيلية للاستثمار والتجارة، والثانية بين هيئة التنمية الصناعية المصرية وجمعية مصنعى قطع غيار السيارات البرازيلية.

وهناك العديد من الإتفاقيات التي تم تدشينها بين الجانبين المصري والبرازيلي لعل همها:

- مجموعة من الإتفاقيات الثقافية بين الجانبين منها اتفاق ثقافى وقع فى 8 سبتمبر 1951. واتفاق للتعاون الثقافى وقع فى 17/5/1960. إلى جانب اتفاق للتعاون الثقافى والتعليمى وقع فى 17 مايو 1969، بالإضافة إلى التقرير الختامى للجنة التعاون الثقافى والفنى والعلمى المصرية البرازيلية وقع فى 28 يناير 1973.
- اتفاقية للتعاون العلمى والفنى وقعت فى 31/1/1973، ويدخل فى نطاقها التعاون مع مؤسسة البحوث الزراعية البرازيلية Embrapa. هذا إلى جانب اتفاقية انشاء لجنة تنسيق مشتركة بين البلدين وقعت فى 7/3/ 1985.

- مذكرة تفاهم للتعاون فى مجال الطاقة وقعت فى 29/4 /1986. الى جانب مذكرة تفاهم فى مجال العلوم والتكنولوجيا والتعدين وقعت فى 9/11/ 1991. هذا بالإضافة اتفاق للتعاون بين جمعية رجال الاعمال المصريين واتحاد غرف التجارة البرازيلية وقع فى 9/11/1991. واتفاقية للتعاون بين جامعتى القاهرة وبرازيليا وقعت فى 31/7 /1999. بالإضافة إلى اتفاق لانشاء مجلس رجال اعمال مشترك بين البلدين وقع فى 9/12 /2003. الى جانب مذكرة تفاهم خاصة بإنشاء آلية للحوار الاستراتيجى بين الحكومتين المصرية والبرازيلية بتاريخ 27/12/2009.

ويعد المستوى الثقافي من الأمور الهامة التي توليه الدولتان عناية ورعاية خاصة، لوجود جالية عربية وإسلامية في البرازيل تعد أكبر جالية عربية في الخارج تبلغ 12 مليونا، وعدد المسلمين يصل إلى مليون ونصف مسلم. وقد كان لمصر دور الريادة في المساعدة والمساهمة في الأمور الثقافية التي تهم الجالية، فمنذ عهد الملكية ساهم الأمير محمد علي بمبلغ مالي كبير في تشييد مسجد البرازيل عام 1941م، ثم ساهمت مصر في استكمال بناء المسجد وتم ابتعاث الدكتور الشيخ عبد الله عبد الشكور كامل رحمه الله عام 1956م ليكون أول إمام للمسلمين في أمريكا اللاتينية، ثم قامت مصر بإنشاء كرسي للغة العربية في جامعة "ساو بالو" وابتعثت له الدكتور حلمي نصر، وقد زاد عدد مبعوثي وزارة الأوقاف المصرية في عهد الدكتور أحمد حسن درويش سفير جمهورية مصر العربية لدى دولة البرازيل ليصل إلى أحد عشر مبعوثا يتولون إدارة أهم مساجد البرازيل في الولايات المختلفة إضافة لقراء القرآن الكريم خلال شهر رمضان المبارك، وكان للسفير دور ملموس في متابعة أمور الجالية العربية والإسلامية والحضور والمساهمة الفعالة في المحافل المختلفة وزيادة التواصل مع جمهورية مصر العربية.

وعلى الجانب الآخر بلغ حجم الصادرات البرازيلية إلى البلدان العربية 3.2 مليار دولار، خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2012. وهذا يمثل زيادة بنسبة

3،33%، بالمقارنة مع الفترة نفسها من عام 2011. وفي الوقت نفسه سجلت الواردات البرازيلية من البلاد العربية ارتفاعاً ملحوظاً، حيث بلغ حجمها خلال الفترة نفسها قيمة 2 مليار دولار، أي ما يعادل زيادة بنسبة 18%، مقارنة بالأشهر الثلاثة الأولى من العام الماضي. وتفيد الغرفة التجارية العربية البرازيلية أن حالة عدم الإستقرار التي عاشتها بعض الدول العربية خلال عام 2011، لم تؤثر على نتائج التبادلات التجارية العربية – البرازيلية.

وفيما يتعلق بالصادرات البرازيلية إلى الدول العربية خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2012، والتي بلغ حجمها 3.2 مليار دولار، فقد تصدرت المملكة العربية السعودية قائمة الدول العربية الأعلى استيراداً من البرازيل، حيث بلغ حجم الصادرات البرازيلية إلى المملكة 701مليون دولار. تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة (611 مليون دولار)، ثم دولة الكويت (485 مليون دولار). وأهم السلع التي تتضمنها قائمة الصادرات البرازيلية إلى البلاد العربية هي: السكر، اللحوم، الخامات المعدنية، الحبوب، الزيوت النباتية.

أما بالنسبة للواردات من البلدان العربية، فقد تصدرت الجزائر قائمة الدول العربية الأعلى تصديراً إلى البرازيل (807 مليون دولار)، تلتها المملكة العربية السعودية (387 مليون دولار)، وحلت ثالثاً الكويت (265 مليون دولار). وأهم السلع العربية المصدرة إلى البرازيل البترول ومشتقاته، والأسمدة واللدائن.

# الفصل الثاني: التاريخ السياسي للبرازيل

بعد أن حصلت البرازيل على استقلالها فى سنة 1822، بدأت المرحلة الإمبراطورية فى تاريخها السياسى التى استمرت حتى سنة 1889 وفى هذه المرحلة، استندت السياسة البرازيلية بصفة أساسية على عدد من الشخصيات وما يرتبط بها من تجمعات مصلحية لا تربط بينها أسس أيديولوجية موحدة وكانت الأحزاب الموجودة فى العصر الجمهورى هى حزب الأحرار، وحزب المحافظين، وحزب الجمهوريين والذى بدأ عمله في العام 1875؟

ولم يكن من الضرورى لهذه الأحزاب أن تحظى بتأييد شعبى، فالإمبراطورية كان يقوم بنفسه بتغير تكوين حزب وزارته حسب ما يرى فإذا كانت الوزارة مكونة من زعماء حزب الأقلية، كان انتخاباً عاماً يعقد على الفور، يكون من شانه تحويل الأقلية إلى أغلبية وذلك عن طريق السيطرة التامة التى كانت الحكومة تباشرها فى ذلك الوقت على أجهزة الانتخاب.

أما فى ظل"الجمهورية القديمة"، وهى الفترة التى امتدت من سنة 1889 وحتى ثورة سنة 1930، فقد اضطلع بالحكم الحزب الجمهورى، وكان مرتبطا بتحالف للمصالح الأساسية فى الولايات، كانت تقوده فى الأساس فلسفة "استبقاء الحكم" ويفضل النظم السيئة للانتخاب، لم تتمكن المعارضة من الانتصار فى أى انتخابات رئاسية، حتى عندما مثلها رجل ذو شعبية واضحة مثل روى باريوسا.

ولم يقدر لهذا النظام أن يسقط، إلا عندما تحالفت الولايات المختلفة، مصرة على مقاومة السيطرة المتزايدة لولاية ساو باولو على الحياة السياسية للبرازيل، مما أسفر عن ثورة سنة 1920 التى جاءت بجيتوليو فارجاس إلى الحكم.

وفى أثناء حكم فارجاس الذى استمر من سنة 1930 حتى سنة 1945م بدأت

تظهر بعض الاتجاهات الأيديولوجية فى الحياة السياسية للبرازيل وقد كان أنصار ثورة 1930 التى جاءت بفارجاس إلى الحكم مجموعة متنوعة الاتجاهات، ففيهم عدد من ذوى الثراء من ربو جراندى دوسول ومنياس جيراس والشمال الشرقى، ومنهم عدد من ذوى الاتجاهات الراديكالية، والى جانب هؤلاء استمدت الثورة تأييدها من مجموعة عرفت بجماعة صغار الضباط، وهى التى انحدر عنها من عرفوا فيها بعد "بالاندماجيين" ذوى المبادئ الفاشية الذين حاولوا القيام بانقلاب فى سنة 1938، لم يقدر له النجاح.

وقد أطلق اسم جماعة "صغار الضباط" على مجموعة من ضباط الجيش الشبان، الذين لم يوافقوا على فلسفة "استبقاء السلطة" والذين شعروا بفساد الجمهورية القديمة، وأرادوا للبلاد عددا من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعيدة المدى وقد حاول "صغار الضباط" القيام بعدد من الثورات ضد حكومة "الجمهورية القديمة" وعلى الأخص فى سنتى 1922 و1924 ولكن لم يقدر لهما النجاح، حتى انضموا إلى الحركة الثورية لسنة 1930.

وترجع أهمية "جماعة صغار الضباط" اليوم إلى أن العديد منهم، وهم الآن فى الستينات من غيرهم - كان دورهم المؤثر فيما عرف "بالحكومة الثورة" التى ظهرت بعد انقلاب سنة 1964، ومن هؤلاء: المارشال إدوارد جوفر وزير الطيران فى حكومة الرئيس كاستلو برانكو، والمارشال جوارز تافورا وزير الأشغال العمومية، والجنرال جوراس ماجالهايس وزير الخارجية فى نفس الحكومة، وقد أضحى جانب كبير من فكر جماعة "صغار الضباط" جزءا من فلسفة "الثورة"، ومن ذلك أولوية المشروع الخاص، وضرورة سيطرة السلطة الاتحادية على الولايات، وسيطرة السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية، وضرورة قيام صورة من صور الحكم القوى.

وقد كان ."صغار الضباط" حلفاء لفارجاس فى البداية، ولكن سرعان ما اختلفوا معه حول عدة قضايا، وبخاصة تزايد سلطات الدولة وفساد الجهاز الحكومى وكذلك لم توافق هذه الجماعة على قيام فارجاس بإنشاء نظام عمالى قوى

لتدعيم قاعدة السلطة، وتشجيعه الزائد للصناعة مع الإهمال النسبى للزراعة ومع نهاية الحرب العالمية الثانية تدخلت العناصر الممثلة "لحركة صغار الضباط" فى القوات المسلحة وقررت أن حكم فارجاس الشخصى، الذى كان له من العمر خمسة عشر عاما، لم يعد صالحا ولابد له أن ينتهى.

وبعد سقوط فارجاس، نظمت الحياة السياسية بمقتضى دستور عام 1946، وأدخل نظام التمثيل النسبى فى انتخابات الهيئات التشريعية (باستثناء مجلس الشيوخ)، وقد أسفر هذا عن تضخم عدد الأحزاب سريعا وفى عام 1964 عندما قامت "الثورة"، كان فى البرازيل 14 حزباً ممثلاً فى الكونجرس ومع ذلك فلم تكن إلا ثلاثة منها ذات أهمية حقيقية وقد تكونت جميعاً بعد عام 1945 مباشرة وهى الأحزاب التالية:

1 - الحزب الاشتراكى الديمقراطى، وهو يدين لفارجاس ويعبر عن جانب من البورجوازية الصناعية والتجارية والملاك، ويتمتع بتأييد البورجوازية الوسطى وجانب من العناصر اليمينية فى الطبقة العاملة وقد ظهر هذا الحزب فى الأساس بهدف القيام بتعبئة الأجهزة الحكومية التى كانت موجودة قبل فارجاس، لكى تعمل معه.

2 - حزب العمال البرازيلى، وقد أقامه فارجاس بنفسه، وهو يضم قطاعات البورجوازية الحضرية الصغيرة والوسطى، والمثقفين وقطاعات كبرى من الطبقة العاملة وبخاصة موظفى الحكومة وعدد من التنظيمات النقابية والمهنية فى المدن.

3 - الاتحاد الديمقراطى الوطنى، وهو الحزب الأساسى المضاد لفارجاس، ويضم البورجوازية الكبرى المرتبطة عن قرب برأس المال الأمريكى وفئات الملاك والقيادات العسكرية، وتؤيده الكنيسة الكاثوليكية، ويهتدى بجانب كبير من أفكار "حركة صغار الضباط".

وقد كانت أحزاب ما بعد سنة 1945 على جانب كبير من الشبه بالأحزاب

البرازيلية السابقة فى كل من الإمبراطورية والجمهورية القديمة فقد استمرت تلتف حول عدد من الشخصيات البارزة، وتعكس الأفكار الذاتية لزعمائها، وظل محتواها الأيديولوجى هزيلاً فكان بعضها يتحالف مع البعض الآخر بلا رابط فكرى وقد حل الحزب الاشتراكى الديمقراطى، بصفة أساسية، محل الحزب الجمهورى القديم (الذى تضاءلت أهميته)، وسيطر على أجهزة الحكم، وقام بانتخاب الرئيسين الوحيدين اللذين تمكنا من إنهاء فترة رئاستها فى الفترة ما بين 1946و1964 ونعنى بهما: المارشال اوريكو دترا والسنيور جو سيلينو كوبتشيك.

أما الاتحاد الديمقراطى الوطنى، الذى اتجه بصفة أساسية إلى الطبقات الوسطى والدوائر التجارية والصناعية، التى نبذت الميراث الذى خلفه فارجاس، فقد كان حزباً ذا محتوى أيديولوجى يفوق ما للحزب الاشتراكى الديمقراطى، فقد كان يؤمن بالمركزية والاتجاهات العلمية الحديثة، وكان يدافع عن المشروع الخاص، أما الحزب الاشتراكى الديمقراطى فلم يكن التزامه بالفيدرالية والفكرة الرئاسية التقليدية وبالقطاع الحكومى الذى يسمح بالتوسع فى التشغيل، لم يكن التزامه بكل هذا نابعاً عن اقتناع أيديولوجى بقدر ما صدر عن كونه حزب الحكومة، أو الحزب الأساسى فى السلطة فى الفترة من 1946 إلى 1961، والذى لا يستطيع أن يعارض المصادر التقليدية للسلطة.

وأما حزب العمال البرازيلى فقد أنشأه جيتوليو فارجاس وتزعمه حتى وفاته فى سنة 1954، باعتباره حزب غير اشتراكى للعمال على نسق حزب العمال البريطانى وسرعان ما تطور الحزب إلى زمرة من مؤيدى فارجاس، وتمكن الزعماء الاتحاديون المهنيون فيه من أن تكون لهم اليد الطولى ولهذا السبب تحول عن الحزب أعضاء الجناح اليسارى فيه من ذوى البعد الأيديولوجى (وخاصة فى سان باولو) إلى أحزاب أخرى مثل: الحزب الاشتراكى الذى يعبر عن قطاعات من المثقفين والبورجوازية الصغيرة، أو حزب العمال الوطنى الصغير، أو حركة التجديد العمالى وقد شارك حزب العمال البرازيلى فى الحكم

مع الحزب الاشتراكى الديمقراطى منذ سنة 1946 حتى سنة 1961، ثم أضحى أهم شريك فى الحكم بصفة خاصة بعد وصول جوا جولارت إلى الحكم عقب استقالة الرئيس جانيوكوادروس فى أغسطس 1961.

وهكذا كان ورثة فارجاس من القوة بحيث تحالف الحزب الاشتراكى الديمقراطى مع حزب العمال البرازيلى، فلم يتمكن الاتحاد الديمقراطى الوطنى من أن يتنسم شذى السلطة الاتحادية سوى مرة واحدة فيما بين عامى 1946 و1964، وذلك عندما عضد ترشيح جانبو كوادروس للرئاسة سنة 1960.

ومع ذلك فان كوادروس لم يكن رجلاً حزبياً، ورغم انه كان يشارك الاتحاد الديمقراطى الوطنى فى عدد من أهدافه، فقد كان له تفكيره الخاص وعقليته المتميزة، كما كانت له القدرة على اختيار مساعديه القادرين، ويرى البعض اليوم، ويعد اكثر من خمس سنوات من استقالة كوادروس، أن ما كان يستهدفه هذا الرجل حقيقة فى عام 1961، هو ما حدث بالفعل فى عام 1964 على وجه التقريب، ومع ذلك فقد اثبت كوادروس بعد سبعة اشهر من الحكم ورغم التأييد الشعبى المتحمس له انه غير قادر على التماشى مع كونجرس لم تؤيده فيه سوى أقلية صغيرة، وكانت النتيجة هى استقالة كوادروس فى أغسطس سنة 1961.

وجاء إلى الحكم بعد ذلك جوا جولارت نائب كوادروس، الذى كان زعيماً وقومياً لحزب العمال البرازيلى وقد اتجه جولارت فى خلال فترة رئاسته إلى تعضيد العناصر الأكثر يسارية فى الحزب ورغم الإصلاحات العديدة التى سعى لها جولارت، فقد اقترن حكمه بتضخم كبير ارتفع من 55% فى سنة 1962 إلى معدل سنوى قدره 140% فى الربع الأول من سنة 1964، كما اقترن بفوضى فى بعض المجالات الإدارية ويرى البعض أن وزارة جولارت كانت اكثر "اعتدالاً" منه هو نفسه، وانه اعتمد لذلك على لفيف من المستشارين المنتمين للجناح اليسارى ومن بينهم السنيور ليونيل بريزولا والسنيور دارس ريبيرو مدير جامعة برازيليا.

ويرجع إخفاق جولارت فى نظر البعض إلى انه اتبع سياسات متقدمة لأحداث إصلاحات ثورية فى المجال الاقتصادى والاجتماعى لم يكن بناء المؤسسات القائم فى البلاد من القوة بحيث يتمكن من تدعيمها دون أن يهتز هو من أساسه وقد وصل الحال بجولارت فى نهاية حكمه، انه كان قد استبعد الحزب الاشتراكى الديمقراطى الذى كان جزءاً من ائتلافه، بل واستبعد كذلك جانبا من الطبقات العاملة والقوات المسلحة، التى أسقطته فى النهاية عن طريق انقلاب عام 1964.

وقد كانت التهمة الموجهة لكوادروس وجولارت على السواء هى "التطرف فى اليسارية"، ولكن الواقع أن اليسار البرازيلى قد كاد يتحطم تماما، بعد أن عزل أهم قادته عن الحياة السياسية اكثر من عشر سنوات والنتيجة أن صوت اليسار قد خفت باستثناء قلة من الاشتراكيين القدماء ذوى الشجاعة من قبيل السنيور اوريليو فيانا.

أما الحزب الاشتراكى الديمقراطى فقد كان على الدوام حزباً للحكومة، ولم تقم بين اتباعه واتباع الاتحاد الديمقراطى الوطنى سوى فروق أيديولوجية طفيفة، حتى أن معظم الشيوخ والنواب السابقين من اتباع الحزب الاشتراكى الديمقراطى لم يجدوا صعوبة فى أن يسجلوا أنفسهم فى حزب الحكومة الحالى (تحالف التجديد الوطنى) الذى سيطر عليه الاتحاد الديمقراطى الوطنى، وذلك رغبة منهم فى أن يبقوا قريباً من السلطة والواقع أن الولاء لأحد الحزبين (الاشتراكى الديمقراطى أو الاتحاد الديمقراطى الوطنى) فى مناطق واسعة من الريف ليس سوى عملية ذات طابع شخصى بحت ولم تستند إلى أية أسس أيديولوجية تفرق بين الحزبين.

والحقيقة أن من خرج منتصراً من التطورات السياسية السابقة هو الاتحاد الديمقراطى الوطنى المتأثر بفكر جماعة صغار الضباط ويعتبر هذا الحزب حزباً لرجال الأعمال، يتجه إلى استخدام الأساليب العلمية الحديثة ومراعاة الكفاءة

الإدارية ولكن بناء على فلسفة الحرية الاقتصادية بمفهومهاً الرأسمالى وهو لا يولى اهتماماً كبيراً للديمقراطية من حيث هى، ولعل ذلك يبرر لنا لماذا أيد معظم القادة السياسيين الذين كانوا فى الاتحاد الديمقراطى الوطنى، تلك القرارات التحكمية التى اتخذتها الحكومة "الثورية" كما تسمى من قبيل سحب الحقوق السياسية من مؤيدى النظام السابق، وإغلاق جامعة برازيليا، وعزل الجماهير عن الحياة السياسية عن طريق إجراء انتخابات غير مباشرة لرئاسة الجمهورية ولحكومات الولايات، والالتجاء لإجراءات فى الاقتراع من شانها الوقوف فى وجه المعارضة، وتأكيد انتصار ممثلى الحكومة.

وربما كان النظام الجديد شديد الاهتمام بإجراء إصلاحات إدارية واقتصادية تنظم بعض مظاهر الفوضى التى سادت البرازيل، ومع ذلك فلا يستطيع أحد أن ينكر أن مبادئ الديمقراطية والحرية مشكوك فى وجودها فى ظل هذا النظام، الذى لم يوحد القوى السياسية فى البرازيل بقدر ما عمق الانقسام بينها والانقسام الأساسى الذى شهده النظام في ستينات القرن الماضي هو بين معضدى النظام من القطاعات البورجوازية الكبرى والعسكرية والكهنوتية، وبين معارضى النظام من المثقفين والطبقات العاملة فى الصناعة والزراعة والبورجوازية الصغيرة والوسطى، وهى فئات يتزايد إحباطها يوما بعد يوم.

والواقع أن هذا النظام لم يحاول بأى شكل من الأشكال أن يتخذ أى مظهر من مظاهر الثورة الاجتماعية، بل لقد حمل كلية على الإنجازات التقدمية التى حققها سابقوه فى المجال المادى والسياسى على السواء، كما حرم الرؤساء الثلاثة كويتشيك وكوادروس وجولارت من حقوقه السياسية حتى سنة 1974 وقد وجد الحكم الجديد من الجرأة ما استطاع معه أن يقلل ما قام به هؤلاء الرؤساء من إنجازات، ففى المجال المادى انتقد الحكم الجديد إقامة شبكة الطرق الحديثة ومحطات الكهرباء الكبرى فى تريس مارياس وفرناس والتوسع فى صناعة السيارات والسفن وإنتاج البترول، كما انتقد بناء برازيليا العاصمة الجديدة -انذاك-، وفى المجال السياسى انتقد الحكم الجديد بعض

النقاط إلى حازت الإعجاب من قبل، مثل تناول كويتشيك الناجح لمشكلة الخلافات بين العسكريين، أو تسليم السلطة سلميا لمعارضة كوادروس، ومثل محاولات كوادروس لإدخال إصلاحات اقتصادية أساسية، وقيامه بتحسين علاقات البرازيل مع كل من شرق وغرب أوربا بمهارة وأخيرا فقد انتقد الحكم الجديد محاولات جولارت المخلصة لإدخال إصلاحات اجتماعية كانت البلاد فى أمس الحاجة إليها.

وقد تحدث الرئيس البرازيلي المارشال كوستا أى سليفا عما أطلق عليه (إعادة الديمقراطية) فى البلاد ولكن على الرغم من التخلى عن قرارات التحفظ العسكرى على بعض الشخصيات السياسية السابقة، فى إبريل سنة 1967، فان قيام ديمقراطية حقيقية فى البرازيل كانت بعيدة فى ظل هذا النظام، الذى كانت السياسة فيه لا تتجاوب مع الشخص العادى وتنفعل به. ومن ثم فإن الشعب البرازيلي قد تزايد إحباطه يوما بعد يوم ففى الريف كان يحيا الجانب الأكبر من الفلاحين محروما من الأراضى، وهو ما تمثل بصورة حادة فى إقليم بارانا وفى منطقة برنامبو كوفى شمال شرقى البلاد مثلا، واتجه الفلاحون إلى تنظيم أنفسهم فى تجمعات تتخذ من المبادئ الثورية هاديا لها وفى المدينة عانت الفئات الصناعية العاملة الأمرين من البطالة والتضخم اللذين وصلت نسبهما إلى معدلات قياسية.

وإذا ما انتقلنا الى الجانب الدولي، فإن البرازيل لم تخرج عن نطاق عزلتها ليصبح اهتمامها بالشئون الدولية واسعاً قبل الحرب العالمية الثانية، فقد اتبعت البرازيل بعد استقلالها مباشرة، دبلوماسية إقليمية تحكم فيها عاملان أساسيان هما تثبيت الحدود الإقليمية من ناحية، وتحقيق نوع من توازن القوى مع الجيران، وبخاصة فى الجنوب، من ناحية أخرى، وقد اقتضت تلك السياسة اشتراك البرازيل فى أربعة حروب مع جيرانها، نبعت عن مشكلات الحدود الجنوبية. وباكتمال التوسع الإقليمى للبرازيل شعرت بالاكتفاء وسعت إلى الحفاظ على الأمر الواقع فى القارة، فنص دستور 1891 على أن الولايات

البرازيلية المتحدة لن تورط نفسها فى أية مناسبة فى حروب تستهدف الفتح، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، وسواء بمفردها أو بالتحالف مع دولة أخرى وفى فترة ما بين الحربين العالميتين خاضت البرازيل تجربتين خرجت فيهما عن نطاق القارة الأمريكية ولكنها سرعان ما عادت بعدها إلى عزلتها القديمة، ونعنى بهما دخول الحرب على نطاق محدود، ثم الاشتراك لفترة قصيرة فى عصبة الأمم.

ولم تنفتح السياسة الخارجية البرازيلية على العالم بأسره قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية، حين بدأت تتسع علاقاتها مع الدول المتقدمة والنامية على السواء وقد كثر تردد أسم البرازيل فى الأوساط الدولية فى هذه السنوات، وبدأ يتزايد الاهتمام بهذه الدولة، ويتردد التنبؤ بأن تصبح من أكبر القوى الدولية فى نهاية القرن العشريت.

ولاشك ان المقومات الطبيعية للبرازيل منحتها أهمية كبيرة للقيام بدور متعاظم في هذا الجانب، فالبرازيل -كما سبقت الإشارة- تعد خامس دول العالم من حيث المساحة، كما أنها أضخم دول أمريكا اللاتينية حجما، إذ تكاد تلتهم نصف مساحة أمريكا اللاتينية ويلتف المحيط الأطلسى حول البرازيل من الجهة الشمالية الشرقية والشرقية والجنوبية الشرقية ويصل طول سواحل البرازيل إلى حوالى 4900 ميل ولما كانت البرازيل تولى ظهرها لجبال الأنديز، ووجها نحو المحيط الأطلسى الذى توجد على شاطئه أهم التركزات السكانية بها، فإن بعض الجيوبوليتيكيين تحدثوا عما يسمى . بالمصير الأطلسى للبرازيل . ومن ناحية أخرى، فإن البرازيل حدودا مشتركة مع جميع دول أمريكا الجنوبية باستثناء أكوادور وشيلى ولهذا أهميته فى تحديد دور البرازيل فى نطاق أمريكا اللاتينية.

وقد قدر عدد سكان البرازيل فى نهاية عام 1962 بحوالى 74 مليون نسمة وكانت البرازيل بذلك ثامن دول العالم من حيث عدد السكان كما كانت أكبر دول أمريكا اللاتينية من حيث عدد السكان، وكانت تضم البرازيل خليطا بشريا

غربيا يتألف بصفة أساسية من ثلاثة أصول عنصرية: أوروبيين (وعلى الأخص من البرتغال وإيطاليا وأسبانيا وألمانيا وبولندة)، وهنود أمريكيون من سكان البلاد الأصليين وزنوج وفدوا إلى البلاد من أفريقيا للعمل فى حقول السكر ومصانعه وفى المناجم المختلفة وقد فاق عدد الزنوج نصف السكان فى ليلة الاستقلال عام 1822 وبالإضافة إلى ذلك توجد البرازيل بعض العناصر الآسيوية، بل كان بها أكبر جالية يابانية فى خارج اليابان، وقد امتزجت جميع هذه العناصر البشرية فى بوتقة الصهر فظهر سكان البرازيل. ومن عناصر التوحيد بين سكان البرازيل على اختلاف أصولهم وحدة اللغة البرتغالية (رغم وجود عدة ملايين يتحدثون بالإيطالية والألمانية فى الولايات الجنوبية)، ووحدة الديانة الكاثوليكية الرومانية التى يدين بها أكثر من 90% من السكان، ثم وحدة الثقافة البرازيلية التى تعتبر نتاجا للمؤتمرات المتعددة من اللاتينية والهندية والأفريقية والخلاصة أن البرازيل تتمتع بدرجة لا بأس بها من التلاحم الاجتماعى والسياسى، ولهذا أهمية بلا شك فى فكرة الولاء القومى وقد تم التوصل إلى ذلك بصفة خاصة بعد أن قام جتيوليو فارجاس رئيس البرازيل الأسبق بتحطيم التجمعات الألمانية والإيطالية فى الجنوب، التى كانت من أهم أسباب الاتجاهات الودية نحو المحور فى بداية الأربعينات ويمكن مع ذلك الإستشهاد بقول أحد الباحثين أن البرازيل تعرف تفرقة لونية وإن لم تكن تعرف التفرقة العنصرية بمعناها المألوف: فكلما ازداد اللون ابيضاضاً كلما زادت الثروة والجاه ولذلك فقد صدر قانون فى سنة 1951 يمنع ممارسة أى لون من ألوان التفرقة بالنسبة للبرازيليين الملونين فى المدارس العامة والخاصة والمكاتب الحكومية والمشروعات التجارية والصناعية وقد كان الزنوج بصفة خاصة محرومين حتى وقت قريب من العمل فى معظم الأجهزة التى يتضمن نشاطها اتصالا بالأوساط الخارجية ونعنى بذلك على وجه التحديد لسلاحى الطيران والبحرية من ناحية، وهيئات التمثيل الدبلوماسى والقنصلى من ناحية أخرى.

وفى مارس عام 1961 أعطى الرئيس السابق جانيوكوادروس تعليمات

بالتخلص من التفرقة العنصرية الظاهرة والمقنعة فى أروقة وزارة الخارجية البرازيلية ومن أهم الانعكاسات الخارجية للأوضاع السكانية فى البرازيل موضوع الهجرة، فهى من أهم المظاهر التى يدور حولها جانب كبير من النشاط الدولى للبرازيل وقد أنشأت البرازيل منذ عام 1907 مصلحة لتعمير الأراضى اهتمت بشئون الهجرة والمهاجرين وقد بلغت سياسة تشجيع المهاجرين إلى البرازيل أوجها منذ أربعينات القرن التاسع عشر وحتى ثلاثينات القرن العشرين إلا أنه مع ثورة عام 1930 وتزايد الاتجاهات الوطنية التى حفزتها الحرب العالمية الأولى، اتخذت إجراءات دستورية لحماية العامل البرازيلى بالحد من الهجرة وقد انعكس ذلك فى دستور 1934 والدساتير التالية وقد كان هذا الدستور يهدف إلى إضفاء الطابع البرازيلي على جميع المصارف والشركات الكبرى، كما كان التخوف قد تزايد من خلق الأقليات القومية التى تتجمع فى الأماكن الشاغرة لهذا السبب فقد اتبع نظام للحصص فى الهجرة شبيه بالنظام الذى اتبعه الولايات المتحدة الأمريكية، فحدد دستور 1934 عدد المهاجرين من كل أمة بما لا يزيد عن 2% سنويا من مجموع عدد الأفراد الذين استوطنوا البرازيل من هذه الأمة نفسها خلال الخمسين عاما الأخيرة وفى عام 1938 أنشئت المصلحة القومية للهجرة التى قامت بقصر أربعة أخماس العدد المسموح باستقباله من المهاجرين على العمال والفنيين، ولم يستثن من هذا الإجراء سوى البرتغاليين كما قامت مصلحة الهجرة بتوزيع المهاجرين إقليميا ومنع تركزهم والعمل على توفير العمل لهم وإدماجهم فى المجتمع الجديد ولما كانت مساحات شاسعة من أراضى البرازيل لا تزال شاغرة حتى الآن فإن موضوع اتفاقات الهجرة لا يزال يمثل جانبا كبيرا من نشاط البرازيل الخارجى.

وعلى الجانب الآخر فإن البرازيل تتمتع بإمكانيات اقتصادية يعتد بها على أنه رغم التقدم السريع الذى طرأ على الحياة الصناعية فى البرازيل، فقد كانت ولا تزال دولة زراعية فى الأساس وتعد البرازيل ثالث دول العالم من حيث المساحة القابلة للزراعة، ومن أهم المحصولات البرازيلية البن والقطن والأرز وقصب السكر والذرة وللغابات أهميتها فى الاقتصاد البرازيلى. وقد بلغت قيمة

الناتج القومى للبرازيل فى عام 1960 حوالى 1.661.600 كروزيرو (يعادل الكروزيرو حسب السعر الرسمى الأساسى0.540541 من الدولار في ذلك الوقت) وقد قدر الدخل السنوي للفرد عام 1960 حوالى 260 دولار أما معدل النمو فقدر فى الفترة من 1947 إلى 1961 بحوالى 5.8% سنويا. وقد كان القطاع الخاص هو القطاع الأساسى فى عملية التنمية، ومع ذلك فقد كان لقطاع الدولة دوره الهام بالنسبة للاقتصاد البرازيلى، حيث قامت الدولة بتشغيل مصانع فولتاريدونا، وبتروبراز، وقد تم دعم هذا القطاع العام فى عهد الرئيس البرازيلي جواجولارت حيث كان من ذوي الميول التقدمية، وبخاصة عندما قام بتأميم شركة باند آند شير والشركات اليابانية الست التى كانت تقوم بتكرير البترول وقد أصدرت حكومة جولارت كذلك قرارا يحد من تحويلات أرباح الشركات الأجنبية إلى الخارج.

ومع ذلك فقد كان هناك جانب كبير من النشاط الصناعى فى البرازيل يعتمد على رأس المال الأجنبى، إذ كانت رؤوس الأموال الأجنبية تمتلك أكثر من 80% من الصناعات البرازيلية، أما من حيث الاستثمار فقد سيطر الأجانب على 49% من الصناعة البرازيلية، وتصدرهم الأمريكيون (38% من الاستثمار الصناعى) ثم الكنديون والبريطانيون (34% من الاستثمار) وسيطر الأمريكيون على 38% من المشروعات الاقتصادية فى البرازيل وقد بلغ مقدار الاستثمار الأمريكى الخاص فى البرازيل فى نهاية عام 1957 حوالى 13 بليون دولار استثمرت فى التعدين والبترول والتجارة والتوزيع والمرافق العامة. وتعد البرازيل أهم دولة من دول أمريكا اللاتينية يستغل فيها رأس المال الأمريكى إذا استثنينا فنزويلا كذلك فإن الولايات المتحدة هى المصدر الأول للقروض البرازيلية ويعد كل هذا مع مظاهر تبعية البرازيل الاقتصادية للولايات المتحدة.

وقد كان الاقتصاد البرازيلى يعد ضعيفاً من الناحية الدولية، ومن جهة أخرى فقد كانت البرازيل تعتمد على أغلب الأحيان على محصول واحد من التصدير، كان منها البن الذى أسهم بنحو 66% من مجموع الصادرات السنوية للبرازيل

ومع أن البرازيل هى أولى دول العالم فى إنتاج البن الذى تنتج منه ما يربو على نصف الإنتاج العالمى، فإن مركز البرازيل ظل آخذاً في الإنحدار، إذ أن أهمية البن البرازيلى أخذت فى التضاؤل بسبب التنافس الدولى وقد أدى الهبوط الملحوظ فى أسعار البن فى السوق العالمية إلى أن صادرات البن البرازيلى التى كانت مصدرا لحوالى 60.7% من إيرادات النقد الأجنبى فى عام 1957، لم تسهم فى عام 1961 بأكثر من 50%منها وقد أدى ذلك، بالإضافة إلى التوسع الكبير فى استيراد السلع الرأسمالية والفحم والبترول اللازم للتصنيع، إلى أن بدأ يتدهور ابتداء من عام 1954 ذلك الميزان التجارى الموافق الذى طالما تمتعت به البرازيل وقد بقى هيكل الصادرات مع ذلك يتمثل بصفة أساسية فى موارد زراعية كالقطن والسكر والكاكاو والمنجنيز والخشب والسيسل والطباق وجوز الهند ويعد هذا سبباً من أهم أسباب ضعف البنيان الاقتصادى وعجز ميزان المدفوعات البرازيلى أما هيكل الواردات البرازيلى، من ناحية أخرى، فقد أصبح على درجة عالية من اللامرونة، نظرا لأن 49% من الواردات قد أصبح من السلع الوسيطة والوقود والسلع الرأسمالية، على حين لم تعد السلع الاستهلاكية تمثل أكثر من 6% من الواردات ولانخفاض معدل المرونة خطورته بلا شك من الناحية السياسية وإمكانيات المساومة الدولية ويتجه الجانب الأعظم من العلاقات الاقتصادية الخارجية للبرازيل نحو دولة غربية، فالولايات المتحدة هى العميل التجارى الأول للبرازيل سواء من حيث التصدير أو الاستيراد وهى تسيطر على 40% من تجارة البرازيل كذلك تعتمد البرازيل فى تصدير البن ـ وهو أهم محاصيلها ـ على الولايات المتحدة التى تستوعب 59% من البن البرازيلى.

وقد كانت هناك علاقات وثيقة أيضا بين البرازيل والولايات المتحدة فى مجال التعاون الفنى والتكنولوجى كما كان هناك اتفاقية وقعت بين البلدين فى عام 1954 تسمح للولايات المتحدة بشراء خام الاورانيوم اللازم للذرة بأسعار بخسة، هذا بالإضافة إلى الدور الأساسى لرأس المال الأمريكى فى المشروعات الصناعية فى البرازيل والعلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والبرازيل

ذات طبيعة استغلالية، وقد بلغ من وضوح ذلك أن تقريرا للبعثة الفنية الأمريكية للبرازيل فى عام 1944، قد نبه إلى خطورة هذا الوضع، ونصح الأمريكيين ممن لا يزالون يفكرون فى أن تكون الفائدة لهم وحدهم بأن العلاقات بين البلدين يجب أن تتضمن ـ قدراً معيناً ـ من الفائدة المقابلة للبرازيل أيضا وقد أدى العجز الذى يعتور ميزان المدفوعات البرازيلى إلى تزايد اهتمامها منذ الحرب العالمية الثانية باستخدام السياسة الخارجية أداة أساسية لخدمة التنمية الاقتصادية فى البرازيل فقد بلغ العجز فى عام 1960 وحده حوالى 543 مليون دولار وهو رقم مخيف بلا شك وقد لجأت البرازيل إلى أسلوبين للتغلب على عجز ميزان المدفوعات الأول هو اللجوء لسياسة الاقتراض والولايات المتحدة هى أهم مصادر التمويل عن طريق مشروع التحالف لأجل التقدم وبنك التصدير والاستيراد وسائر البنوك التجارية الأمريكية والأسلوب الثانى للتغلب على عجز ميزان المدفوعات يستهدف التوسع فى الصادرات مما يتطلب توفير الأسواق الجديدة التى تهتم الدبلوماسية البرازيلية بالبحث عنها، وخاصة فى نطاق الدول الآسيوية والأفريقية حديثة الاستقلال.

ومن خلال ما سبق يمكن التأكيد أن تاريخ البرازيل يتميز بمرحلتين أساسيتين، مرحلة الملكية ثم مرحلة الجمهورية وقد كانت البرازيل هى الدولة الوحيدة فى نصف الكرة الجنوبى التى تحكم بمقتضى نظام ملكى، وذلك إذا استثنينا التجارب الملكية قصيرة العمر فى كندا والمكسيك وقد استمرت الملكية من عام 1822 (تاريخ إعلان الاستقلال) وحتى عام 1889، ففى عام 1822 استقلت البرازيل التى كان يستعمرها البرتغاليون منذ عام 1500 قد ورثت البرازيل عن الحكم البرتغالى أمرين هامين، الأول أن البرازيل استطاعت أن تحافظ على وحدتها الإقليمية فلا تنقسم أمريكا البرتغالية بعد الاستقلال مثلما انقسمت أمريكا الأسبانية وثانيهما أن البرتغال استطاعت أن تقيم فى البرازيل أول مجتمع فى المناطق المدارية، على أساس سياسة الاستيعاب الحضارى، ودون النظر إلى الأصل العنصرى وقد حصلت البرازيل على استقلالها بطريقة تختلف

عن بقية الدول الأمريكية فعندما كانت جيوش نابليون تكتسح أوروبا حتى وصلت إلى لشبونة، رحل الملك البرتغالى (البراجنزا) مع كل حكومته إلى البرازيل فى ظل حماية الجيش البريطانى، وظل يحكم من هناك حماية الجيش البريطانى، وظل يحكم من هناك لمدة ست عشرة سنة باعتباره ملكا للبرتغال والبرازيل وفى هذه الفترة انتعشت البرازيل اقتصادياً وثقافياً وتكون لها جيش خاص.

وعندما عادت أسرة البراجنزا إلى عرض البرتغال بعد سقوط نابليون، رفض البرازيليون العودة إلى الوضع الاستعمارى فنصبوا ابن الملك جون الخامس دوم بيدرو الأول إمبراطورا دستوريا للبرازيل فلما لم يرقهم حكمه أعادوه للبرتغال واختار أبنه دوم بيدرو الثانى ليخلفه فى الحكم وفى عهد هذا الملك استكمل بناء الدولة وشيد أساسها الاقتصادى، كما تزايدت الهجرة إلى البرازيل، وتحققت عدة انتصارات دبلوماسية إلى جانب خوض حربين منتصرتين فى أمريكا اللاتينية وشهد هذا العهد محاولة لاتباع نموذج الحكم والوزارى البريطانى ابتداء من عام 1840 وحتى سقوط الملكية على أن النظام لم يكن سوى واجهة اختفت وراءها سلطة الإمبراطور، الذى كان يحكم بمعاونة طبقة أوليجارشية من كبار ملاك الأراضى وقد استمر بيدرو الثانى يحكم لمدة نصف قرن، وبفضله حافظت أمريكا البرتغالية على وحدتها بعد الاستقلال كما تمكنت من المحافظة على استقرار سياسى وهدوء داخلى نسبى.

أما العهد الجمهورى فقد بدأت المرحلة الأولى منه فى عام 1889 واستمرت حتى ثورة 1930، وتم الحكم فيها بمقتضى دستور عام 1891 وتميزت الفترة التالية بحكومة جيتوليوفارجاس المؤقتة من عام 1930 وحتى دستور 1934، ثم حكومته الدستورية من عام 1934 إلى عام . 1937 وقد بدأت المرحلة الثالثة بانقلاب عام 1937 الذى قام فارجاس بالحكم بعده طبقا لنظام دكتاتورى عرف . بالدولة الجديدة . وكان فارجاس يحاكى فيه النماذج الفاشية التى سادت أوروبا فى ذلك الوقت وقد كان هذا النظام صورة من صور

رأسمالية الدولة القائمة على التخطيط المركزى من جانب سلطة ذات طبيعة دكتاتورية وكان يستهدف التوصل إلى مجتمع متلاحم مترابط فى ظل السيطرة الشخصية وذلك باستخدام أسلوبى التخطيط الاقتصادى المركزى وتوجيه التربية والتعليم وقد انتهت هذه الجمهورية بإسقاط القوات المسلحة لفارجاس فى عام 1945 والمرحلة الثانية هى التى تم الحكم فيها بمقتضى دستور 1946 وكان رئيس الجمهورية فى نهايتها هو جانيو كوادروس وقد أعلن كوادروس –كما سبقت الإشارة- برنامجا للإصلاح الاقتصادى والاجتماعى بهدف تقدم البرازيل صناعياً وتحريرها من الإقطاع فى مجال الزراعة والاتجاه بها نحو الحياد على الصعيد الدولى وقد قبلت البرازيل فى عهد كوادروس الدعوة للمشاركة فى مؤتمر بلجراد لدول عدم الانحياز وإن كانت الضغوط الأمريكية جعلت الأمر يقتصر على حضور البرازيل المؤتمر كعضو مراقب على أن هذه المرحلة سرعان ما انتهت بتقديم كوادروس لاستقالته فى 2 سبتمبر عام 1961، حيث تولى الحكم بعد ذلك نائبه جاوجولارت وقد تغير الدستور أبان ذلك تغيرا كبيرا فترك النظام الرئاسى وأخذ بنظام الحكم البرلمانى ولكن سرعان ما ترك ذلك النظام فى يناير 1963 إلى النظام الرئاسى مرة أخرى حين أظهرت الانتخابات العامة تفضيل الرأى العام له، خاصة وأن هذا التعديل فى الدستور لم يكن يستهدف سوى نقل السلطات الفعلية إلى رئيس الوزراء لكى لا يتمكن جولارت رئيس الجمهورية من السيطرة على الأمور.

وقد كان جولارت ينتمى إلى حزب العمال ويسعى للاستمرار فى سياسة سلفه حيث الاهتمام بالتنمية وبمزيد من الاستقلال عن الولايات المتحدة، وفى عهده أمم عددا من الشركات الأجنبية وقد أقصى جولارت عن الحكم بنفس التهمة التى ألصقت لسلفه هى التطرف فى اليسارية أما هو مبرتوكاستلو برانكو رئيس الجمهورية الحالى فقد وصل إلى الحكم عن طريق الجيش، وتميز حكمه على وجه الخصوص بحل الأحزاب السياسية وإعادة تنظيم المحكمة العليا، ومنح المحاكم العسكرية سلطات جديدة وقد انتخب الكونجرس البرازيلى آرتوروكوستا سيلفا ليخلف برانكو فى رئاسة البرازيل ابتداء من مارس 1967

وقد كان الرئيس آرتوروكوستا سيلفا وزيرا للخارجية وتعتبر أهم الإنجازات الدستورية التى ميزت العصر الجمهورى للبرازيل بصفة عامة تحويل هذا البلد إلى دولة اتحادية بعد أن كانت دولة موحدة نظام الحكم والقوى السياسية: يطبق فى البرازيل حالياً دستور عام 1946 مع إدخال بعض التعديلات عليه وبمقتضى هذا الدستور ينتخب الرئيس ونائبه لمدة خمس سنوات، ويعتبر مسئولا أمام الكونجرس وإن كان له حق الاعتراض على القوانين ويعد رئيس الجمهورية رئيساً للقوات المسلحة والجهاز الحكومى، ويعاونه مجلس للوزراء ويكون نائب رئيس الجمهورية هو رئيس مجلس الشيوخ وتشمل الهيئة التشريعية مجلس الشيوخ الذى يضم 69 عضوا (ثلاثة أعضاء من كل ولاية وعن المقاطعة الاتحادية) ينتخبون لمدة ثمانى سنوات، ومجلس النواب الذى ينتخب لمدة أربع سنوات والانتخاب إجبارى للرجال النساء من العاملين فقط فيما بين سن الثامنة عشرة والسبعين، واختيارى لغير هؤلاء من البالغين بما فيهم رجال القوات المسلحة ومعنى هذا أن مجموعات كبيرة من أفراد القبائل والشعوب الأصلية فى البرازيل لا تشارك فى العمل السياسى على أن الحكم يقوم من الناحية العلمية على تحالف الفئات الاوليجارشية المحلية بحيث تستأثر الولايات الأكثر غنى وسكانا (كميناس جيراس وساوباولو) بالجانب الأكبر من التأثير، فمن هاتين الولايتين جاء الرؤساء المدنيون للجمهورية حتى ثورة 1930، باستثناء واحد فقط.

ويقوم هؤلاء الرؤساء بالحكم استناداً إلى تأييد الملاك الزراعيين والطبقة الوسطى العالية ويرى البعض مع ذلك، أن البرازيل تعد أكثر استقرار فى شئونها الداخلية من بقية دول أمريكا اللاتينية، بحيث يمكن اعتبارها أقرب إلى الطبيعة الإنجليزية فى التنظيم السياسى منها إلى طبيعة البحر الأبيض المتوسط وربما يعود ذلك إلى أن الطرق التى استخدمت فى استعمار البرازيل وحكمها من جانب البرتغال قد كانت أقرب إلى الوسائل الإنجليزية المتبعة فى أمريكا الشمالية، منها إلى الوسائل الأسبانية المتبعة فى أمريكا الجنوبية.

وبتزايد الاهتمام بشئون السياسة الخارجية على المستوى الشعبى والرسمى فى البرازيل أصبحت القضايا الدولية والخارجية تحتل مكانة هامة فى مناقشات الكونجرس وأعمال الوزارة وقد كانت انتخابات الرئاسة فى عام 1960 هى أولى المعارك الانتخابية التى كانت للمشكلات الدولية فيها أهمية ملحوظة ويتمتع رئيس الجمهورية باختصاصات واسعة فى المجال السياسى والعسكرى الخارجى أما القيام بالعلاقات مع الدول الأجنبية وتوجيه السياسة الخارجية فهو من اختصاص رئيس مجلس الوزراء، ولم تظهر الأحزاب الكبرى على المستوى القومى فى البرازيل قبل الحرب العالمية الثانية، حين بدأت تتزايد حتى وصل عددها إلى ثلاثة عشر حزباً وتعتبر غالبية الأحزاب فى البرازيل تعبيراً عن مصالح اقتصادية واجتماعية مرتبطة فى أغلبها بالجور الإقليمية، فالحزب الديمقراطى الاشتراكى الذى ظهر فى عام 1933 يعبر عن مصالح جانب كبير من البورجوازية الصناعية والتجارية وكبار الملاك الزراعيين فى الجنوب، ويعبر الاتحاد الديمقراطى الوطنى الذى تأسس عام 1945 عن مصالح البورجوازية الكبرى المرتبطة برأس المال الأمريكى، وقطاعات من الملاك وكبار الضباط ورجال الكنيسة الكاثوليكية أما حزب العمال البرازيلى فتأسس فى عام 1945 وهو يحظى بتأييد البورجوازية الصغيرة والوسطى وفئات المثقفين وقطاعات كبرى من الفئات العاملة وبخاصة فى الجهاز الحكومى والنقابات المهنية، وهو ينادى بالتأميم وعزل رأس المال الأجنبى، وهناك أحزاب أقل من ذلك أهمية، ومن أبرزها الحزب الديمقراطى المسيحى، والحزب الاشتراكى وحزب التمثيل الشعبى (فاش) والحزب الشيوعى البرازيلى الذى اعتبر حزب غير شرعى فى عام 1947.

وقد نما فى سنوات الخمسينات والستينات من القرن الماضي الاتجاه نحو إقامة جبهة برلمانية وطنية بهدف تقوية الاقتصاد القومى والتوسع فى التأميم الصناعى والإصلاح الزراعى وثمة قوى عديدة تؤثر على تحديد السياسة الخارجية للبرازيل ومن أهم الجماعات الضاغطة فى البرازيل القوات المسلحة وكان يرى معظم أفراد الجيش أن الدفاع عن البرازيل يكون أضمن عن طريق

الانحياز نحو الغرب والتحالف مع الولايات المتحدة بصفة خاصة، كما يؤيدون منظمة الدول الأمريكية ومن الجماعات الضاغطة ذات الأهمية الكنيسة الكاثوليكية وكانت تتزعم المعارضة الأساسية للشيوعية وللاعتراف الدبلوماسى بالاتحاد السوفيتى السابق وللشيوعيين تأثير واضح فى المجتمع البرازيلى، بل لقد كان أبرز الشيوعيين فى أمريكا اللاتينية برازيليا يدعى لويس كارلوس برستس وكانوا يدعون لزيادة العلاقات مع الاتحاد السوفيتى ويعلون روح معاداة الاستغلال الأمريكى ويؤيدون الاتجاهات القومية والحيادية وللطلبة تأثيرهم الواضح على الحياة السياسية كما هو الشأن فى معظم دول أمريكا اللاتينية، ولهم مواقفهم فى القضايا القومية ورغم وجود انقسامات أيديولوجية هامة بين الطلاب فإن المبادئ الماركسية كانت تجد صدى لديهم، وقد كانوا يتحالفون كثيرا مع العمال وخاصة فى الإضرابات.

وفيما يتعلق بفكرة الاتحاد بين البرازيل والبرتغال، فقد تم استقلال البرازيل عن البرتغال بطريقة سلمية، كما كان الملوك الأوائل للبرازيل من الأسرة الحاكمة البرتغالية ومن هنا فقد ظلت العلاقات مع البرتغال طيبة ولعله من الرموز الدالة على ذلك أن العملة الورقية فى البرازيل كانت تحمل صورتى أول وآخر برتغاليين أسهما بدور فى تاريخ البرازيل، وهما كابرال مكتشف البرازيل، وجون الخامس آخر ملك برتغالى حكمها، كذلك فإن صلات البرازيل بالبرتغال لم تنقطع منذ الاستقلال، وبخاصة فى مجال الهجرة البرتغالية إلى البرازيل، فقد كان المهاجرون البرتغاليون يتصدرون دائما قوائم المهاجرين إلى البرازيل، بل أن الجانب الأكبر من الهجرات الخارجية من أفريقيا البرتغالية قد كانت تتجه إلى البرازيل لذلك فقد كانت تثار من وقت لآخر فكرة الكومنولث اللزيتانى البرازيلى أو البرتغال البرازيلى، الذى يضم الشعوب المتحدثة بالبرتغالية فى البرتغال والبرازيل والمستعمرات البرتغالية فى شرق أفريقيا.

وقد عادت هذه الفكرة فانتعشت بصفة خاصة فى عام 1951 الذى يحدد بداية ما كانت البرتغال تطمح فى أن يكون العصر الذهبى الجديد فى تاريخ

المستعمرات البرتغالية السابقة، ثم طرحت فكرة الاتحاد بين الشعوب المتحدثة بالبرتغالية بصورة مباشرة فى عام 1955، وتمت عدة زيارات متبادلة بين رؤساء البرازيل والبرتغال والشخصيات الهامة فى كل منهما بهدف تحقيق هذه الفكرة، وفى هذه الفترة كان الرئيس البرازيلى اليمينى الاتجاه جوسيلينوكوبتشيك يؤيد الحكم الدكتاتورى فى البرتغال وسياسته الخارجية على أن الانتخابات أسفرت فى بداية عام 1961 عن سقوط كوبتشيك وتولى جانيو كوادروس رئاسة الجمهورية وقد أظهر كوادروس عطفه على الثائر البرتغالى هنريك جالفار بمقابلته له فى فنزويلا حيث التجأ هاربا من السلطات البرتغالية وكان ذلك كفيلا بتكدير العلاقات بين البرازيل والبرتغال إلى حين وليس لنا مع ذلك أن نظن أن فكرة اتحاد الشعوب المتحدثة بالبرتغالية قاصرة فى الإيمان بها على حكومة سالازار الدكتاتورية فى البرتغال إذ أن جانباً كبيراً من البرتغاليين التقدميين كانوا يحبذونها، فيرى هنريك جالفار مثلا أنه لابد من السعى لتكوين اتحاد فيدرالى أو كونفدرالى بين الشعوب المتحدثة بالبرتغالية، لأن مثل هذا المجتمع المتحد بعد النتيجة الطبيعية لجوار وحياة مشتركة استمرت أربعة قرون وهو يرى أن مثل هذا الاتحاد كان من الممكن أن يكون أكثر الاتحادات طبيعية وإنسانية على أن الروابط بين البرازيل والبرتغال معنوية فى غالبيتها، ولا ترقى إلى الدرجة التى تمكن من إقامة اتحاد بين البلدين خاصة إزاء انفصالهما الجغرافى وتكاد الروابط القائمة بين البلدين تنحصر فى الرابطة العنصرية والرابطة الدينية، ثم أهم من ذلك كله الرابطة اللغوية باعتبار أن البرازيل أكبر دول العالم المتحدثة بالبرتغالية.

أما العلاقات المادية فهى لا تتعدى نوعا من المعاملة التفضيلية يحظى بها البرتغاليون فى البرازيل فيما يتعلق بالهجرة والتجنس وممارسة بعض أوجه النشاط الاقتصادى التى لا يسمح بها للأجانب، فإذا نظرنا لحركة التبادل التجارى بين البلدين لوجدنا أن صادرات وواردات كل منهما لا تمثل إلا نسبة هامشية من واردات وصادرات البلد الآخر، ففى عام 1963 مثلا بلغ حجم التعامل التجارى بين البرتغال والبرازيل 156 مليون اسكودو على حين بلغ

حجم التعامل مع أسبانيا مثلاً 521 اسكودو، كما بلغ حكم التعامل مع الأرجنتين وهى دولة تنتمى إلى أمريكا الأسبانية وليس إلى أمريكا البرتغالية 189 مليون اسكودو، هذا مع ملاحظة أن أسبانيا الأرجنتين نفسهما لا تعدان أيضا من أهم العملاء التجاريين للبرتغال وقد عادت فكرة الاتحاد البرتغال البرازيلى فأثيرت من جديد فى سبتمبر 1965، حين اقترح فرانكو توجيرا وزير خارجية البرتغال تكوين اتحاد برازيلى لتناول المسائل المتعلقة بالمستعمرات بما فى ذلك المسائل الدفاعية، وقد ردت البرازيل بما يشبه الرفض الدبلوماسى، قائلة أنه على البرازيل ألا تفرض حلولا خارجية على البرتغال والواقع أنه إذا كانت البرتغال تسعى إلى زيادة صلاتها بالبرازيل لتقف إلى جانبها فى قضية المستعمرات الأفريقية، فإن الكراهية فى قضية المستعمرات الإفريقية، فإن الكراهية الإفريقية للبرتغال لا بد أن تنفر البرازيل من الارتباط بالبرتغال حرصاً على العلاقات التى كانت تهتم بتوثيقها مع الدول الأفريقية والآسيوية وبهذا فقد كتب على فكرة الاتحاد البرتغالى البرازيلى الانتظار الطويل.

وعلى الجانب الآخر فقد كانت البرازيل ولا تزال تدور فى دائرة السياسة الدولية الغربية، ذلك أن روابط البرازيل بالغرب قديمة ووثيقة، فمن الناحية الثقافية تأثرت البرازيل بأوروبا بصفة عامة وبالبرتغال ثم فرنسا بصفة خاصة، والروابط الجغرافية والتاريخية والمسيحية تجعل من البرازيل كما يعبر رئيسها الأسبق كوادروس دولة غربية فى الأساس، ووثيقة الصلة بالدول الكبرى فى الكتلة الغربية.

أما من الناحية الاقتصادية وكما سيتضح لاحقا فقد سيطرت الدول الغربية على الاقتصاد البرازيلى، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، التى تكاد البرازيل أن تكون بالنسبة لها مجرد دولة تابعة اقتصادياً واستراتيجياً والواقع أن الصلات بين أمريكا البرتغالية (أو البرازيل) وأمريكا الأنجلو سكسونية (أو الولايات المتحدة) ليست بالأمر الحديث، فقد بدأت منذ بدأ البرازيليون يسمعون عن تحرير أمريكا الشمالية من الاستعمار الأوروبى، ويحاولون أن

يقلدوا أخوتهم الشماليين وقد وجدت فى البرازيل جماعة عرفت بحركة غير الموالين للملك طلبت من الرئيس الأمريكى آنذاك جفرسون أن يعد بتقديم المساعدة للثوار البرازيليين إذا أعلنوا جمهورية مستقلة فى البرازيل، وقد رد جفسون بأن الولايات المتحدة الأمريكية المتعاهدة لم يكن قد مضى على استقلالها خمس سنوات، وأنها كانت لا تزال مشغولة بأمورها الداخلية، كما أنها لم تكن تود التضحية بعلاقاتها التجارية الوثيقة مع البرتغال.

وهكذا كان على غير الموالين للملك، أن يعتمدوا على أنفسهم وأن يقوموا وحدهم بثورتهم التى لم يقدر لها النجاح وعندما تدعم النظام الأمريكى ووقفت الولايات المتحدة على قدميها، بدأت علاقاتها مع البرازيل تتزايد فى نطاق سياسة "الجار الطيب" كما يؤكد أحد الباحثين، التى اتبعتها الولايات المتحدة مع دول أمريكا اللاتينية المتعددة على أن ظهور الحركة الاتحادية الأسبانية منذ ثمانينات القرن التاسع عشر فى أسبانيا، ثم اتساعها لتترك تأثيراً ملحوظاً فى أمريكا اللاتينية قرب عام 1912 قد أدى إلى إذكاء روح العداء نحو الولايات المتحدة ذات الطابع الثقافى الأنجلو سكسونى، باعتبارها قوة أرضية واقتصادية يخشى منها ومن روحها المادية على المشاعر الإنسانية اللاتينية.

ورغم أن البرازيل لم تكن تتصل بهذه الحركة اتصالاً مباشراً فقد تأثرت بهذه الاتجاهات المعادية للولايات المتحدة، خاصة أن فرنسا قد أيدت هذه الاتجاهات، وقد كان لفرنسا فى ذلك الوقت تأثيرها الثقافى والفكرى الواضح على البرازيل، وقد أدى التدفق الضخم لرؤوس الأموال الأمريكية إلى دول أمريكا اللاتينية بصفة عامة، والبرازيل بصفة خاصة، على ما تميزت به هذه الاستثمارات من طابع استغلالى واضح، إلى وصول الشعور المضاد للولايات المتحدة إلى قمته فى عشرينات القرن الماضي، ولم يكن هذا فى الواقع مجرد رد فعل للدعاية الأسبانية والفرنسية، وإنما تمخضت عنه بصفة أساسية دبلوماسية الدولار وسياسة التدخل التى اتبعتها الولايات المتحدة، والطبيعة

الاستغلالية للنشاط الاقتصادى للولايات المتحدة، التى تمكنت بعد الحرب العالمية الثانية من السيطرة التامة على اقتصاديات البرازيل وقد أدت هذه التبعية الاقتصادية للولايات المتحدة على اتخاذ السياسة الخارجية للبرازيل لموقف التأييد الدبلوماسى العسكرى الدائم للغرب ومن أبرز المواقف التى توضح ذلك، دخول البرازيل فى الحرب العالمية الأولى، فلم يكن مرجع ذلك مجرد تخوف البرازيل من أن يؤدى انتصار ألمانيا إلى سيطرتها على المهاجرين الألمان المتركزة فى الجنوب، وإنما كانت سياسة البرازيل صادرة فى الجانب الأساسى منها عن تعاطفها مع الغرب، وقد دعيت البرازيل بعد الحرب إلى مؤتمر السلام، فأصرت على الحصول على تعويضات مع ألمانيا، ودفعت الولايات المتحدة التى لم تدخل عصبة الأمم بالبرازيل لكى تتزعم الدول الأمريكية بدلا منها فى داخل العصبة على أن عدم تلبية رغبة البرازيل فى الحصول على مقعد دائم فى مجلس العصبة قد أدى إلى انسحابها منها عام 1926، كذلك كان التضامن مع الغرب هو السمة الأساسية للسياسة الخارجية البرازيلية فى أثناء الحرب العالمية الثانية، فمع أن فارجاس قد أظهر عطفا على أقطاب المحور فى الوقت الذى كانت قوة هتلر وموسولينى آخذة فى التزايد (عامى 1937 و1938) سرعان ما ساءت العلاقات مع ألمانيا بعد فترة وجيزة، وطرد السفير الألمانى، ثم عقدت معاهدة التعاون التجارى والعسكرى مع الولايات المتحدة، والتي سمحت لها باستخدام المطارات البرازيلية، وعندما هاجمت دول المحور الولايات المتحدة فى ديسمبر 1941، أعلنت البرازيل تضامنها مع دول القارة الأمريكية فى موقفها إلى جانب الولايات المتحدة وتأكيدا لذلك قامت البرازيل بتجميد أرصدة دول المحور لديها وإغلاق الصحف المؤيدة لها، ثم دخلت مع المحور فى حرب مباشرة.

وقد كانت معاونة البرازيل ذات دفع كبير للحلفاء فى السنوات الأولى للحرب، فقد كان الطريق إلى أفريقيا عبر المنطقة البارزة فى البرازيل عند ناتال، هو السبيل الوحيد الذى لا يعترضه عائق نحو شمال أفريقيا ونحو أوروبا الواقعة على البحر المتوسط، كذلك قدمت البرازيل للحلفاء فى الحرب عددا من

القواعد العسكرية الاستراتيجية، والقوات الجوية التى اشتركت فى معارك شمال أفريقيا، كما أسهمت بعدد من الجنود البرازيليين الذى حاربوا فى إيطاليا، وكانت البرازيل بذلك هى الدولة الوحيدة فى أمريكا الجنوبية التى بعثت بقوات لها إلى خارج القارة.

وفى خلال سنوات الحرب هذه، أصبحت الولايات المتحدة هى المركز الأساسى للمصالح البرازيلية أما من جهة الولايات المتحدة فقد كان اعتمادها على البرازيل فى الحرب كبيرا حتى أن نصف مصروفاتها الدفاعية المنفقة فى نطاق أمريكا اللاتينية خلال الحرب قد اتجهت إلى البرازيل وحدها ومنذ ذلك الوقت أصبحت البرازيل بصفة عامة جزءا من دائرة النفوذ الغربى، واقعا تحت السيطرة الأمريكية بصفة خاصة.

وفي السياق ذاته كان لانضواء البرازيل فى دائرة النفوذ الغربى بصفة عامة، وخضوعها شبه المباشر لتأثير الولايات المتحدة، آثاره على سياستها تجاه دول الكتلة الشرقية، ورغم أن تاريخ العلاقات الثقافية والأدبية بين البرازيل وروديسيا يرجع إلى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فليس هناك علاقات دبلوماسية للبرازيل الآن مع بولندة ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا والمجر ورومانيا وألبانيا ورغم إعادة العلاقات مع الاتحاد السوفيتى فى نوفمبر عام 1961، فلا تزال هذه العلاقات محدودة، ويسيطر عليها الخوف من . انتشار الشيوعية . ولا تؤدى أية محاولة من جانب أى زعيم برازيلى للاستقلال عن سيطرة الولايات المتحدة والغرب، واتخاذ سياسة خارجية أقرب إلى الحياد، وعدم التخوف من التعاون مع الدول الشيوعية، لا تؤدى مثل هذه السياسة إلا إلى إسقاط صاحبها بعد اتهامه " بالشيوعية" و"الكاسترووية" والتطرف فى اليسارية.

والواقع أن العلاقات الفعلية بين البرازيل ودول الكتلة الشرقية لا تتعدى تلك اللجان التجارية البرازيلية التى قامت بعملها فى الاتحاد السوفيتى السابق والصين الشعبية ودول شرق أوروبا، وهى اللجان التى بدأ إنشائها فى نهاية

فترة حكم جوسيلينو كوبتشيك (1956 . 1961) واكتمل أغلبها فى عهد كوادروس وجولارت، بل لقد أدى احتجاج ألمانيا الغربية قبل توحيدها، (وهى المشترى ذو الأهمية الثانية لمنتجات البرازيل والمصدر التالى للولايات المتحدة مباشرة فى تمويل البرازيل رأس المال الأجنبى الخاص) أدى إلى التوقف عن عقد اتفاق تجارى كان من المزمع عقده فى ألمانيا الديمقراطية آنذاك.

أما عن دور البرازيل فى أمريكا اللاتينية فتتمتع البرازيل بمكانة ممتازة بين دول أمريكا اللاتينية، تسبغها عليها ظروفها الجغرافية وإمكانياتها الاقتصادية ودرجة تقدمها التكنولوجى والصناعى، ومن هنا اعتبر البرازيليون تزعمهم لأمريكا اللاتينية نتيجة طبيعية للعوامل الإقليمية والديمقراطية والاقتصادية والثقافية، وهم يسعون كذلك للقيام بدور الوسيط بين الولايات المتحدة وبقية دول أمريكا اللاتينية يشجعهم فى هذا انه لم تحدث بين البرازيل والولايات المتحدة احتكاكات شبيهة بما حدث مع معظم دول أمريكا الأسبانية على أن ثمة أكثر من دولة تنافس البرازيل على زعامة أمريكا اللاتينية، وأهمها بصفة خاصة المكسيك والأرجنتين، مع أن الواقع أنه لا يمكن مقارنة أى من هاتين الدولتين بالبرازيل من حيث الإمكانيات والموارد، فهناك مثلا ثلاثة من البرازيليين فى مقابل كل أرجنتينى، وهناك برازيليان فى مقابل كل مكسيكى ومع ذلك فإن هناك من الاعتبارات ما يرجح كفة هاتين الدولتين بعض الشىء فالبرازيل برتغالية، وليست عضوا فى الجماعة الأسبانية الأمريكية، وتكاد هى والبرتغال أن تكونا غريبتين عن معظم اهتمامات أبناء أمريكا الأسبانية، فلقد دخلت البرتغال منذ السنوات الأولى فى القرن الثامن عشر فى حيز النفوذ البريطانى من الناحية الدبلوماسية، مما جعل البرتغاليين والبرازيليين نظرة تاريخية للمشكلات الدولية تختلف عن نظرة الأسبان والأمريكيين الأسبانيين لها، بل لقد وقفت البرتغال عدة قرون مع بريطانيا وضد أسبانيا، ولهذا بالطبع آثاره التاريخية على علاقة دول أمريكا الأسبانية بالبرازيل والخلاصة أن البرازيل بسكانها، ومساحتها الفعلية التى تفوق مساحة الولايات المتحدة، هى

قارة فى حد ذاتها، تختلف عن حياتها وثقافتها واتجاهاتها التاريخية والدبلوماسية عن أمريكا الأسبانية وأن هذا يبعدها عن نطاق هذه الدول، وإن اشتركت معها فى الانتماء جغرافيا إلى أمريكا الجنوبية، وحضاريا إلى الثقافة اللاتينية.

ومع ذلك فقد أسهمت البرازيل بأكثر من جهد لتدعيم فكرة وحدة أمريكا اللاتينية ومن أهم إسهامات البرازيل فى هذا المجال ذلك المشرع الذى عرف بعملية أمريكا المتحدة وهو مشروع تقدم به الرئيس البرازيلى السابق جو سيلينو كوبتشيك إلى الرئيس الأمريكى ايزنهاور فى مايو عام 1958 وقد كانت للمشروع أهدافه السياسية والاستراتيجية والاقتصادية وإن كانت الأخيرة هى المسيطرة عليه وسعى المشروع إلى قيام علاقات بين جميع المنتمين إلى الأميركيتين قائمة على عنصر التشاور وقد أعلن كوبتشيك بعد تقديم مشروعه أنه إذا كان لأمريكا اللاتينية أن تسهم بفعالية فى القضايا العالمية، فلا بد أولا من تحقيق التنمية الاقتصادية، والبدء فى برنامج جدى للتخلص من الفقر وقد تضمن هذا البرنامج حسب المشروع البرازيلى سلسلة من الإجراءات للتوسع فى الاستثمار فى الأقاليم المختلفة من دول أمريكا اللاتينية، مع زيادة المعونة الفنية والعمل على تثبيت أسعار المواد الأولية وزيادة تدفق رؤوس الأموال والموارد المالية من الخارج أى أن هذا المشروع قد كان باختصار محاكاة لمشروع مارشال فى أوروبا وكان جوهره من وجهة النظر البرازيلية هو محاولة وضع أساس اقتصادى لفكرة الجامعة الأمريكية إذ بدون هذا الأساس يظل الإطار القانونى والسياسى لأية وحدة قارية بلا فعالية، وقد وافقت الولايات المتحدة على هذا المشروع، وقامت البرازيل بالدعاية له ومحاولة تنظيم الدول الأمريكية لإنشاء سوق إقليمية للقارة على أن الجهود فى هذا الصدد قد انحرفت نحو الاهتمام بإنشاء مؤسسة أمريكية للتنمية الاقتصادية هى التى عرفت فيما بعد باسم بنك التنمية الأمريكى ولذلك فقد أكدت البرازيل أكثر من مرة أن العملية تتعدى فى الواقع مجرد الدراسات الاقتصادية لتتضمن أكثر من ذلك تأكيد عدد من الاتجاهات والمبادئ التى تتخذ فى مواقف الأزمة التى

يمكن أن تهدد طريقنا فى الحياة ونظامنا الديمقراطى على أن البرازيل لم توفق مع ذلك فى الحصول على التأييد الذى أرادته لمشروعاتها ولم يكتب له بالتالى النجاح، ومع ذلك فإن البرازيل إعتقدت أن المشروع الأمريكى المعروف باسم التحالف من أجل التقدم الذى تقدم به جون كيندى ووافقت عليه دول أمريكا اللاتينية، ليس إلا تطويرا للمشروع البرازيلى.

وإلى جانب هذا الجهد المنفرد، أسهمت البرازيل فى بعض المشروعات الجماعية فى سبيل وحدة أمريكا اللاتينية، فقد اشتركت البرازيل فى التوقيع على اتفاقية مونتفيديو فى فبراير 1960 التى أسفرت عن ميلاد منطقة للتجارة للحرة فيما بين البرازيل والأرجنتين والمكسيك وشيلى وأورجواى وباراجواى وبيرو، ثم انضمت إليها بعد ذلك كولومبيا واكوادور، وبدأ العمل فى المنطقة فى مطلع عام 1961 وتمثل هذه المنطقة إمكانية سوقية تقدر بحوالى 165 مليون فرد وتعتبر خطوة نحو توسيع سوق الاستهلاك وتوثيق الروابط الاقتصادية بصفة عامة، مما يفيد البرازيل باعتبارها أضخم كتلة منتجة ومستهلكة فى أمريكا اللاتينية ومع ذلك فإن للبرازيل مواقفها التى قد تختلف فيها مع غالبية دول أمريكا اللاتينية، ولا شك فى أن أهم هذه المواقف الدبلوماسية فى إطار تضامن أمريكا اللاتينية هو الامتناع عن الوقوف مع بقية دول المنطقة فى وجه النظام الجديد فى كوبا، فقد امتنعت البرازيل فى الاجتماع الاستشارى لوزراء خارجية دول المنظمة الأمريكية فى يناير 1962 ومعها الأرجنتين والمكسيك وشيلى وبوليفيا واكوادور عن التصويت لفصل كوبا من منظمة الدول الأمريكية كما رفضت البرازيل تأييد أى عمل تقوم به الدول الأمريكية ضد كوبا فى المجال العسكرى والاقتصادى وقد كانت البرازيل مدفوعة فى ذلك بالرغبة فى إثبات استقلالها عن تأثير الولايات المتحدة.

وعلى الجانب الآخر تزايد اهتمام السياسة الخارجية للبرازيل بما تسميه بالعالم الجديد من الدول الآسيوية الأفريقية التى رأت أنها تشترك معها فى أمرين أهمها معاداة الاستعمار والرغبة فى التنمية واتجاه البرازيل إلى آسيا بأهدافها

الاقتصادية والرغبة فى إنعاش تجارتها بما يسمح لها بمزيد من التوسع فى الإنتاج وانصرف أغلب هذا الاهتمام إلى أفريقيا ورأى الدبلوماسيون أنه مما يسهل على البرازيل توثيق علاقاتها مع الدول الآسيوية والأفريقية، سياسة البرازيل المعادية للاستعمار والعنصرية، والمؤيدة لحركات التحرر الوطنى باعتبارها دولة عانت زمنا من السيطرة الإنجليزية على مقدرتها ويشير البرازيليون إلى أن هذا الموقف كان صادرا عن المصالح العملية للبرازيل، فيرى الرئيس السابق جانيو كوادروس أن استغلال الموارد الأفريقية عن طريق رؤوس الأموال الأوروبية إنما يسئ إلى الاقتصاد البرازيلى، ويسمح كما حدث بالفعل بإذكاء المنافسة التجارية بين منتجات البرازيل من ناحية ومنتجات البلدان الأفريقية الأقل ثمنا من ناحية أخرى، وذلك بسب انخفاض معدل الأجور المدفوعة للعمال الأفريقيين.

ومن هنا حاولت البرازيل التأكيد بأن المنافسة لا بد أن تقوم على أساس مستوى إنسانى متحضر وليس على أساليب من لإنتاج تقرب من العبودية وتتمثل فى انخفاض الأجر المدفوع لعنصر بشرى بأكمله، هو العنصر الأفريقى وتحاول السياسة الخارجية البرازيلية من ناحية أخرى، إقناع الدول الأفريقية بأن النمو الصناعى فى البرازيل إنما تضمن مصدرا أساسيا للسلع الاستهلاكية اللازمة للأفريقيين، مما كان أساسا لاتفاق لاحق حول تنسيق النظم المختلفة فى الإنتاج بين البرازيل ومجموعة الدول الأفريقية وهكذا إتفق معظم رجال السياسة الخارجية البرازيلية على أن أفريقيا مثلت الاتجاه الجديد فى السياسة البرازيلية ومن المؤشرات الثقافية إلى نبهت إلى تزايد الاهتمام السياسى فى البرازيل بالدول الآسيوية الأفريقية، كذلك الكتاب الذى أصدره القنصل البرازيلى أدلفو دى منزيس بعنوان "البرازيل والعالم الآسيوى الأفريقى" وهو يرى فيه أنه كلما فقدت أوروبا الأرض من تحت أقدامها فى أفريقيا وآسيا، فإن البرازيل هى الدولة المرشحة لمد يد الحماية والعون، من أجل مصلحتها الخاصة ومصلحة الولايات المتحدة والقيام بدور الزعامة بالنسبة لهذه البلاد.

ومن هذه المؤشرات الثقافية أيضا التوسع فى إقامة المعاهد ومراكز الدراسات المهتمة بالشئون الآسيوية والأفريقية، ففى عام 1959 أقامت جامعة باهيا (وهى ولاية يمثل الملونين فيها أغلبية واضحة) مركزا للدراسات الأفريقية والشرقية، أقام بعض الروابط الثقافية مع عدد من بلدان غرب أفريقيا، ثم أنشئ بعد ذلك تحت الإشراف المباشر لرئيس الجمهورية وقد نهجت جامعة ريو جراندى دو فورتى نفس النهج، فأقامت معهدا للدراسات الآسيوية والأفريقية. ومن ناحية أخرى تعاقدت وزارة العلاقات الخارجية البرازيلية مع عدة دول إفريقية ابتداء من عام 1962 لتوثيق الروابط الثقافية مع بلدان أفريقيا وتبادل الطلبة والأساتذة والخبراء.

وقد سعت البرازيل إلى توسيع نطاق علاقاتها مع الدول الأفريقية والآسيوية حديثة الاستقلال، بل إنها سعت أكثر من ذلك إلى تزعم المجموعة الأفرو آسيوية والعالم الثالث بأسره ولكنه على الرغم من بعض النجاح الذى حققته البرازيل بين الدول حديثة التحرر، استنادا إلى أن البرازيل نادت بمحاربة الاستعمار والعنصرية، وتدافع عن مبادئ تقرير المصير وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى، فإن هناك عدة عقبات وقفت فى سبيل المزيد من توثيق العلاقات مع الدول الآسيوية الأفريقية حديثة الاستقلال وأولى هذه الصعوبات ذات طبيعة سياسية فقد ظلت البرازيل لعدة سنوات تؤيد الاستعمار الأوروبى فى أروقة الأمم المتحدة، وقد أدى هذا إلى إيجاد نقطة حساسية شديدة فى علاقاتها مع الدول المتحررة والمعادية للاستعمار ويزيد من هذه الحساسية ارتباط البرازيل اقتصاديا بالولايات المتحدة، وعلاقات البرازيل الأخوية مع البرتغال ولا شك فى أنه كان على البرازيل اليوم أن تختار بين استمرار صلاتها الودية مع البرتغال أو توثيق علاقاتها مع الدول المتحررة والمعادية للاستعمار وثاني هذه الصعوبات ذات طبيعة اقتصادية فالبرازيل دولة نامية ولم يكن بإمكانها أن تسد ولو جانبا له وزنه من حاجة الدول الآسيوية والأفريقية إلى رؤوس الأموال والمعدات الثقيلة والخبراء اللازمين لعمليات التنمية الاقتصادية.

يضاف إلى هذا أن عددا من الدول الآسيوية والأفريقية نافست البرازيل ليس فى التجارة الدولية فحسب، وإنما أيضا فى الحصول على المعونات وبصفة خاصة من الغرب. ومن هنا فإنه على الرغم من أن البرازيل قد كانت هى صاحبة الاقتراح الخاص بإنشاء اللجنة الاقتصادية الأفريقية التابعة للأمم المتحدة، فقد وقف وزير خارجيتها السابق هوارسيو لافرو يشكو فى واشنطن ذات مرة من "المعونات الكبيرة التى تقدمها الولايات المتحدة لمنافسيها من الدول الأفريقية".

وثالث هذه الصعوبات ذات طبيعة فكرية أو أيديولوجية فالبرازيل إعتقدت أنها تمثل نموذجا فى التنمية الديمقراطية يمكن لدول أفريقيا وآسيا حديثة الاستقلال أن تحاكيه، وتتمثل طبيعة هذا النموذج كما يعترف جانيو كوادروس الرئيس البرازيلى السابق بأن هذا النموذج هو بعينه الأسلوب الليبرالى التقليدى فى التقدم فيقول أنه فى أفريقيا تستطيع البرازيل أن تقدم أفضل خدمة ممكنة لمفاهيم الحياة الغربية وأنماطها وتكون البرازيل حلقة الوصل بين أفريقيا والغرب، اللذين ترتبط بكل منهما بشدة.

وقد أكد الرئيس البرازيلي كوادروس أن الحركة التحررية قد قامت فى أمريكا فى القرن التاسع عشر مستلهمة مبادئ الثورة الفرنسية، أما الحركة التحررية فى آسيا وأفريقيا فقد تأثرت بالثورة الروسية والتجارب المختلفة فى الدول الاشتراكية ولا يجعل هذا من البرازيل أذن النموذج الذى تفضل الدول النامية الاقتداء به.

ومن ثم يمكن التأكيد أن البرازيل قوة دولية لا يستهان بها، مما جعل الخبراء والسياسيين يتوقعون لها دورا يعتد به فى الشئون الدولية، فالبرازيل هى خامس دول العالم حجما، وثالث دول العالم من حيث المساحة الصالحة للزراعة، وثامن دول العالم من حيث عدد السكان في ستينات القرن الماضي، وهى أكبر دولة لاتينية فى العالم سواء من حيث المساحة أو السكان كما أنها

أكبر دول العالم الكاثوليكية ثم هى أكبر دول أمريكا اللاتينية حجما وسكانا، وأكثرها تقدما من الناحية الصناعية، واستقرارا من الناحية السياسية وتتمتع البرازيل بإمكانات اقتصادية ضخمة وأراض زراعية وموارد للثروة لم تكن غير مستغلة.

أما من الناحية الاجتماعية والثقافية، فقد إعتبر البرازيليون بلادهم "تطويرا لحضارة البحر الأبيض المتوسط الخالدة"، و"مثالا رائدا للتنمية فى المناطق الحارة"، و"نموذجا عالميا للديمقراطية العنصرية" تلك العوامل المتعددة جعلت أبناء البرازيل يتوقعون لبلادهم مكانة دولية مرموقة، حيث أكد أدولف بيرل فى كتابه "العالم بين الشرق والغرب" أن "دولة لها مساحة الولايات المتحدة أو تزيد"، ولها عدد من السكان يفوق الستين مليونا مع زيادة سنوية تقدر بمليون نسمة ونصف المليون، إلى جانب قدرة تنظيمية لا يمكن إغفالها، موارد طبيعية يمكن مقارنتها بالموارد المتاحة للولايات المتحدة مثل هذه الدولة يمكن أن تنتهى القرن العشرون وقد وصل عدد سكانها إلى 125 مليون نسمة وأصبحت قدرتها الاقتصادية فى موضع المقارنة مع الولايات المتحدة فى وضعها الراهن، وأضحت ذات مكانة مرموقة فى العالم اللاتينى الأوروبى والأمريكى . بل أن بعض البرازيليين ذهب إلى أبعد من ذلك، حيث أكد أدولفو دى منزيس فى كتابه عن "البرازيل والعالم الآسيوى الأفريقى" أنه من الضرورى من الآن فصاعدا أن تسعى الطبقات البرازيلية الرائدة وصفوة القوم فيها إلى الإجابة على سؤال مقتضاه: هل تصبح البرازيل فى غضون قرن من الزمان أكبر قوة دولية أم إحدى القوى الدولية الكبرى.

## على المستوى الاقتصادي

تكتسب السياسة الاقتصادية فى البرازيل أهمية خاصة، لأنها مثال للانتقال من استراتيجية إحلال الواردات، إلى استراتيجية الإنتاج للتصدير وهى فى الوقت نفسه، تبين أهمية السياسة التجارية بالنسبة للبلدان التى توجد فيها أسواق محلية واسعة نسبيا، وقبل عام 1964 كان الإنتاج فى البرازيل، يتمتع بحماية

كبيرة سواء التعريفات الجمركية، أو القيود الكمية، ففى الخمسينات وبداية الستينات من القرن الماضي، كانت معدلات صافى الحماية لكل سلع التجارة الدولية، تتراوح بين 50-100%، ولكنها كانت أعلى بكثير بالنسبة للسلع المصنعة عنها فى حالة السلع الأخرى، ولم تكن السياسة التجارية المتبعة، تشجع على التصدير، بسبب المبالغة فى سعر الصرف الأجنبى، فكان صافى الضرائب الضمنية على الصادرات يتراوح بين 30-40%، وتزيد هذه النسبة بوضوح فى حالة السلع المصنعة وقد حقق الاقتصاد البرازيلى تقدما فى بعض جوانبه بفضل هذه السياسة، فارتفع إجمالى الناتج المحلى فيما بين 1947-1962 بمعدل سنوى بلغ 6% وزاد الإنتاج الصناعى بمعدل سنوى 10%، وتوسعت الزراعة فى المتوسط بنسبة 4% سنويا، وإن كان توسع الزراعة راجعا بالأساس، إلى زيادة المساحات المزروعة.

وقبيل عام 1960 بدأ يتضح قصور الاكتفاء بسياسة إحلال الواردات، وكان الاستيراد قد انخفض إلى 4% فقط من إجمالى السلع المصنعة، وإلى 10% فقط من السلع الرأسمالية، فى حين بلغت الصادرات من السلع المصنعة نحو 3% فقط من الإنتاج المحلى وفى عام 1964 بادرت البرازيل بإدخال تعديل هام على سياستها النقدية، فقد قامت بتخفيض العملة تخفيضات ملموسة، وبعد ذلك تم تعديل سعر الصرف تدريجيا، وبهدف تثبيته، وضعت حوافز ضريبية للتصدير، كما تم تخفيض إجراءات الحماية وقد ساعدت زيادة إنفاق القطاع العام على البنية الأساسية والاستثمار فى قطاع تصنيع السلع، على التعجيل بالنمو فوصل معدل النمو المحلى الإجمالى إلى 11% سنويا، فيما بين 1967-1974، والمعدل السنوى لنمو الإنتاج السلعى 13% والزراعة 5% ومع ذلك، فإن البرازيل عانت من مشكلات عديدة نتيجة للهبوط الحاد فى أسعار صادراتها من البن، إذ انخفض سعر الرطل إلى أقل من دولار وتتسع فجوة الواردات، وتزداد المديونية، بالرغم من كل تلك التطورات قررت البرازيل انتهاج سياسة إنمائية، تقوم على تشجيع الزراعة والصناعات التى تدعمها الدولة بصفة أساسية، وهو ما يعد تحولا عن السياسة الاقتصادية التى اتبعتها

الدولة فى عقد السبعينات والتى تميزت بالخصائص التالية:

- إعطاء أولوية مطلقة للتصنيع والإنتاج من أجل التصدير.
- الاعتماد فى التصنيع على رأس المال الأجنبى.
- الاعتماد الكامل على استيراد التكنولوجية الخارج.
- طرح قضية العالة الاجتماعية جانبا.

ويرى الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله، أن النتائج الحقيقية لهذه السياسة قد تمثلت فى التبعية المتزايدة للرأسمالية العالمية ماليا وتجاريا وتكنولوجيا، وعدم تناسب نتائج الاستثمار مع حجم الاستثمارات المنفذة، وهو ما يعد هدرا للإمكانيات الحالية وانتقاصا من الإمكانيات المستقبلة، وازدواجية الاقتصاد القومى، وتهميش الأغلبية الشعبية، وتباطؤ معدل النمو، وتفاقم الصراع الاجتماعى والسياسى.

والبرازيل كبرى دول أمريكا اللاتينية وأكثرها تقدما تحتوى أيضا على أكبر جيوب الفقر فى أمريكا اللاتينية وعلى الرغم من تحسن مستوى المعيشة، وزيادة نفقات الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية، إلا أن بنيان هذه النفقات، يعكس خللا واضحا فى غير صالح الطبقات الفقيرة وعلى سبيل المثال، ارتفعت نسبة مخصصات الخدمات الطبية من 1% إلى 25% من إجمالى الناتج المحلى فيما بين عامى 1949، 1975 إلا أن معظم هذه المبالغ، ينفق على الطب العلاجى وبينما كان 90% من المبالغ المخصصة للخدمات الصحية، ينفق على الطب الوقائى فى عام 1949، فإن هذه النسبة انخفضت إلى 30% عام 1975 وتشير التقديرات التقريبية، إلى إمكانية زيادة النسبة المخصصة للطب الوقائى، بحيث تعود بالنفع على كل السكان فى البرازيل دون أن يؤدى ذلك إلى زيادة المبالغ المخصصة للخدمات الصحية بصفة عامة وعلى ذلك، فإن عادة بناء هيكل النظام الصحى لصالح الطب الوقائى خاصة فى المناطق الريفية، قد يؤثر تأثيرا كبيرا وإيجابيا وفى البرازيل أيضا، يعيش نحو 70% من الفقراء فى

المناطق الريفية، وخاصة فى الشمال الشرقى من البلاد، ويعتمد الكثير منهم فى كسب القوت على سوق العمل، إما كليا لأنهم معدمون، وإما جزئيا لأن دخلهم من ملكياتهم الصغيرة، لا يفى بحاجاتهم وفى المدن، عادة ما يبحث الفقراء عن لقمة العيش فى قطاعات الخدمات التقليدية، وإن كان عدد المتعطلين منهم قليلا، إلا أن معظمهم يقوم بأعمال ذات إنتاجية منخفضة، تتطلب ساعات طويلة من العمل، لمجرد كسب ما يسد الرمق ومن الخصائص المشتركة للأسر الفقيرة فى أمريكا اللاتينية، كبر حجم الأسرة.

وقد أثبتت تجربة النمو البرازيلى، أن معدل النمو المرتفع ليس مهما فى حد ذاته، وإنما المهم هو النمو المتوازن، وبنيان معدل النمو ذاته، لن يكون هذا أو ذاك فى حالته الإيجابية، إلا عن طريق تحول ديمقراطى عميق فى هياكل النظم السياسية فى القارة بأكملها، وخصوصا مراكزها المؤثرة فى البرازيل والأرجنتين والمكسيك وشيلى وأوروجواى وفنزويلا وغيرها وأخيرا، ومن ثم يمكن التأكيد أن البرازيل كانت من أنجح الدول خلال فترة سياسة إحلال الواردات وهو ما تؤكده مراجعة معدلات نمو الناتج ومعدلات النمو القطاعية وذلك على الرغم من إن الاقتصاد البرازيلى كان اقتصاد مغلقا وكان هناك رقابة على الصادرات والواردات وكانت البرازيل فى هذه الفترة لديها سياسة صناعية واستثمارية قوية نتيجة لخلق توليفة من الاستثمارات الأجنبية والحكومية والخاصة.

ومع ذلك كان الاقتصاد البرازيلى يعانى من عدة مشاكل فى هذه الفترة أهمها مشكلة التضخم إلا إن الاقتصاد البرازيلى استطاع السيطرة على هذه المشكلة وتجنب مشكلة التضخم الزائد، هذا إلى جانب مشكلة المديونية الخارجية ومشكلة البترول وارتفاع أسعار الفائدة، ومع بداية التسعينات من القرن الماضي أصبحت هناك ضرورة لإجراء تغيير على هذا النموذج لعدة أسباب أهمها وجود ثورة صناعية جديدة كانت تجبر الاقتصاديين على فتح اقتصادهم على العالم والإطلاع على التكنولوجيات الحديثة وإلا فلن تعيش

هذه الاقتصاديات، إلى جانب انهيار الكتلة الشرقية، بالإضافة إلى سيادة عهد جديد من العولمة فى الاقتصاد العالمى وبناء على ذلك كان لابد القضاء على القيود على التجارة وانتقالات رؤوس الأموال.

وبالنسبة للتعاون الاقتصادى والاندماج فى الاقتصاد العالمى، فإن أمريكا اللاتينية شهدت محاولات اندماج اقتصادى إقليمى بين البرازيل والأرجنتين وأورجواى وباراجوى، وهنا تتضح أهمية الاندماج الاقتصادى مع دول متشابهة إلى حد ما لأن الاندماج هنا يكون أقرب إلى عملية التبادل والتفاعل وهذا على العكس من حالة الاندماج مع دولة أكثر تقدما واختلافا مثل الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال لأن فى هذه الحالة سيكون الاندماج أقرب إلى نموذج القائد والتابعين ويعد هذا الحدث فى أمريكا اللاتينية -الاندماج الإقليمى- من أهم الأحداث الاقتصادية لأنه متلازم مع محاولات الاندماج فى أوربا وأمريكا الشمالية.

وتواجه البرازيل فى مرحلة الانفتاح الاقتصادى العديد من التحديات ولا سيما منذ عام 1997 نتيجة أزمة شرق آسيا ثم الأزمة الروسية فى عام 1998، ومن ثم فإنه يجب وضع سياسة اقتصادية متكاملة وتقييد التحركات المالية والنقدية وأهم مرحلة حاليا هى التثبيت وخفض سعر الفائدة وتشجيع الاستثمارات، وكل عناصر النجاح موجودة فى الاقتصاد البرازيلى ولا سيما بعد عمليات الخصخصة لكافة القطاعات الاستراتيجية، هذا إلى جانب الاندماج الإقليمى مع دول أمريكا اللاتينية، والتعاون فيما بينهم.

وجانب آخر يمكن طرحه في هذا السياق وهو المتعلق بنظام التعليم فى البرازيل والتكيف مع مرحلة الانفتاح الاقتصادى، نظرا لأهمية التعليم فى إنجاح أية سياسة اقتصادية، إلا انه لا يزال هناك نسبة أمية مرتفعة فى البرازيل نظرا لأن الصادرات البرازيلية تعتمد على العمالة الرخيصة ومن ثم فإن الانفتاح الاقتصادى يجب إن يصاحبه تغيير نظام التعليم، نظرا للحاجة إلى أفراد ومستوى تعليمى مرتفع وتعليم فنى متنوع، ولهذا بدأت البرازيل سياسة

تعليمية جديدة تهدف إلى زيادة نسبة الملتحقين بالتعليم الثانوى والمرتفع، إلى جانب السياسات الخاصة برفع نوعية التعليم، كل هذا أدى إلى رفع نسبة القيد فى المدارس الثانوية نظرا لزيادة الطلب على المتخرجين فى هذه المدارس فى سوق العمل.

## على المستوى العسكري

بعد مضى قرابة النصف قرن على الانقلاب الذى قام به كاستلو برنلو، عام 1964 من اجل ـ تخليص الديمقراطية من التحريف الذى يشوهها ويخفى معالمها، أصدرت الحكومة العسكرية فى برازيليا، قرارها التكميلى رقم 102 الذى يقضى بتعطيل البرلمان إلى اجل غير مسمى في العام 1973، وتخويل رئيس الجمهورية جميع السلطات وقد قام الجنرال ارنستو جيزيل رئيس الجمهورية، مدعما بهذه الصلاحيات الجديدة، باتخاذ سلسلة من الإجراءات، لوضع نظام انتخابى من أغرب الأنظمة التى عرفها تاريخ الدستور البرازيلى وكما هى الحال دائما فى التعديلات التى يدخلها العسكريون عادة على نظام الانتخاب، استهدفت هذه الإجراءات، سد الثغرات التى تنفذ منها المعارضة داخل نظام السلطة.

ولم تقم الحكومة بإلغاءالانتخابات لحاجتها في ذلك الوقت للحفاظ على الواجهة الدستورية للنظام ورغبتها فى عدم انقطاع الصلة نهائيا بين البيروقراطية العسكرية، والواقع الفعلى للبلاد ومما لاشك فيه، أن هذه الأزمة لم تنفجر بلا مقدمات، فقد أكدت انتخابات البلدية فى ديسمبر 1972، أن قاعدة حزب المعارضة، (الحركة الديمقراطية البرازيلية) قد اتسعت وعمقت من جذورها ودوت فى الحال صيحات غاضبة، تطالب باتخاذ إجراءات فعالة، لمنع المعارضة من إحراز أى تقدم فى الانتخابات القادمة ومنذ ذلك الوقت، بدأ التفكير فى وضع خطة لتعديل النظام الانتخابى، وقد طرأ عنصران جديدان على الموقف عجلا بتنفيذ هذه الخطة، أولهما ثورة أرباب المهن والصناعيين ضد السياسة الاقتصادية للحكومة، والثاني هو الخلاف الدبلوماسى الذى نشب

بين الولايات المتحدة والبرازيل حول إصرار هذه الأخيرة على احترام حقوق الإنسان فى دول أمريكا اللاتينية.

وفي سبعينات القرن الماضي كان هناك تدهورا حادا في الموقف الاقتصادى بالبرازيل، وديونها الخارجية التى بلغت ثلاثين مليارا من الدولارات، كما أن التضخم واختلال الميزان التجارى، قد بلغا معدلات قياسية، واستفحلت المشاكل الاقتصادية، فلم يعد ممكنا حلها بالطرق التقليدية المعتادة، أى ضغط المرتبات، وحشد الدخول لصالح القطاعات المؤممة، والمشروعات الأجنبية مع ما يتضمنه ذلك من الأضرار بالمشروعات البرازيلية الصغيرة والمتوسطة وقد اضطرت الحكومة إلى وضع برنامج للحد من التضخم وإصلاح العجز فى الميزان التجارى وطالبت الجماعات المعنية مرات عديدة، بتحرير النظام من القيود، الا انه يمكن القول أن النزعات التحررية لدى الطبقة الحاكمة كانت ضعيفة، فهذه الطبقة كانت تفكر فى نوع من الديمقراطية بدون الشعب، حيث تكون للصفوة فقط، حرية اكبر فى القول والفعل وقد أقيل وزير الصناعة فى بداية العام 1973، عندما شدد من هجومه على السياسة الاقتصادية للنظام والغريب أن الخلافات بين الولايات المتحدة والبرازيل، قد أفسحت المجال مرة أخرى أمام الحكومة العسكرية للمناورة فقد ثار البرازيليون على تدخل الولايات المتحدة، واستخدامها حق الفيتو ضد الاتفاق المبرم بين بون وبرازيليا، بشأن بناء مصانع البلوتونيوم، واعتبروا هذا التصرف حلقة جديدة فى سلسلة الضغوط التى تمارسها الحكومة الأمريكية على السياسة البرازيلية.

ومنذ الحرب العالمية الثانية هاجمت المعارضة بلا شك هذا الاتفاق، بسبب استبعاد العلماء البرازيليين، وقبول الحكومة بعض البنود التى تضر بالمصلحة الوطنية، هذا إلى جانب السرية التامة التى تمت فى إطارها المفاوضات ولكن هذا لا يمنع من أن البرازيل تملك وحدها الحق المطلق فى حسم هذا الموضوع، دون تدخل من قوة عظمى ويشير الكاتب إلى الأهمية التى يشكلها تطوير البحث النووى فى البرازيل، لعدم كفاية احتياطياتها من البترول وقد تسببت

الولايات المتحدة أيضا فى إفشال المشروع البرازيلى لشراء المصانع النووية من ألمانيا عام 1954، وفسخ العقد بعد أن كان البنك البرازيلى قد بدأ فعلا فى تحويل أول دفعة من نفقات المشروع تعسر المفاوضات حول القروض.

ولم يستطع الموقف الأمريكى بشأن احترام حقوق الإنسان أن يحطم جدار الشك الذى يحيط بالتدخلات الأمريكية فى السياسة البرازيلية، خاصة بعد أن أثبتت وثائق ليندون جونسون، تورط الولايات المتحدة فى انقلاب عام 1964 وقد انتهزت الحكومة البرازيلية هذه الفرصة، وكشفت عن الاتفاق العسكرى المبرم بين البرازيل والولايات المتحدة عام 1952 فلم تعد الجنرالات الحاكمة بحاجة إلى هذا الاتفاق، بعد أن تطورت صناعة الأسلحة فى البرازيل، وتنوعت مصادرها من الأجهزة الحربية، وأصبح فى مقدورها الحصول على جميع الامتيازات التى كانت تحصل عليها بموجب هذا الاتفاق ولكن الولايات المتحدة، لم تعر هذا الحدث اهتماما كبيرا، حيث كان الجيش البرازيلى جزءا من تشكيل الدفاع الأمريكى، بمقتضى المعاهدة التى وقعت فى ريو دو جانيرو عام 1947 وقد شعرت الحكومة البرازيلية بالوضع الخطير الذى نجم بالضرورة عن الضغوط الأمريكية، فسارعت بتفجير الموقف عن طريق ضرب المعارضة فى الداخل، ووجدت ضالتها المنشودة فى وثيقة بعنوان "بيان رجال البنوك" نشرتها الصحف البرازيلية ردا على البيانات التى أدلى بها المعنيون فى هجومهم على النظام وأكدت هذه الوثيقة بعد التحليل الدقيق لانتخابات 1972 أن الحكومة قد خسرت الانتخابات، وأنها ستخسرها مرة أخرى، إذا لم تعدل من قواعد اللعبة السياسية، وانه فى حالة فوز المعارضة، قد يهب جزء من الجيش لنصرتها، وبذلك يكون الوقت قد فات للسيطرة على الموقف والمعروف أن القطاع المصرفى، كان اكثر القطاعات التى استفادت من هذا الحكم الاستبدادى، منذ أن استتب عام 1964، فقد حققت البنوك البرازيلية وفروعها فى الخارج، أرباحا طائلة خلال هذه السنوات، وهذا يفسر رغبتها فى أن يتخذ النظام موقفا متشددا ويحكم قبضته اكثر على البلاد من خلال الحد من الحريات الديمقراطية، وإدخال بنود أخرى على قانونى الصحافة وأمنها

القومــى، بحــيث يصبحان اكثـر صـراحة، وقـد إكتملـت مراحـل هـذه الأزمـة السياسية على الصعيد الخارجى، عندما اتضحت حدود السياسة التى اتخذها الرئيس كارتر دفاعا عن حقوق الإنسان فى أمريكا اللاتينية.

# الفصل الثالث: أشهر حكام البرازيل في العصر الحديث

## المارشال ديودورو دا فونسيكا

المارشال ديودورو دا فونسيكا الرئيس الأول لجمهورية البرازيل. ولد في الخامس من أغسطس 1827 بمنطقة ألاغواس بالبرازيل انتخب رئيسا من قبل مجلس الشيوخ البرازيلي وحاز على 129 صوتا من اصل 232 صوتا، ليعلن بعد ذلك كاول رئيس للجمهورية البرازيلية الناشئة بعد الانقلاب على الامبراطور دوم بيدرو الثاني . وقبل ذلك شغل منصب رئيس الحكومة المؤقتة الذي دعا إلى تشكيل المجلس التاسيسي وكتابة دستور جديد للبلاد.

بسبب المشاكل مع نائبه فلوريانو بيكسوتو فقد تعرقلت سياساته في الكونغرس كثيرا. واستمرت الازمة حتى توتر الراي العام، ووصلت الازمة ذروتها حينما حل فونيسكا المؤتمر الوطني واعلن حالة الطوارئ، وذلك في 3 نوفمبر 1891. وترافق ذلك مع وجود دعم عسكري من قبل قادة البحرية البرازيلية للمعارضين لقرارات الرئيس وبالاخص قرار حل المؤتمر. ليضطر الرئيس إلى تقديم استقالته يوم 23 نوفمبر 1891 لانقاذ البلاد من حرب اهلية. وقد توفي ديودورو دا فونسيكا في ريو دي جانيرو في 23 أغسطس 1892.

## المارشال فلوريانو بيكسوتو

المارشال فلوريانو بيكسوتو هو الرئيس الثاني للبرازيل ولد في الثلاثين من ابريل 1839 بمنطقة الاغواس بالبرازيل وقد شغل منصب نائب رئيس جمهورية البرازيل الاول وبقى في منصب رئيس الدولة البرازيلية في الفترة من 23 نوفمبر 1891 – 16 نوفمبر 1894 وقد توفي في التاسع والعشرين من يوليو 1895 في مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل.

## المارشال فلوريانو بيكوستو

ولد بيكوستو في أحد أحياء مدينة ماسايو عاصمة ولاية ألاغواس في 30 أبريل 1839 وتوفي في ريو دي جانيرو في 29 يوليو 1895 عن عمر 56 عاما. وهو عسكري وسياسي برازيلي، وفي 26 فبراير 1891 تم انتخابه ليكون نائبا للرئيس ديودورو دا فونسيكا، وكان حينها يحمل رتبة مارشال الجيش. وفي شهر نوفمبر 1891 إرتقى إلى سدة الرئاسة عقب استقالة الرئيس ديودورو دا فونسيكا من منصب الرئيس. وقد كانت فترة حكمه مرحلة صعبة في تاريخ الجمهورية البرازيلية الناشئة بسبب المشاكل الاقتصادية والسياسية التي ضربت العالم أجمع في تلك الفترة.

وقد نجح بيكوستو في إخماد تمرد ضباط البحرية ضده خلال الفترة 1893 - 1894. وفي نفس السنوات نجح في هزيمة التمرد العسكري في ولاية ريو غراندي دو سول وولاية سانتا كاتارينا. تميزت حكومته بزيادة قوة المركزية في الحكم والنزعة القومية.

ويوصف بأنه موحد الجمهورية ويشار إليه بلقب المارشال الحديدي. ويعتبر من كبار المساهيمن في توطيد الحكومة الجمهورية للبرازيل. وقد ترك بيكوستو الرئاسة في 15 نوفمبر 1894 على الرغم من شعبيته العالية. وتوفي بعد حوالي ستة أشهر في ريو دي جانيرو في 29 يوليو 1895.

## السيد خوسيه دي مورايس باروس

ولد في الرابع من أكتوبر عام 1841وهو سياسي برازيلي، شغل منصب رئيس الجمهورية في الفترة 15 نوفمبر 1894 إلى 15 نوفمبر 1898. وهو الرئيس المدني الأول للبرازيل، كما يعد أول رئيس ينتخب شعبياً وفقاً لأحكام دستور 1891 البرازيلي. وقد تميزت فترة حكمه بتمرد واسع في المقاطعات الشمالية من البلاد تم سحقه من قبل الجيش البرازيلي. كما وتميزت فترة حكمه

بانقطاع العلاقات الدبلوماسية مع البرتغال.

كما شغل مورايس قبل أن يصبح رئيسا للجمهورية، منصب رئيس مجلس الشيوخ وذلك في الفترة 1891-1894. وشغل عام 1891 منصب رئيس المؤتمر التأسيسي الذي صاغ وأقر دستور عام 1891 في البرازيل. وقبلها كان حاكما لولاية ساو باولو، ومما هو جدير بالذكر انه في الفترة بين 10 نوفمبر 1896 و4 مارس 1897، تسلم نائب الرئيس مانويل فيتورينو بيريرا بسبب خضوع مورايس إلى عملية جراحية. وقد تعرض مورايس اثناء احتفال عسكري في الخامس من نوفمبر 1897 لمحاولة اغتيال . لكنه نجح بالهروب دون ان يصاب بأذى .

## مانويل فيراز كامبوس ساليس

ولد ساليس في الخامس عشر من فبراير 1841 وهو محامي ومزارع بن وسياسي برازيلي. شغل منصب نائب مقاطعة لثلاث مرات، وشغل منصب النائب العام لمرة واحدة. وتولى ايضا حقيبة وزارة العدل. ثم اصبح عضوا بمجلس الشيوخ وحاكما لولاية ساو باولو (1894-1897) وصل ذروة حياته السياسية بانتخابه رئيسا للبرازيل في 1898 واستمر رئيسا حتى 1902. شهدت فترة حكمه اعتماد اصلاحات مالية متقشفة من جانب الحكومة.

## فرانسيسكو دي باولا رودريغيز ألفيس

ولد رودريغيز في السابع من يوليو 1848 وهو سياسي برازيلي وعضو المجلس الامبراطوري البرازيلي الخاص. وقد خدم في البداية كحاكم لولاية ساو باولو في 1887. ثم عين وزيرا للخزانة عام 1890. وفي عام 1902 انتخب رئيسا للبرازيل وشغل هذا المنصب حتى 1906. وخلال هذه الفترة عمل على تحديث واعادة تصميم العاصمة ريو دي جانيرو وقد شهد عام 1904 احداث شغب وقلاقل شعبية في العاصمة.

كما تم انتخاب رودريغز رئيسا لولاية ثانية عام 1918 .وكان مقررا ان يتسلم السلطة في 15 نوفمبر 1918 لكنه لم يستطع القيام بمهامه بسبب مرضه حتى توفي في 16 يناير 1919 ضحية لمرض الانفلونزا الأسبانية وذلك قبل توليه للمنصب بشكل رسمي.

## أفونسو أوغوستو موريرا بينا

ولد افونسو بينا في الثلاثين من نوفمبر 1847، وقد عمل بينا محاميا، وفقيه دستوري وعضوا بالمحكمة العليا للبرازيل. وبدأ حياته السياسية في عام 1874 مع إجراء انتخابات للجمعية العامة الامبراطورية. في السنوات اللاحقة، قام بينا بالتوفيق بين العمل التشريعي والعمل الوزاري فأصبح وزيرا للزراعة (1882) ثم وزيرا للتجارة والقضايا العامة (1883) ثم وزيرا للعدل (1885). وترأس بعد ذلك مجلس المحافظة في ولاية ميناس جيرايس.

بعد إعلان الجمهورية كان بينا حاكم ولاية ميناس جيرايس بين 1892 و1894. وفي عام 1902 أصبح بينا نائبا للرئيس رودريغز ألفيز. وقد انتخب رئيسا في عام 1906 وخدم حتى وفاته في عام 1909، بعد أيام قليلة من وفاة ابنه ألفارو بينا. وكان أفونسو بينا أول رئيس برازيلي يناصر تدخل الدولة في تجارة القهوة، لذلك بدأت الحكومة في عهده بشراء فائض إنتاج القهوة من اجل الحفاظ على ارتفاع أسعار البن في الأسواق الدولية. كما شجع على التوسع في انشاء خطوط السكك الحديدية في انحاء البرازيل. شهد عهده ايضا إعادة تنظيم الجيش البرازيلي بقيادة هيرميس رودريغز دا فونسيكا.

## نيلو بروكوبيو بيسانيا

ولد في الثاني من اكتوبر 1867 وشغل منصب حاكم ولاية ريو دي جانيرو خلال الفترة من عام 1903الى 1906، ثم انتخب نائبا لرئيس البرازيل في عام 1906. كما تولى الرئاسة في عام 1909 عقب وفاة الرئيس أفونسو بينا وخدم

حتى عام 1910.

وفي نهاية ولايته عام 1910، عاد إلى مجلس الشيوخ، وبعد عامين في 1912 انتخب مرة أخرى حاكما لولاية ريو دي جانيرو. وتخلى عن هذا المنصب في عام 1917 ليتولي منصب وزير العلاقات الخارجية، وخلال فترة وزارته اعلنت البرازيل الحرب ضد دول المحور في الحرب العالمية الأولى في عام 1918، وانتخب بعدها مرة أخرى في مجلس الشيوخ. كما شارك في الانتخابات الرئاسية لعام 1922 ولكنه هزم فيها ليعتزل السياسة بعد ذلك. وتوفي بيسانيا في عام 1924 بريو دي جانيرو.

## جيتوليو فارجاس

فارجاس من مواليد ساو بورجا 19 أبريل 1882 بريو جراندي دو سول وتوفى في 24 أغسطس 1954 في مدينة ريو دي جانيرو كان سياسيا وكان يلقب (بأب الفقراء) كان له نظام وطريقة في حكمة جذب الكثير له وهناك أتباع له إلى اليوم. وقد تولى الرئاسة في عام 1930 إلى 1934 وكانت الحكومة مؤقتة. ثم من عام 1934 إلى 1937 في الحكومة الدستورية منتخبا من المجلس الوطني. ومن عام 1937 إلى 1945 حكم فيها البرازيل في حكومة من غير انتخابات وكانت الحكومة تنحاز إلى الشيوعية وأخيرا كان انتخابه من عام 1951 إلى 1954 كرئيس منتخب، وقد مات منتحرا بطلقة رصاص في القلب في قصر دو كاتيتي في مدينة ريو دي جانيرو.

## جوسيلينو كوبيتشيك

ولد في الثاني عشر من سبتمبر، 1902 بمدينة ديامانتينا بريو دي جانيرو وتوفى في 22 أغسطس 1976. وقد برز اسم جوسيلينو عند نقله وبنائه عاصمة البرازيل الحالية (برازيليا) في 21 أبريل 1960 وعاشت البرازيل نهضه اقتصادية لم يسبق لها من قبله.

والده جؤواو سازر دي وليفيرا، كان يعمل في احد المهن البسيطة وأمه جوليا كوبيتشيك كانت تعمل كمدرسة من أصول تشيكية، وكان من عشاق كرة القدم، درس التمريض في بيلو هوروزنتي وتخرج في 1927، في 1930 عمل كطبيب في اختصاصه في باريس وبرلين وفي 1931 تزوج من سارة غومس دي ليموس، وفي 1932 عين في ولاية ميناس جيرايس كطبيب بدرجة (كابتن). وفي عام 1934 بدأ حياته السياسية عندما عين في وزارة الداخلية في ولاية مينياس جيرايس.

وفي عام 1940 عين رئيس بلدية بيلو هورزنتي، وترك بصمات أشهر مخطط معماري على المدينة في فترة حكمه. وفي عام 1950 عين والي على ميناس جيرايس وكانت فترة حكمه وإدارته للولاية جديرة بالإحترام والتقدير، حيث أنشأ خمس سدود لتوليد الكهرباء وفتح أكثر من 3 آلاف كيلومتر من الطرق المعبدة. وفي العام 1956 تم انتخابه رئيسا للجمهورية حتى عام 1961. وفي العام 1962 عين عضوا في البرلمان لولاية غوياس.

## إرنستو جيزل

ولد في الثالث من اغسطس 1907 بمنطقة بينتو غونسالفس بريو غراندي دو سول وهو قائد عسكري برازيلي سابق وسياسي وذو أصول ألمانية، وفي عام 1973 رشحه الجنرال والرئيس إميليو غاراستازو ميديسي وغيره من قادة الجيش ليكون المرشح عن حزب التحالف التجديد الوطني (ARENA) لرئاسة الجمهورية.

وفي ذلك الوقت، كان الجيش هو من يقوم بإختيار رئيس البرازيل ثم يوافق الكونجرس بعد ذلك من أجل إعطاء انطباع أن الانتخابات حرة. وقد انتخب جيزل بالغالبية العظمى واستلم منصبه في 15 مارس 1974 لولاية مدتها خمس سنوات.

وقد وضع جيزل خطة تدريجية بطيئة لإرساء الديمقراطية مفترضة النجاح،

على الرغم من كل محاولات وتهديدات القيادات العسكرية المعارضة وبعض الحركات الإرهابية. وخلال السنوات الخمس لجيزل في الحكومة، اعتمد سياسة خارجية أكثر براجماتية. على الرغم من كونه محافظاً ومناهضا شديدا للشيوعية لكن جيزل قام بمبادرات هامة نحو الكتلة الشيوعية.

وخلال فترة حكم جيزل، أقامت البرازيل علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية وأنجولا، مما يشير إلى المسافة المتباعدة بين واشنطن وبرازيليا. وعلى الرغم من أن كلا البلدين لا يزالان حلفاء، لكن جيزل كان حريصاً في البحث عن التحالفات، والأهم من ذلك الفرص الاقتصادية في أجزاء أخرى من العالم، خاصة أفريقيا وآسيا. وفي عام 1978 عين جيزل الجنرال خواو باتيستا دي أوليفيرا فيغيريدو خلفا له وغادر منصبه في 15 مارس 1979.

## جواو فيغيريدو

ولد في الخامس عشر من يناير 1918 في ريو دي جانيرو، وشغل منصب رئيس جهاز الخدمة السرية (SNI) خلال فترة سلفه إرنستو جيزل. وقد اختار الجنرال إرنستو جيزل، وهو قائد الجيش السابق فيغيريدو ليكون رئيسا للبرازيل. وتابع فيغيريدو عملية تثبيت الديمقراطية التي بدأها جيزل وأصدر مرسوم العفو. كما واجه أزمة اقتصادية حادة، مما أفقد فيغيريدو شعبيته.

وقد كان البرازيليون لا يسمح لهم بالتصويت لمنصب الرئيس منذ عام 1964، لكن بحلول عام 1983 بدأوا يتظاهرون للمطالبة بعودة الديمقراطية. وكان فيغيريدو ضد هذه الرغبة في عام 1984، ورفض مجلس النواب العودة للانتخابات المباشرة. لكن فازت المعارضة برئاسة تانكريدو نيفيس، وانتخب لمنصب الرئيس في مجلس النواب. وقد تقاعد فيغيريدو بعد انتهاء فترة ولايته، وتوفي في عام 1999.

# جوسيه سارني

ولد في الرابع والعشرين من أبريل عام 1930 بمنطقة بينهيرو في مارانهاو، وخلال فترة الحكم الدكتاتوري العسكري في البرازيل، والتي فرضت نظام الحزبين، انضم سارني للحزب الحاكم، حزب تحالف التجديد الوطني، ليصبح رئيسا للحزب في عام 1979. كما سقط النظام، ومع ذلك، انقسم حزبه حول تعيين باولو معلوف كمرشح رئاسي. فانضم سارني إلى المنشقين.

ولعب دوراً أساسياً في إنشاء حزب الجبهة الليبرالية. ووافق على ترشيح نفسه كنائب للرئيس تانكريدو نيفيس، والذي كان من حزب حركة البرازيليين الديمقراطيين PMDB، المعروف سابقاً باسم حزب المعارضة للحكومة العسكرية. وقد فاز نيفيس بالانتخابات الرئاسية، ولكن سقط مريضاً وتوفي قبل توليه منصبه، وأصبح سارني رئيسا للجمهورية.

بدأ ولايته مع شعبية كبيرة، ولكن الرأي العام قد تغير بسبب أزمة الديون البرازيلية وفشل كروزادو بلانو في تخفيف ومعالجة حالة التضخم المزمن. ومع مرور الوقت، اكتسب سارني وعائلته نفوذاً هائلاً في الحياة العامة في مارانهاو، ويمتلك سارني أهم الصحف ومحطات التلفزيون في مارانهاو، ولا يزال يتمتع بنفوذ هناك على الرغم من إنه الآن عضو في الكونجرس عن ولاية أمابا. وواجهت سارني أيضاً إدعاءات متعددة تتهمه بالمحسوبية والفساد في حياته المهنية.

# فيرناندو كولور ميلو

ولد في الثاني عشر من أغسطس، 1949، وهو رجل أعمال وسياسي برازيلي ولد في مدينة ريو دي جانيرو ينتمي إلى حزب العمال البرازيلين، وهو أول رئيس برازيلي إنتخب بشكل ديمقراطي بعد انتهاء سيطرة الجيش على الحكومة في 1989 وإستلم الرئاسة في العام 1990.

وقد عرفت فترة حكمه بمشروع كولور، ففي تلك الفترة فتح أبواب البرازيل للاستيراد وترك المنصب بعد أن ثار الشعب ضده وطالب بتنحيته واتهم بعدة تهم من بينها الفساد. وفي العام 2006 عاد كولور إلى الحياه السياسية وانتخب كعضو في المجلس الوطني.

## فيرناندو أنريك كاردوسو

من مواليد الثامن عشر من يونيو 1931 بمدينة ريو دي جانيرو، وهو مدرس جامعي، وكاتب وسياسي تخرج من جامعة ساو باولو. يعتبر من مؤسسي حزب الحركة الديموقراطية البرازيلية. وهو الرئيس الرابع والثلاثون للبرازيل خلال الفترة من 1 يناير 1995 إلى 31 ديسمبر 2002.

## لولا دي سيلفا

وبالنسبة للرئيس البرازيلي لولا دي سيلفا فقد فضلنا عدم التعرض له خلال الفصل الحالي نظرا لغزارة الإنجازات وحجم التحولات التي طرأت على البرازيل في عهده على كافة المستويات، وهو الأمر الذي دفعنا لتخصيص الفصل القادم من الكتاب للوقوف على دور دي سيلفا ومدى نجاحه في تجربته للتحول بالبرازيل الى مصاف الدول الأكثر تقدما ونموا على كافة المستويات.

## ديلما روسيف

ولدت في الرابع عشر من ديسمبر 1947 بمنطقة بيلو هوريزونتي وتشغل منصب رئيس الجمهورية الآن، وتعد "ديلما" رئيسة البرازيل السادسة والثلاثين، كما أنها أول امرأة برازيلية تشغل هذا المنصب، وهي عضو في حزب العمال البرازيلي، تم تعينها كوزيرة لشؤون الرئاسة من قبل الرئيس "لولا دي سيلفا" عام 2005، لتصبح أول امرأة تتولى ذلك المنصب.

وقد رشحت لرئاسة "البرازيل" في الانتخابات الرئاسية البرازيلية لعام 2010

وفازت بنسبة 58% من إجمالي الأصوات مقابل حصول منافسها مرشح الحزب الديمقراطي الاشتراكي البرازيلي المعارض "جوزيه سيرا" على نحو 44% من الأصوات في الجولة الثانية.

# الفصل الرابع: لولا دي سيلفا ..ساحر البرازيل

وُلد لولا في 27 أكتوبر (تشرين الأول) 1945، بمدينة كارانهونس الواقعة في ولاية برنامبوكو الفقيرة شمال شرقي البرازيل، حيث عاش الهنود الحمر آلاف السنين، قبل أن يأتي البرتغاليون، ليختلطون معهم، ويتزوجوا منهم. واليوم، تتكون أغلبية سكان الولاية من الخليط الأسمر، لكن توجد أقليات بيضاء وسوداء وحمراء. وهو الطفل السابع لعائلته المكونة من ثمانية أطفال.

وقد كانت طفولة لولا، كما تؤكد أحد الدراسات قاسية وصعبة، لأنه ولد في منطقة فقيرة. كما أن عائلته لم تكن مستقرة. وبعد أسبوعين من ولادته، سافر والده، مع بنت عمه، إلى ساوبولو (عاصمة البرازيل التجارية) بحثا عن عمل. وعندما طالت المدة، ولم يعد، ولم يرسل أخبارا، اعتقدت الوالدة أنه عثر على عمل، وانتقلت، مع الأولاد والبنات إلى ساوبولو. لكنها فوجئت بأن زوجها تزوج بنت عمه، وعرفت أنهما كانا يعيشان قصة حب سرية منذ سنوات.

واضطرت العائلة أن تسكن في غرفة واحدة في منطقة فقيرة في المدينة، غرفة خلف ناد ليلي، تنبعث منه موسيقى صاخبة، وقد أسهمت الأم أريستيديس بشكل كبير في تربية وتكوين شخصية دي سلفيا، ولذلك يعترف لولا قائلا "لقد علمتني أمي كيف أمشي مرفوع الرأس وكيف أحترم نفسي حتى يحترمني الآخرون".

بدأ لولا دراسته في سن مبكرة، غير أنه توقف عن التحصيل الدراسي في مستوى الخامسة من التعليم الأساسي، بسبب المعاناة الشديدة والفقر الذي أحاط بأسرته، الأمر الذي اضطره إلى العمل كماسح للأحذية لفترة ليست بالقصيرة بضواحي ساوباولو، وبعدها صبيا بمحطة بنزين، ثم خراطا، وميكانيكي سيارات، وبائع خضار، لينتهي به هذا الحال كمتخصص في التعدين، وبعد التحاقه بمعمل فيس ماترا وحصوله على دورة لمدة ثلاث سنوات. وفي سن الـ 19، خسر لولا أصبعه الصغير في يده اليسرى في حادث

أثناء العمل في مصنع قطع غيار للسيارات، الأمر الذي دفعه للمشاركة في اتحاد نقابات العمال ليدافع عن حقوقه وحقوق زملائه.

وقد تحقق ذلك في أوائل العشرينات من عمره عندما دخل لولا العمل النقابي وتفوق فيه بفضل أخيه فريرا دي سيلفا. واستطاع لولا أن يحتل منصب نائب رئيس نقابة عمال الحديد جنوب ساوباولو بدلا من أخيه الذي انسحب من منصبه عام 1967. وفي عام 1978 انتخب لولا رئيسا للنقابة والتي كانت تضم آنذاك قرابة المائة ألف عامل، من معظم مرافق صناعة السيارات في البرازيل مثل فورد، فولكس فاجن، تويوتا، مرسيدس بنز، وغيرها.

وبدأت حياة لولا السياسية حينما دفعه حبه ونشاطه في العمل النقابي إلى تأسيس أول حزب عمالي في العاشر من فبراير عام 1980 برفقة العديد من المثقفين والسياسيين، وهو حزب دوس ترابالهادوريس أو حزب العمال، وهو حزب يساري ينتمي للأفكار التقدمية التي تفجرت في خضم الديكتاتورية العسكرية في البرازيل، لكنه اعتقل في العام نفسه لمدة شهر بسبب الإضرابات التي قامت بها النقابة العمالية.

وفي عام 1984 انضم لولا للحملة التي تطالب بإجراء تصويت شعبي مباشر لانتخابات الرئاسة البرازيلية آنذاك، حيث كان الرئيس في ذلك الوقت ووفقا لدستور عام 1967، ينتخب عبر الكونجرس، وقد نجحت الحملة وتم إجراء أول انتخابات عام 1989 بالاقتراع الشعبي المباشر. وحصل لولا على مقعد في الكونجرس في انتخابات عام 1986، ومنه دخل المنافسة على منصب رئيس للجمهورية في انتخابات عام 1989، غير أنه خسر أمام منافسه كولور.

ويبقى القول أنه فى عام 1980 وأثناء إضراب للمصانع فى أطراف مدينة ساو باولو فى فترة سيطرة الجيش على الحكومة ترأس لولا خطاب لنقابات العمال الصناعيين، وكانت خطاباته مشجعة ضد الحكومة فأدى ذلك إلى احتجازه لمدة ثلاثين يوما. وفى عام 1981 حكمت عليه المحكمة العسكرية بالسجن

لمدة 3 سنوات ونصف السنة بتهمة التحريض، ولكن أطلق سراحه فى عام 1982. وفى نفس العام شارك فى أول انتخابات لحكومة ساو باولو ولكنه خسر. وفى عام 1984 شارك مع "أوليسيس غاماريس" فى حملة انتخابية لإعادة الديمقراطية فى البرازيل وعودة حق الرئاسة المباشرة، وقد حققت هذه الحملة نجاحًا فى الانتخابات الرئاسية لعام 1984.

وفى عام 1986 انتخب نائبًا عن ولاية ساو باولو، وفى عام 1988 شارك فى صياغة الدستور. وفى عام 1989 وكما اشرنا عقدت أول انتخابات رئاسية مباشرة منذ الانقلاب العسكرى فى عام 1964، ورشح نفسه للرئاسة لكنه هزم فى الجولة الثانية ضد مرشح الحزب الوطنى فيرناندو كولور ميلو الذى حظى بدعم كبير من الناخبين الذين شعروا بالخوف من احتمال قيام دولة تميل إلى الاشتراكية بقيادته. وبالرغم من هزيمته فإنه حافظ على موقعة وعلى حزبه فى البرازيل وفى الخارج، كما سلط الضوء على حزب العمل عند تأسيس منتدى ساو باولو فى "ساو برناردو دو كامبو" وذلك فى عام 1990، وكان الاجتماع الدورى لقادة الأحزاب الذين سعوا إلى جمع وترتيب اليسار فى أمريكا اللاتينية خصوصًا بعد توسع الليبرالية الجديدة من بعد سقوط جدار برلين.

وفى عام 1992 أيد عزل الرئيس فيرناندو كولور ميلو الذى اتهم فى قضايا فساد مختلفة، حيث تم إزالته مؤقتًا إلى أن استقال من منصبة فى نهاية العام. وفى عام 1994 أعاد ترشيح نفسه للرئاسة، إلا أنه خسر من الجولة الأولى، ورشح نفسه أيضًا فى انتخابات عام 1998 وخسرها للمرة الثالثة من الدور الأول، وعلى الرغم من ذلك بقى قويا فى المعارضة وكان حزبه حزب العمل ينمو باستمرار.

وبعد انخفاض قيمة العملة البرازيلية أمام الدولار، وحجب ثقة المستثمرين عن البرازيل، بالإضافة إلى نقص تزويد الكهرباء والنمو الاقتصادى البطىء لحكومة الرئيس فيرناندو أنريك كاردوسو أعطى ذلك دفعة وفرصة لحزب العمل

بقيادته للوصول للحكم، فاختار رجل الأعمال المعروف جوزيه الينكار من حزب الأحرار والمنضم إلى حزب العمل وعدل أهداف الحزب ومشاريعه لانتخابات عام 2002. وفى 27 أكتوبر 2002 انتخب رئيسًا للبرازيل، وتسلم الرئاسة فى 1 يناير 2003. وفى 29 أكتوبر 2006 أعيد انتخابه فى الجولة الثانية من انتخابات عام 2006 بعد أن تقدم أمام الحاكم السابق لولاية ساو باولو ومرشح الحزب الديمقراطى جيرالدو الكمين بأكثر من 60% من الأصوات.

ومما هو جدير بالذكر ان دي سيلفا أجهش بالبكاء خلال آخر خطاب له يوجهه بصفته رئيسًا للبلاد. حيث بكى دي سيلفا ثلاث مرات على الأقل أثناء إلقائه كلمة أمام حشد، بمسقط رأسه فى ولاية بيرنامبوكو التى ولد فيها فقيرًا منذ 65 عامًا. وذرف دي سيلفا الدموع أولا حينما استحضر ذكريات نشأته وهو طفل فقير فى إحدى المدن الريفية القريبة من مدينة جارانهونس فى برنامبوكو إلى أن وصل لرئاسة ثامن أكبر قوة اقتصادية فى العالم. ثم بكى مجددا عندما عبر شاعر من سكان المنطقة عن عرفانه بجميل "رئيس الأراضى البرازيلية الذى حظى بأكبر قدر من المحبة". وأخيرًا بكى دي سيلفا حينما استحضر ذكرى فوزه فى الانتخابات الرئاسية عام 2002 بعد 3 هزائم متتالية فى 1989 و1994 و1998 قائلا: "خسرت لأن جزءًا من الفقراء لم يكن لديهم ثقة في".

ويحكى دي سيلفا جانبا من ذكرياته قائلا "أتذكر أنه فى عام 1989 فى كاسا أماريلا (حى فقير فى ريسيفي) خرجت امرأة من منزل صغيرة وقديم، وقالت لي: (لن أصوت لك لأنك ستأخذ كل ما أملك)". ورجعت إلى المنزل وأخبرت ماريسا (زوجته) بأننى خائف لأن الناس الذين أريد مساعدتهم يخافون مني. وقالت ماريسا لي: (حاول ثانية لأن هذا سيحقق نتيجة يوما ما)، وحقق ذلك نتيجة عام 2002". ثم أضاف "أنا ممتن لله. لولا عون الله لما كان من الطبيعى لرجل فقير هرب من الجوع أن يصبح رئيسًا. أى شخصا لا يؤمن بالله يجب أن يؤمن".

وهذا الرئيس الفقير وغير المتعلم، واليتيم بالمعنى المجازي، استطاع خلال ثماني سنوات من الحكم، وضع بصمته على اقتصاد البرازيل التى ستصبح فى عام 2016، أى قبل الألعاب الأوليمبية التى ستقام فيها ولربما قبل، ذلك خامس اقتصاد فى العالم. وهذا الرئيس الفقير هو الذى جعل البرازيل ودولاً أخرى فى أمريكا اللاتينية، تعترف بدولة فلسطين متحدياً إسرائيل وأمريكا والصهيونية العالمية، وكل الجهات التى تقف خلفها.

أما فيما يتعلق بسياسة لولا الخارجية، فقد تبنى سياسة خارجية براجماتية، وكان مفاوضا وليس أيديولوجيا، ونتيجة لذلك، فقد جمعته علاقة صداقة بالرئيس الفنزويلي هوجو شافيز والرئيس الأمريكي السابق جورج بوش، كما تمتع بعلاقات جيدة مع الرئيس باراك أوباما والرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد. وقد كان حصول البرازيل على مقعد كعضو دائم في مجلس الأمن هدف لولا الرئيسي في السياسة الخارجية. كما كان الالتفات نحو منطقة الشرق الأوسط، وتوطيد علاقاته مع العالم العربي، توجها رئيسيا لدى الرئيس لولا، ولذلك فقد اعتبره البعض مهندس قمة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية التي انطلقت في برازيليا عام 2005، وقد كان له العديد من المواقف الجيدة في دعم القضية الفلسطينية، وتنديده بالعدوان الإسرائيلي المستمر، وسعيه الدائم لأن يكون له دور أكبر في المساهمة في إحلال السلام في الشرق الأوسط.

## جهود دي سيلفا على المستوى الاقتصادي

اكدت البرازيل التي تملك اهم اقتصاد في امريكا اللاتينية تعافي اقتصادها على يد الرئيس لولا دي سيلفا معلنة استئناف النمو بعد ستة اشهر فقط من الانكماش. وذلك بعد ان أُعلن عن زيادة اجمالي الناتج الداخلي بنسبة 1.9 بالمئة في الفصل الثاني من العام 2008، كما شهدت البرازيل نموا بنسبة 5.35 بالمئة خلال الاشهر الستة الأولى من عام 2009، وهو الأمر الذي يمكن معه التأكيد بأن العملاق الامريكي اللاتيني قد خرج رسميا على يد دي سيلفا رسميا

من مرحلة الانكماش التي شهدها طوال الأعوام التي سبقت توليه الرئاسة.

وكانت الصناعة اكثر قطاع شهد العودة الي الانتعاش مسجلا ارتفاعا نسبته 2.1 بالمئة في الفصل الثاني مقارنة بالاشهر الثلاثة الاولي من العام. وشهد قطاع الخدمات نموا بنسبة 1.2 بالمئة مقارنة ب 2008 التي شهد خلالها الاقتصاد البرازيلي نموا لافتا قبل ان تطاله الازمة لتتراجع الصناعة بنسبة 7.9 بالمئة والزراعة وتربية المواشي بنسبة 4.2 بالمئة في حين شهدت الخدمات نموا بنسبة 2.4 بالمئة انذاك.

وقد تمتع لولا بشعبية كبيرة بين البرازيليين خاصة الفقراء منهم؛ ولذلك أطلقوا عليه نصير المحرومين أو بطل الفقراء، حيث استطاع أن يقنع العديد من رجال الأعمال والطبقة المتوسطة بالالتفاف حول الفقراء، كما وضع برامج اجتماعية أسهمت إلى حد كبير في التطورات الإقتصادية التي شهدتها البرازيل لكنه أيضا واجه انتقادات كبيرة بسبب فضائح الفساد المتكررة والتي استفادت منها مجموعات خاصة في الدولة وشخصيات من حزبه.

كما كان لولا دي سيلفا الرئيس الأكثر نشاطا لمحاربة الجوع عالميا، واعتبره الكثير من التقارير خبيرا في مجال الاقتصاد برغم افتقاره للخلفية الأكاديمية، وقد اقترح لولا تمويل برنامج لمكافحة الفقر من خلال فرض ضريبة على مبيعات الأسلحة في العالم، كما انتقد باستمرار الاتجاهات الحمائية في التجارة، وحمل الدول الصناعية الكبرى سبب الأزمة المالية العالمية، وقد دعاها إلى أن تتحمل مساعدة الدول الفقيرة من أجل تجاوز تداعياتها.

وقد نال لولا العديد الجوائز والأوسمة، أبرزها وسام الاستحقاق البرازيلي، ووسام الصليب الجنوبي، جائزة أمير أستورياس للتعاون الدولي عام 2003، وهو الشخص الوحيد في أمريكا اللاتينية الذي ورد اسمه في قائمة الـ 50 الأكثر نفوذا من زعماء العالم، كما حاز من اليونيسكو على جائزة فيليكس هوفويه . بوانيي للسلام لعام 2008، بفضل أعماله في السعي من أجل السلام

والحوار والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق، وكذلك لمساهمته القيمة في القضاء على الفقر وحماية حقوق الأقليات.

ولأن لولا أصيب بسبب إهمال صاحب المصنع الذي كان يعمل فيه، ولأنه عانى حتى وجد علاجا، انضم إلى نقابة عمالية بهدف تحسين أوضاع العمال. ولأن البرازيل، في ذلك الوقت، في الستينات من القرن الماضي، كانت تحكمها سلسلة من العسكريين الديكتاتوريين، بالتحالف مع مجموعة من الرأسماليين، تحول دي سيلفا نحو اليسار. لم يكن شيوعيا، لكنه كان اشتراكيا، آمن بتدخل الدولة في النظام الاقتصادي لحماية الأطفال وكبار السن والمحتاجين وصار بسبب أجندته هذه أول رئيس برازيلي من حزب العمال.

وقد وضعته مجلة نيوزويك الأمريكية في قائمة Global Elite (الصفوة العالمية). وقالت عندما فاز النقابي العمالي دي سيلفا أول مرة، ارتجف رأسماليون وغضب يمينيون. لكنهم، بعد فترة غير طويلة، تنفسوا الصعداء. وأضافت كانت البرازيل على شفا الهاوية، وهي الآن تتمتع بفائض يزيد على مائتي مليار دولار، وأقل نسبة غلاء في العالم الثالث. شكرا لسياسة لولا الاقتصادية.

وبسبب إنجازات دي سيلفا في المجال الاقتصادي، اعتبرت البرازيل أكبر دولة اقتصادية في أمريكا الجنوبية، والعاشرة في العالم. ويعود ذلك إلى:

أولا: حجم كبير (الأكبر في أمريكا الجنوبية).

ثانيا: ثروات طبيعية كثيرة (خاصة في حوض نهر الأمازون، ثاني أكبر أنهار العالم، بعد نهر النيل. لكنه يضخ ماء يساوي ماء النيل خمسين مرة).

ثالثا: عمالة رخيصة (يوجد فرق كبير بين الأغنياء والفقراء). في الوقت نفسه، بسبب كثرة السكان (الأكبر في أميركا الجنوبية).

وقد اعتبرت البرازيل، حسب تقرير لصندوق النقد العالمي (في واشنطن) قوة

شرائية كبيرة. لهذا، بقدر ما يعتمد الاقتصاد على الإنتاج والتصدير، أيضا، يعتمد على الاستهلاك المحلي. وقد قام دي سيلفا بتطوير هيكل الصادرات البرازيلية حيث جعل البرازيل تصدر ربما كل شيء؛ من طائرات عسكرية ومدنية إلى قهوة وعصير برتقال. ففي سنة 1999، كاد الاقتصاد البرازيلي ينهار (مع انهيار اقتصادات دول أخرى في شرق آسيا)، واضطرت البرازيل لاقتراض ثلاثين مليار دولار من صندوق النقد الدولي (حتى ذلك الوقت، كان أكبر قرض في تاريخ الصندوق). لكن عاد الاقتصاد البرازيلي قويا في عهد دي سيلفا، واستطاع البنك المركزي أن يدفع كل القرض قبل موعده. لهذا، صارت البرازيل هدفا لكثير من المستثمرين، بنوكا ومؤسسات مصرفية. كما أعلن دي سيلفا أن الإستثمار داخل هيكل الاقتصاد البرازيلي بلغت مائتا مليار دولار في السنة.

وأوضح تقرير صندوق النقد العالمي أن المستثمرين الأجانب معجبون بتنوع اقتصاد البرازيل، خاصة في منطقة نهر الأمازون، حيث الأخشاب والصلب والبترول. ومعجبون بتوفر النفط وقد تم إكتشاف حقول جديدة، ربما تجعل البرازيل قادرة على الانضمام إلى الدول المصدرة للنفط، أوبك.

وإجمالاً يمكن تحديد أبرز محاور خطة الرئيس لولا لإنقاذ الاقتصاد كما يلي:

1- تنفيذ برنامج للتقشف

نفذت البرازيل برنامجا للتقشف وفقا لخطة صندوق النقد الدولي بهدف سد عجز الموازنة والقضاء على أزمة الثقة، والمهم انه عند تولى "لولا" الرئاسة لم يتراجع عن هذا البرنامج الذي كان قد بدأه سلفه "كاردوسو" بل استمر فيه على غير توقعات ومخاوف الطبقات العليا، حيث لجأ للصراحة والمكاشفة وأعلن أن سياسة التقشف هي الحل الأول والأمثل لحل مشاكل الاقتصاد، وطلب دعم الطبقات الفقيرة له والصبر على هذه السياسات، وقد كان له هذا بسبب شعبيته ونجاحاته المتتالية.

وقد أدى برنامج التقشف إلى خفض عجز الموازنة وارتفاع التصنيف الائتماني

للبلاد ومن ثم ساهم ذلك بقوة في القضاء على انعدام الثقة في الاقتصاد البرازيلي، وبناء عليه تلقت البرازيل نحو 200 مليار دولار استثمارات مباشرة من 2004 وحتى 2011، بالإضافة إلى ذلك دخل ما يقرب من 1.5 مليون اجتبى للإقامة في البرازيل في 2011 وعاد نحو 2 مليون مهاجر برازيلي إلى البلاد. وقد أدت هذه الاستثمارات إلى رفع الطاقة الإنتاجية للدولة وهو ما يعنى توفير فرص عمل جديدة ومن ثم المساهمة في حل مشكلة الفقر. وبعد أن كان صندوق النقد يرفض إقراض البرازيل في أواخر عام 2002 أصبح الآن بعد ثماني أعوام من العمل في برنامج لولا الاقتصادي مدين للبرازيل ب 14 مليار دولار.

2- منهاجية جديدة لسياسات الإقراض

تم توفير تسهيلات ائتمانية، حيث خُفضت سعر الفائدة من 13.25% إلى 8.75 % وهو ما سهل الإقراض بالنسبة للمستثمرين الصغار، ومن ثم أدى ذلك إلى تسهيل إقامة المشروعات الصغيرة وتوفير فرص عمل ورفع مستوى الطاقة الإنتاجية والنمو وهو ما ساهم بشكل عام في حل مشكلة الفقر. وتشير الأرقام إلى أن نصف سكان البلاد زاد دخلهم خلال العقد الأخير بنسبة 68% .

3- التوسعة الزراعية والنفطية والصناعية

الواقع أن البرازيل تمتلك قدرات طبيعية ضخمة من أراضى زراعية شاسعة وانهار وأمطار بوفرة كبيرة ومناخ جعل منها منتجة لمحاصيل زراعية متميزة عليها طلب عالمي وغير متوفرة في بلاد أخرى مثل البن وأنواع من الفواكه، وكذلك أيضا ثروات معدنية ونفطية هائلة. وقد اعتمدت البرازيل على تصدير هذه المنتجات الخام في السنوات الأولى في حكم "لولا" وقبل الأزمة العالمية في 2008 واستفادت من ارتفاع أسعار المواد الخام في الأسواق العالمية وهو الأمر الذي أدى بالتبعية إلى سد العجز في ميزان المدفوعات الذي كان يعانى منه الاقتصاد البرازيلي قبيل عام 2003.

كما اتجهت السياسات الاقتصادية في هذا الشأن إلى الاهتمام بشقين للصناعة، الأول هو الصناعات البسيطة القائمة على المواد الخام مثل تعدين المعادن والصناعات الغذائية والجلدية والنسيج، وهى كانت بالفعل قائمة من قبل لكن حدث فيها توسعات نتيجة للتوسع في الزراعة والاكتشافات البترولية ومن ثم التوسع في هذه الصناعات والتصدير كما سبق الإشارة.

أما الشق الآخر فهو الصناعات التقنية المتقدمة، حيث خطت البلاد خطوات واسعة في العقد الأخير في صناعات السيارات والطائرات، ومن أهم الأمثال شركة (امبراير)، والتي تعتبر ثالث أكبر شركة تصنيع طائرات تجارية بعد إيرباص وبوينغ وأكبر شركة مصدرة في كل البرازيل، وتمثل طائرات شركة إمبراير 37% من أسطول شركات الطيران الإقليمية في أمريكا. وقد تم إنشاء هذه الشركة من قبل النظام العسكري في 1969 ولكنها ظلت شركة خاسرة، حتى تم خصخصتها في 1994 في عهد الرئيس الأسبق "كاردوسو"، ومن ثم أخذت في التقدم ولكنها حققت نجاحا كبيرا ومتميزا في السنوات الأخيرة .

4- القطاع السياحي

إن البرازيل بما تمتلكه من طاقات طبيعية نادرة ومذهلة من غابات وشواطئ وجبال مؤهلة وبقوة لاجتذاب أفواج سياحية كبيرة، لكن الواقع إن هذه القدرات وحدها غير كاف لهذا بل يجب أن يكون هناك جهود مبذولة لتنشيط السياحة، وقد شهدت البرازيل في الفترة السابقة نموا ملحوظا في هذا المجال، حيث ابتكرت نوع خاص من السياحة يعرف بسياحة المهرجانات، فالبرازيل دولة تمتلك تراث شعبي شديد الخصوصية في الاحتفال عن طريق المهرجانات الجماهيرية التي تشهد حالة من الاحتفال الجماعي في الشوارع برقصات السامبا والموسيقى والألوان والاستعراضات المبهرة، وقد نجحت في الترويج لمثل هذا اللون الخاص من السياحة ونجحت في استقبال 5 ملايين سائحا سنويا. وهو الأمر الذي يساهم كذلك في إنعاش الاقتصاد وتحقيق مزيدا من النمو.

5- تفعيل سياسات الضمان الاجتماعي

هو برنامج بدأ منذ منتصف التسعينيات أي في عهد "كاردوسو" قبل وصول "لولا" للحكم، ولكنه استمر في متابعة هذا البرنامج ويعود له الفضل في توسيع نطاق المنفعة من هذا المشروع وضخ طاقة اكبر وأموال أكثر فيه. وقد كان إجمالي الإنفاق على البرنامج يصل إلى 0.5 % من إجمالي الناتج المحلى بتكلفة تقدر بين 6 و9 مليار دولار . ويقوم البرنامج على أساس إعطاء معونات مالية للأسر الفقيرة بقصد رفع مستواها وتحسين معيشتها، على أساس أن تُعَرف الأسر الفقيرة بأنها الأسرة التي يقل دخلها عن 28 دولار شهريا.

والمهم هو ربط هذه المعونات بشروط صارمة تشمل التزام الأسرة بإرسال أطفالها للتعليم والالتزام بالحصول على الأمصال واللقاحات للأطفال بشكل منتظم. وبعد التأكد من التزام الأسرة بالشروط السابقة، تحصل الأسرة على دعم بمتوسط يبلغ تقريبا 87 دولار شهريا وهو ما يعادل 40% من الحد الأدنى للأجر في البلاد، وتصرف الإعانة عن كل طفل بحد أقصى ثلاثة أطفال، كما تصرف هذه الإعانات للام بهدف ضمان صرفها لتحسين ظروف الأطفال والأسرة.

وقد كانت انجازات هذا البرنامج باهرة خلال العقد الماضي، فقد وصل عدد المستفيدين إلى نحو 11 مليون أسرة، وهو ما يعنى 64 مليون شخص بما يعادل حوالي 33% من الشعب البرازيلي. ويمكن توضيح معنى استفادة الأسر الفقيرة من البرنامج على النحو التالي، انه لم يكن مشروعا سحريا للقضاء النهائي على الفقر ولكنه كان مشروعا واقعيا أدى إلى نتائج ملموسة، مثل التمكن من العيش بشكل أفضل والحصول على الطعام واقتناء بعض السلع المعمرة لأول مرة في حياتهم.

وبالتالي فإن برامج "لولا" لم تقض على الفقر تماما ولكنها حركت ملايين الأسر من منطقة الفقر إلى منطقة "الطبقة الوسطى الجديدة"، حيث تقول مؤسسة

سيتيليم المتخصصة في أبحاث المستهلكين انه قد صعد أكثر من 23 مليون شخص من الطبقتين (د) و(و) إلى الطبقة (ج)، وهى الطبقة التي يتراوح دخلها من 457 إلى 753 دولارا شهريا .

وبشكل عام فقد ساعد برنامج (بولس فاميليا) في خفض مؤشر جينى بنسبة 21%، في حين أدت عمليات رفع الحد الأدنى من الأجور إلى خفض المؤشر بنسبة 32%. و يقول البنك الدولي أن دخل أفقر 10% من السكان يزيد بنسبة 9% سنويا في حين يزيد دخل الطبقات الأغنى بنسبة تتراوح بين 2-4% سنويا، وهذا يعنى تقليل الفجوة بين الطبقات بصورة تدريجية. إذا فقد توصل "لولا" اليساري إلى العدالة الاجتماعية عن طريق رفع الحد الأدنى للأجور وإعطاء الإعانات للأسر الفقيرة، وليس عن طريق تبنى سياسات التأميم، بمعنى انه ترك قمة المجتمع وعمل على تحسين قاعدة المجتمع.

ومن الجدير بالذكر انه على الرغم من المساعي الحثيثة لمقاومة الفقر، إلا أن الفقر ما زال موجودا والتفاوت الاجتماعي مازال كبيرا. لكن المهم انه اقل مما كان وبنسب ومعدلات كبيرة وهذا يشير إلى أن الاستمرار على هذا المنوال سيعنى مزيدا من النجاح في إتمام الهدف.

وختاما لم تكتف البرازيل بالعمل على استخدام السياسات الاقتصادية الداخلية للنهوض بالاقتصاد البرازيلي، وإنما أيضا خطت خطوات متميزة على مستوى السياسات الاقتصادية الخارجية. من خلال منظمة (الميروكسور) وهى بمثابة السوق المشتركة لدول الجنوب وتشكلت باعتبارها اتفاقية للتجارة الإقليمية بين كل من البرازيل والأرجنتين وباراجواى واوروجواى في 1991 وعضوية غير كاملة لفنزويلا وبوليفيا. وهى تعد اليوم رابع اكبر قوة اقتصادية في العالم، وقد اهتمت سياسة "لولا" الاقتصادية على المستوى الخارجي بالقيام بدور قوى في التأثير على النظام الاقتصادي العالمي من خلال اجتماعات (الميركوسور). ويرصد الباحثون الاقتصاديون تنامي ذلك الكيان الاقتصادي الجنوبي في الوقت الذي يتدهور فيه الاتحاد الأوروبي.

وعلى جانب آخر شكلت البرازيل مع روسيا والصين والهند مجموعة (البريكس BRICS) في 2009 ثم انضمت لهم جنوب أفريقيا في 2010. ويعتبر تجمع لخمس دول تعد صاحبة اكبر اقتصاديات على مستوى الدول النامية، حيث يعادل الناتج الإجمالي المحلى لتلك الدول مجتمعة ناتج الولايات المتحدة. وقد قام هذا الكيان على أساس أطروحة مفادها انه بحلول 2050 ستنافس اقتصاديات تلك الدول اقتصاد أغنى دول العالم. وهى على اى حال تشكل واحدة من اكبر الأسواق العالمية وأسرع الاقتصاديات نموا في العالم.

# الفصل الخامس: البرازيل الآن.. ماذا حدث

كما سبق الإشارة فقد شهدت البرازيل فى يومى 6 و27 أكتوبر 2002 إجراء الجولتين الأولى والثانية لانتخابات الرئاسة، والتى صاحبها حالة من القلق والتوتر بين المستثمرين الأجانب والقيادات الحزبية فى البرازيل وصانعى السياسة الخارجية الأمريكية إزاء احتمالات دخول البرازيل حالة من عدم الاستقرار الاقتصادى والسياسى الذى يدفعها إلى التراجع عن المسار الديمقراطى وسياسات اقتصاد السوق المفتوح اللذين اتبعتهما منذ منتصف الثمانينات فى القرن العشرين وحتى ذلك الوقت.

وقد اتسم الاقتصاد البرازيلى بأنه اقتصاد نصف صناعى يتعايش فيه قطاع عصرى مع قطاع أولى تقليدى. والفارق بين القطاعين ليس أن الأول صناعى والثانى زراعى، وإنما فى القواعد المختلفة التى تحكم عملية تسعير منتجات كل قطاع، لذا فبعض الأنشطة الزراعية خاصة المتعلقة بالتصدير تعد عصرية، سواء من حيث التكنولوجيا المستخدمة أو من حيث طريقة التسعير. واتسم الاقتصاد البرازيلى بالتمركز فى توزيع الدخول التى توجه لإشباع الطلب على السلع الاستهلاكية مع اعتبار السوق العالمى محركا أساسيا لنمو الاقتصاد البرازيلى.

ومنذ منتصف الخمسينات رفعت الدولة شعار "50 سنة فى 5 سنوات" حيث اتبعت سياسة التسريع فى النمو الصناعى مع غياب الإدارة الفعالة، مما أدى إلى الاستدانة وفرض الادخار الجبرى وعجز الميزانية عن تمويل النمو الصناعى.

وقد تأثر الاقتصاد البرازيلى بأزمة النظام الاقتصادى العالمى فى أوائل السبعينات، وبدأ يمر بمجموعة من المشكلات كالعجز فى الميزان التجارى وتقلص حجم رأس المال الخاص فى النشاط الإنتاجى وتزايد الديون الداخلية والخارجية، لذا فقد اتبعت الدولة سياسة الإحلال محل الواردات لإعادة هيكلة الطلب الداخلى، بما يؤدى إلى الحد من الواردات وتشجيع الصادرات وبالتالى

توفير العملات الأجنبية، غير أن الاقتصاد البرازيلى قد واصل إنحداره، إذ تدهور ميزان العمليات الجارية من 5927 مليون دولار إلى 10742 مليون دولار، كما إرتفع العجز ليصل إلى 8% من الدخل القومى وارتفع معدل التضخم إلى أكثر من 77%، وقد شكلت أزمة النفط فى أواخر السبعينات عبئاً إضافياً، إذ إن النفط يشكل 60% من واردات البرازيل السلعية. وقد اضطرت الحكومة فى أوائل الثمانينات إلى قبول سياسة التقشف التى يفرضها صندوق النقد فضلا عن تجميد الأجور والأسعار معا. غير أن الفترة من 1979 إلى 1987 وان كان قد وصل فيها معدل النمو الاقتصادى الى 5. 8% وحقق الميزان التجارى فائضا مقداره 12مليون دولار، إلا أن ديون البرازيل الخارجية قد تضاعفت لتصل إلى 114 مليار دولار. غير أن 72 مليارا من ذلك المبلغ كان لخدمة الدين.

ومع تردى الأوضاع الاقتصادية اضطرت الحكومة إلى الإتفاق مع صندوق النقد واتباع إصلاحات نقدية ومالية أكثر من مرة، ولكن دون أن تستطيع التغلب على مشكلتى التضخم والمديونية بصورة كاملة.

ولعله لابد من التعرض لملامح ومؤشرات الهيكل الاقتصادى البرازيلى الذى بدأت معالمه تتضح فى أوائل القرن الحادى والعشرين، ففي عهد الاستعمار البرتغالى، كانت البرازيل مجرد مزرعة ومنجما وسوقا للسلع المصنعة، وقد كان ذلك موافقا لعصر الاستعمار التقليدى، ومع خروج الاستعمار واستقلال البلاد ظهرت طبقة ملاك الأراضى (اللاندوقراط)، وقد مارس هؤلاء دورا هاما فى تحقيق الاستقلال والوحدة القومية. وقد تحكم فى الهيكل الزراعى البرازيلى فى ذلك الوقت المشروع الزراعى - المركنتيلى Agromercantile الذى إعتمد على نظام Latifundia فى توزيع الملكيات الزراعية وركز الملكية فى أيدى قلة ثرية تستغل العمل الزراعى الرخيص سواء فى الـ Moradores (مزارع السكر أو فى الـ Colonos مزارع البن) ومع تغيير الظروف الاقتصادية والاجتماعية فقد تحولت طبقة الفلاحين إلى عمال زراعيين مأجورين. ومع تسارع معدلات التصنيع والاستثمار فى المجال الزراعى وتوجهها المركنتيلى تحولت طبقة

الفلاحين إلى بروليتاريا زراعية.

ونتيجة تحالف النخبة اللاندوقراطية مع المؤسسة العسكرية، ومع كراهية هذه النخبة لمركزية السلطة، فقد قامت بالتمرد على الإمبراطور واستطاعت إقامة نظام دستورى، أصبح من أبرز أدواتها لفك مركزية السلطة. وأصبحت كل ولاية تحكم بواسطة نخبة إقليمية. ومع زيادة التخصص والنمو الاقتصادى وزيادة الوعى بالتغيرات فى العالم الخارجى وإمكانات البلاد الاقتصادية، فقد تحالفت طبقة رجال الأعمال مع التكنوقراط والسياسة وشباب الضباط، الذين تزايد قلقهم على مستقبل البلاد فى ظل تحالف الأرستقراطيين والعسكريين خاصة، وأن النخبة الزراعية المحلية قد أثبتت فشلها فى إدارة البلاد. وقد أطاح التحالف الطبقى الجديد بزعامة فارجاس Vargas بالرئيس المنتخب، مدعوما من قبل العسكريين الذين وجدوا فيه الشخص القادر على تحقيق وحدة البلاد وزيادة نموها الاقتصادى. ولم يكن فارجاس ونظامه الشعبوى القائم على التحالف الطبقى الجديد يكن نوايا طيبة للطبقة العاملة أكثر من اللاندوقراط. ولكن ما يميزه عنهم هو أسلوب تعامله مع الطبقة العاملة حيث رأى أنه يمكن إعطاؤها بعض الإصلاحات البسيطة بدلا من قمعها حتى لا تصبح أكثر راديكالية. ومن خلال ذلك استطاع تعبئة قاعدة تأييد واسعة جعلته يصبح حاكما مطلقا لفترة طويلة.

وقد اتبع خلال فترة الحرب العالمية الثانية سياسة الإحلال محل الواردات وزادت سرعة التصنيع فى عهده، ومع الدعم الذى قدمه للطبقة العاملة فقد بدأ التضخم يظهر وبدأ الاقتصاد البرازيلى يعانى من أثاره. وعندما أصبح الاقتصاد البرازيلى على درجة عالية من السخونة والتردى Over Heated مع ارتفاع معدلات التضخم، فقد بدأت الدولة تحاول السيطرة على ذلك من خلال اتباع إجراءات تقشفية. وقد كان ذلك يعنى الإضرار بمصلحة الطبقات الجديدة التى تشكلت خلال عهد التصنيع كالبورجوازية الصناعية التى كانت ترى ضرورة دعم الدولة لها من خلال المساعدات والإجراءات الحمائية وكذلك المستثمرين

الأجانب الذين جعلتهم مصالحهم أكثر ارتباطا بما يحدث، والطبقة الوسطى الحضرية التى ازداد عددها بسبب النمو الاقتصادى.

وقد أدى ذلك الوضع الى استيلاء العسكريين على السلطة واطاحتهم بالحكم المدنى. كما أدى النمو الاقتصادى الذى نتج عن السياسات الاقتصادية خلال فترة الحكم العسكرى، إلى توسيع نطاق الطبقة الوسطى التى تتشكل من رجال الأعمال والمهنيين والمدرسين والموظفين والمدراء والتقنيين. ونتيجة محاولات العسكريين لتقليم أظافر الحركات اليسارية الراديكالية منظمات الفلاحين، ومع استمرار عملية التحديث، فقد نقص الثقل السياسى لهؤلاء مع زيادة مكانة وحجم الطبقة الوسطى مقارنة بهم. ومن ثم إنخفضت درجة الخطر التى كانت الديمقراطية تمثلها بالنسبة للطبقة الوسطى وزادت قناعة الجماعة الأخرى بإمكانية تحقيق مصالحها من خلال العملية الإنتخابية. ومن ثم فبحلول السبعينات فقد كانت الفئات التى استفادت من المعجزة الاقتصادية التى حققتها الحكومة العسكرية فى البرازيل هى المنادية بالعودة للحكم الديمقراطى.

وقد كان من المفترض من الناحية النظرية أن تنهار كافة أشكال وأنماط الإنتاج السابقة على الرأسمالية وتأخذ معها الطبقات المرتبطة بها على أساس أن ذلك هو شرط أولى لظهور البرجوازية الصناعية التى تقوم بتطوير الإنتاج والظروف الاجتماعية، بما يؤدى إلى محو كافة أشكال العلاقات الإنتاجية الثابتة والمستقرة. إلا أن ما حدث هو تعايش كافة أنماط الإنتاج الرأسمالية وما قبلها فى إطار إندماج البرازيل فى النظام الاقتصادى العالمى. ورغم أن القطاع التقليدى قد تمت رسملته وشرائح الفلاحين تمت رسملتها، إلا أن كافة أنماط وعلاقات الإنتاج قد تعايشت، ولعل ذلك بفضل النمو الاقتصادى الحقيقى الذى حدث فى البرازيل (رغم أنها طرف) فى النظام الاقتصادى العالمى، وكذلك نتيجة قيام واستمرار علاقات التبعية والتى تدعمت بفضل الشركات متعددة الجنسيات واحتكارها للتكنولوجيا رغم تدويل عملية الإنتاج وحدوث تحولات

هيكلية فى المجتمعات التابعة وزيادة قدرتها الإنتاجية.

وقد بدا أن هناك تباين واضح بين الطبقات العليا والدنيا فى البرازيل، فأفقر 20% من السكان يحصلون على 2% من الدخل القومى، وأغنى 10% يحصلون على أكثر من 50% من الدخل القومى. وحوالى 8% من السكان يعيشون فى حالة فقر مدقع – وهو الأمر الذي يتشابه مع بعض الواقع المصري الذي سبق الثورة الامر الذي يدفعنا للبحث عن لولا دي سيلفا اخر لينهض بهذه الدولة العظيمة من كبوتها- كما كان بالبرازيل أكثر من 36 مليون طفل مشردين نتيجة الفقر مما يؤدى الى ظاهرتى "تجارة الأطفال" و"قتل أولاد الشوارع" من خلال فرق الموت التابعة لقوات الشرطة. وتفيد نتائج لجنة تحقيق شكلها الكونجرس أن 4600 من الأطفال المشردين قتلوا خلال الفترة من 1989- 1992.

كما كان هناك العديد من التيارات الفكرية والأيديولوجيات التى ظهرت فى أمريكا اللاتينية، وتتراوح بين ما يسمى "بالأيديولوجية القومية" على أقصى اليمين أو "التروتسكيا" على أقصى اليسار. على أن أبرز النظريات التى ظهرت فى أمريكا اللاتينية هى نظرية التبعية أو مدرسة التبعية، وقد ظهرت أساسا فى أمريكا اللاتينية نتيجة إخفاق استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، وفشل نظريات التحديث الغربية فى تفسير واقع ما يحدث. وقد عبرت أفكار منظرى التبعية المحيط لتصل إلى افريقيا وأسيا، إذ أنها تكاد تكون المدرسة الفكرية الوحيدة التى حاولت تفسير واقع العالم الثالث - دول الجنوب لاحقا - من وجهة نظر أبنائه، معتمدة على تفسير لينين للاستعمار وشرح روزا لكسمبورج للتراكم الرأسمالى ومفهوم الفائض الاقتصادى لبول باران وبولو سويزى.

ويمكن التركيز على تلك المدرسة الفكرية وعلى وجه الخصوص افكار كاردوسو الذى رشح نفسه فى انتخابات الرئاسة واستطاع الفوز فى ثانى انتخابات برازيلية على مستوى الرئاسة فى عامى 94 و1998 بأغلبية كبيرة (54%) من الأصوات. وقد كان لكاردوسو العديد من الإسهامات النظرية سواء

فى فترة الستينات أو بعد التحول الديمقراطى.

ويرى كاردوسو أن تجربة البرازيل تؤكد صدق مقولاته، إذ لا يستطيع أحد أن يجادل فى حدوث نمو اقتصادى وتحولات هيكلية عميقة فى الاقتصاد البرازيلى وإن كانت علاقات التبعية لم تزل رغم تدويل نظام الإنتاج وارتفاع الطاقة الإنتاجية فى البلدان النامية. وبالتالى فهو يرى أن الصراع الداخلى بين الطبقات لا ينفصل عن مسالة العلاقة بين الأمة والدولة، بمعنى أن نموذج التنمية التابعة قد أدى إلى إحداث تحولات هيكلية فى بنية وتركيب المجتمع بما خلق فى الواقع حقائق مادية جديدة. ولعل ذلك ما يفتح الباب للعديد من البدائل السياسية فى البرازيل، مما أدى إلى إضعاف النظام العسكرى والسير نحو إقامة نظام ديمقراطى.

وقد أكد كاردوسو بعد تسلمه للرئاسة أن ما ينقص البرازيل هو العدالة الاجتماعية لأن ولايته مستمدة من البسطاء الذين تم تهميشهم، رغم أنهم دفعوا ثمن التضخم دون أن يكونوا قادرين على الدفاع عن أنفسهم. ويرى أنه لابد من التخلى عن الخلافات الايديولوجية والقوالب الفكرية المهترئة لمواجهة الموضوعات الجديدة المطروحة على الساحة: كحقوق الإنسان والديمقراطية والبيئة والتكتلات الإقليمية وحرية التجارة الدولية.

وإذا ما انتقلنا للإطار الدستورى والقانونى وتطوره بالبرازيل نجد أنه تم وضع أول دستور برازيلى بعد إلغاء الملكية فى عام 1891، وتبنى نظاما رئاسيا من ثلاث سلطات مستقلة (تنفيذية وتشريعية وقضائية)، وخلال فترة الحكم العسكرى كان يتم الحكم بواسطة مراسيم بقوانين منحت سلطات مطلقة للحكام العسكريين. ومع تولى أول رئيس مدنى الحكم فى البرازيل فى عام 1985 بدأت جمعية منتخبة فى إعداد الدستور، والذى تم إصداره فى سنة 1988، وقد اشترط فى مواده أن تتم مراجعته مرة كل أربع سنوات، وهو يؤكد على أن البرازيل جمهورية فيدرالية تتكون من 46 ولاية، ومنطقة فيدرالية هى العاصمة برازيليا. ويرأس السلطة التنفيذية رئيس الجمهورية والذى يتم

انتخابه مع نائبه مرة كل 4 سنوات لفترة واحدة فى انتخابات تعددية.

ويشكل الكونجرس القومى والذى يتكون من مجلسى الشيوخ والنواب السلطة التشريعية، بالنسبة لمجلس الشيوخ ففيه تمثل كل ولاية بثلاثة نواب، وكذلك العاصمة، وذلك لمدة ثمانى سنوات مع تجديد ثلث الأعضاء كل أربع سنوات. أما مجلس النواب فتمثل فيه الولايات وفقا لتعدادها السكانى ومدته أربع سنوات. أما السلطة القضائية فتتكون من المحكمة الفيدرالية العليا والمحاكم الإقليمية، فضلا عن المحاكم المتخصصة فى قضايات الانتخابات والعمل والجيش وغيرها من الأمور.

وبالنسبة للقوانين الحاكمة للعملية الانتخابية، فالتصويت حق للجميع واجبارى للمتعلمين من سن 18 حتى 70 عاما وهو اختيارى لمن تجاوزوا السبعين أو من هم دون 16 أو 17 أو غير المتعلمين، وينبغى أن يكون المرشح عضوا فى أحد الأحزاب. وفى الانتخابات الرئاسية فإن الانتخابات تتم على مرحلتين، بحيث إذا فاز أحد المرشحين بأغلبية الأصوات 50% فأكثر يعتبر فائزا، واذا لم يحدث ذلك تتم الجولة الثانية بين أعلى اثنين من المرشحين بعد عشرين يوما من الجولة الأولى.

وفى الإطار الديمقراطى فان مؤسسات المجتمع المدنى تملأ هذا الفراغ وتعمل كقناة اتصال مزدوجة بين الدولة والمجتمع. ولما كانت البرازيل تمر بعملية اقتصادية واجتماعية سريعة، فإن الهيكل الاقتصادى والاجتماعى لم يكن واضح القسمات والمعالم، ومن ثم لم تكن مؤسسات المجتمع المدنى رغم وجودها تستطيع أن تملأ فراغ السلطة. وحيث إن الجيش يملك القوة والقدرة التنظيمية والتفوق العددى ومركزية القيادة فقد كان من السهل عليه أن يملأ هذا الفراغ فى مرحلة ما بحيث يحرك القوى السياسية من وراء الستار وفى مرحلة لاحقة استولى على السلطة. ومع تنامى قوى المجتمع المدنى نتيجة عمليات التنمية التابعة وظهور تركيب اجتماعى واضح، فقد بدأت تلك القوى تضغط لإخراج الجيش من المعادلة السياسية وقد نجحت بالفعل. فى عام

1985، لكن ذلك لا يعنى أن الجيش لم يعد له دور، فنتيجة تسييس الجيش ووجود ارتباطات اقتصادية - اجتماعية له يقوم الجيش بدور جماعة ضغط ولى دور سياسى غير ظاهر. لذا فإن الفاعلين السياسيين يمكن تحديدهم فى الجيش والكنيسة الكاثولكية، والنقابات العمالية.

ومع إعلان الجنرال فيجوبريدو عن إستعداده لتسليم السلطة للمدنيين، بدأ الإعداد والترشيح لإنتخابات رئاسية غير مباشرة. وقد ظهر مرشحان أحدهما تنكريدو نيفس مرشح الحركة الديمقراطية البرازيلية MDB والآخر باولو معلوف مرشح الحزب الديمقراطى الاجتماعى PSD وقد بدأت جماعات المصالح المختلفة فى تأييد نيفس الذى كان شعار حملته الانتخابية "الحكم الناجح يعنى الحلول الوسطى"، للتعبير عن أمالها ومطالبها. خاصة وأن نيفس له تاريخ سياسى فى مناهضة ديكتاتورية فارجاس وقد كان حاكما للبنك المركزى ورئيسا للوزراء، إلا أنه إستقال قبل إنقلاب 1964. ورغم تأييد الحكومة لباولو باعتباره مرشح حزبها، إلا أن نيفس تمكن من الحصول على 480 صوتا مقابل 180 صوتا لمعلوف داخل المجمع الانتخابى وقد تغيب 26 عضوا.

وتجدر الإشارة إلى أن حزب نيفس لم يكن يملك الاغلبية داخل المجتمع الانتخابى بل العكس، ومع ذلك فقد فاز مرشحه. ويمكن تفسير ذلك بالتحالف الذى قام بين نيفس وسارنى والذي كان الرئيس السابق لـ PSD. غير أنه قبل أن يؤدى نيفس اليمين الدستورية كأول رئيس مدنى للبلاد بعد الحكم العسكرى، فقد كان نائبه سارنى يقوم بأعمال الرئيس بسبب تدهور صحة الأول وقيامه بسلسلة من العمليات الجراحية، وقد توفى نيفس فى النهاية نتيجة تدهور حاد فى حالته الصحية فى 22 أبريل سنة 1985 بعد فترة مرض طويلة.

وفي العام 1989 خاض هذه الانتخابات عدة مرشحين أبرزهم كولوردى ميلو - وهو حاكم سابق لولاية الأجواس وهو شخصية غير معروفة على الصعيد الوطنى، ثم بريز لولا دي سيلفا وينتمى لحزب العمال الديمقراطى وهو من أشد

خصوم الحكم العسكرى وكان حاكما سابقا لريو، وباولو معلوف من الحزب الديمقراطى الاجتماعى وهو حاكم سابق لساوباولو وقد خسر الانتخابات غير المباشرة أمام تنكريدو ونيفس فى عام 1984، ويوليوس جيماريس عن الحركة الديمقراطية البرازيلية MDB، وقد أثر تحالفه مع حزب سارنى عليه بالسلب بسبب إرتفاع معدل التضخم، فهو لا يستطيع النزول للشارع لمخاطبة الناخبين.

ورغم تأخر ظهور نتائج الجولة الأولى من إنتخابات الرئاسة، بسبب عطل فى الحاسبات الآلية فقد حصل دى ميلو على 26.5% من اجمالى الأصوات أى 12.5 مليون صوت، وفى المركز الثانى جاء باولو معلوف بنسبة 18.3% أى 8.6 مليون صوت. وقد حصل على المركز الثالث لولا دي سيلفا بنصيب 7.5 مليون صوت أى 16% من إجمالى الأصوات. وقد اعلن دي سيلفا أن حزبه سيصوت لأى قوة تقدمية (يسارية) ستخوض الجولة الثانية. وفى الجولة الثانية التى أقيمت فى ديسمبر فاز كولور دى ميلو بأغلبية 52% من الأصوات مقابل 48% لمنافسة ليصبح بذلك أول رئيس ينتخب بصورة مباشرة منذ عودة الجيش لثكناته.

لقد كانت إنتخابات رئيس مدنى بصورة مباشرة حدثا هاما فى طريق التحول الديمقراطى، ويدل على الإقتراب من إقامة نظام ديمقراطى، غير ان ذلك كان سيحدث عاجلا أو أجلا بسبب قوة الدفع الذاتى التى إكتسبتها عملية التحول نتيجة التفاعل بين عنصريها المتضادين.

ونظراً لتزايد الاتهامات ضد الرئيس بالفساد وأنه كان يقوم بابتزاز رجال الأعمال للحصول على عقود حكومية فضلا عن تعاطيه للكوكايين، شكل الكونجرس لجنة للتحقيق فى الاتهإمات الموجهة للرئيس، وقد كانت هناك شواهد تشير إلى تورطه أو علمه بقضايا الفساد. ونتيجة عجز الرئيس عن الرد على الاتهامات الموجهة إليه واكتفائه بمجرد نفيها فقد قدم وزير التعليم و8 من أعضاء المكتب الصحفى للرئيس استقالاتهم.

وعلى المستوى الشعبى إندلعت المظاهرات فى شوارع ريو تطالب الرئيس بالاستقالة. وبعد أن أكد رئيس لجنة التحقيق البرلمانية تورط الرئيس فعلا، قرر مجلس النواب تنحية الرئيس وتجريده من منصبه. كما قررت المحكمة العليا أن يكون إستجواب الرئيس أمام البرلمان علنا. وبعد دقائق من بدء محاكمة الرئيس أمام مجلس الشيوخ وتوقيعه لوثيقة تبلغه بعزله لمدة 6 أشهر قام بتقديم استقالته من منصبه، وأدى فرانكو نائب الرئيس اليمين أمام مجلس الشيوخ ليصبح رئيسا للبلاد حتى تنتهى مدة دى ميلو.

وقد أدى اتهام الرئيس دى ميلو والتحقيق معه ثم عزله إلى إهتزاز العديد من الثوابت والأسس التى تقوم عليه الدولة كتعبير سياسى عن المجتمع فى البرازيل. وفى ذلك الإطار جرت الانتخابات الرئاسية المباشرة الثانية فى أكتوبر 1994 والتى خاضها ثمانية مرشحين أبرزهم هنريك كاردوسو وزير الشئون الخارجية ثم المالية فى إدارة فرانكو ومهندس سياسة "خطة الريال" The Real Plan والتى أدت إلى خفض التضخم، وتحسن نسبى فى مستوى المعيشة، ويحظى بتأييد الرئيس فرانكو وهو مرشح الحزب الديمقراطى الاجتماعى البرازيلى (PSDB)، لولا دي سيلفا من حزب العمال وله تاريخ طويل فى العمل النقابى وخاض الترشح لانتخابات الرئاسة فى عام 1989، وغيرهما من المرشحين.

وقد كانت نتيجة الجولة الأولى من الانتخابات هى حصول كاردوسو على 54% من الأصوات وهو ما عنى فوزه بانتخابات الرئاسة، وانه لن يكون هناك جولة ثانية، أما المركز الثانى فقد حصل عليه لولا بنسبة 27.1% من الأصوات، بينما حصل على المركز الثالث أحد مرشحى الأحزاب اليمينية وهو إنياس فيرير بنسبة 7.4% من الأصوات، وقد حصل بقية المرشحين على أقل من 5% من الأصوات، وتغيب عن الانتخابات حوالى 17.6% من الناخبين بينما كانت نسبة الأصوات الباطلة قانونا هى15.8% وقد اتسمت الانتخابات بالنزاهة، وان كان قد حصل بعض التلاعب فى ريو مما أدى إلى إعادة الانتخابات فيها.

وبعد إجراء عدة تعديلات على الدستور البرازيلى فى فبراير 1997 واقرارها بشكل نهائى فى يونيو من ذات العام، والتى كان من بينها السماح للرئيس بالترشيح لمدة رئاسة ثانية حيث جرت إنتخابات رئاسية وتشريعية فى البرازيل فى 4 أبريل 1998، وتمكن كاردوسو من الحصول على نسبة 53.1% من إجمالى الأصوات الصحيحة، وحصل منافسة التقليدى لولا دى سيلفا على نسبة 31.7% من إجمالى الاصوات، ولم يحصل المرشح الثالث وهو كيروجوفر إلا على نسبة 11% فقط من إجمالى الأصوات.

وفي اكتوبر 2002 جرت الانتخابات الرئاسية فى موعدها المقرر لها، حيث تنتهى فترة الرئاسة الثانية للرئيس فرناندو كاردوسو فى يناير 2003. وقد تنافس فى هذه الانتخابات أربعة مرشحين كان لكل منهم برنامجه السياسى والاقتصادى، كان أولهم ساحر البرازيل لويز ايناسيو لولا دي سيلفا الشهير ب "لولا":

ومع تحول البرازيل من الحكم العسكرى إلى الحكم المدنى فى مارس 1985، اكتسب لولا شعبية جارفة فى أوساط العمال، مما ساعده فى الفوز بمنصب رئيس اتحاد نقابات العمال فى البرازيل. وخاض لولا الانتخابات الرئاسية ثلاث مرات فى أعوام 1989 و1994 و1998، وكان يحتل فيها المركز الثانى بعد الفائز الأول فى هذه الانتخابات.

ونظرا لفشله فى الفوز فى الانتخابات الثلاثة السابقة، قام لولا أثناء ترشيحه فى الانتخابات الرئاسية الأخيرة بإجراء تغييرات وتعديلات على برنامجه الانتخابى والذى طرحه فى الانتخابات السابقة، ومن أبرز هذه التغييرات والتعديلات تخلى لولا عن لهجته الخطابية المناهضة للرأسمالية والتى كانت سمة أساسية فى محاولاته الثلاث السابقة لتولى الرئاسة، وسعيه للاقتراب من المجتمع المالى والرأسمالى حيث قام باختيار رجل الصناعة والأعمال الشهير "خوسيه الينكار" من الحزب الليبرالى الذى يميل ليمين الوسط كنائب له فى حالة فوزه، وقد بعث لولا من خلال هذا الاختيار برسالة قوية للمجتمع المالى

وبعد إجراء عدة تعديلات على الدستور البرازيلى فى فبراير 1997 واقرارها بشكل نهائى فى يونيو من ذات العام، والتى كان من بينها السماح للرئيس بالترشيح لمدة رئاسة ثانية حيث جرت إنتخابات رئاسية وتشريعية فى البرازيل فى 4 أبريل 1998، وتمكن كاردوسو من الحصول على نسبة 53.1% من إجمالى الأصوات الصحيحة، وحصل منافسة التقليدى لولا دى سيلفا على نسبة 31.7% من إجمالى الاصوات، ولم يحصل المرشح الثالث وهو كيروجوفر إلا على نسبة 11% فقط من إجمالى الأصوات.

وفي اكتوبر 2002 جرت الانتخابات الرئاسية فى موعدها المقرر لها، حيث تنتهى فترة الرئاسة الثانية للرئيس فرناندو كاردوسو فى يناير 2003. وقد تنافس فى هذه الانتخابات أربعة مرشحين كان لكل منهم برنامجه السياسى والاقتصادى، كان أولهم ساحر البرازيل لويز ايناسيو لولا دي سيلفا الشهير ب "لولا":

ومع تحول البرازيل من الحكم العسكرى إلى الحكم المدنى فى مارس 1985، اكتسب لولا شعبية جارفة فى أوساط العمال، مما ساعده فى الفوز بمنصب رئيس اتحاد نقابات العمال فى البرازيل. وخاض لولا الانتخابات الرئاسية ثلاث مرات فى أعوام 1989 و1994 و1998، وكان يحتل فيها المركز الثانى بعد الفائز الأول فى هذه الانتخابات.

ونظرا لفشله فى الفوز فى الانتخابات الثلاثة السابقة، قام لولا أثناء ترشيحه فى الانتخابات الرئاسية الأخيرة بإجراء تغييرات وتعديلات على برنامجه الانتخابى والذى طرحه فى الانتخابات السابقة، ومن أبرز هذه التغييرات والتعديلات تخلى لولا عن لهجته الخطابية المناهضة للرأسمالية والتى كانت سمة أساسية فى محاولاته الثلاث السابقة لتولى الرئاسة، وسعيه للاقتراب من المجتمع المالى والرأسمالى حيث قام باختيار رجل الصناعة والأعمال الشهير "خوسيه الينكار" من الحزب الليبرالى الذى يميل ليمين الوسط كنائب له فى حالة فوزه، وقد بعث لولا من خلال هذا الاختيار برسالة قوية للمجتمع المالى

والاقتصادى البرازيلى مفادها الدفاع عن برامج الاصلاح الاقتصادى مع الاستمرار فى استكمالها مما أدى إلى قبول الأوساط المالية للولا تدريجيا.

وكان لولا قد خاض انتخابات الرئاسة فى 1989 بالدعوة لعدم دفع الديون العامة الخارجية والمحلية، لكنه يقول الآن إن الاتفاقات المالية يجب أن تحترم ويتم الوفاء بها فى موعدها من أجل الحفاظ على الاستقرار النقدى. بالاضافة إلى تعهده بمحاربة الفساد المستشرى داخل أجهزة ومؤسسات الدولة، وكذلك التخفيف من حدة ظاهرة البطالة والتى وصل معدلها إلى نحو 15% من حجم القوى العاملة، وذلك من خلال الوعد بتوفير عشرة ملايين فرصة عمل جديدة، وتبنى حلول أكثر واقعية فى معالجة هذه القضايا.

وبالإضافة إلى قيام لولا بإدخال تعديلات وتغييرات على برنامجه الانتخابى، أدخل عدة تحسينات على صورته وهيئته الخارجية، فأصبح يرتدى الحلل والملابس الغربية الحديثة الطراز، وقام بحلق دقنه قليلا وأصلح أسنانه، مما جعل صورته أكثر جاذبية وفق استطلاعات الرأى العام البرازيلى.

أما خوسيه سيرا فقد شغل منصب وزير الصحة فى حكومة الرئيس فرناندوكاردوسو طوال الفترة من 1994 وحتى ترشيح الحزب الاجتماعى الديمقراطى الحاكم له لخوض انتخابات الرئاسة الحالية، وشدد سيرا فى حملته الانتخابية على تاريخه داخل حكومة كاردوسو - حيث اعتبرته مجلة المنتدى الاقتصادى العالمى أفضل وزير للصحة فى عام 2000 و2001 نظرا لحملاته الناجحة التى أجبرت شركات الدواء على تقديم عقاقير مخفضة الثمن لعلاج الأيدز وإجبار شركات التبغ على الالتزام بقوانين صارمة للدعاية عن السجائر.

ورفع سيرا مبدأ "الاستمرار" فى السياسات الاقتصادية والاجتماعية والخارجية التى اتبعتها حكومة كاردوسو، بعكس مبدأ التغيير الذى وضعه منافسه العمالى لولا دي سيلفا فى قمة برنامجه الانتخابى، وهو الأمر الذى طمأن الى حد ما

نخبة رجال المال والأعمال فى البرازيل والخارج على استمرار البرازيل - فى حالة نجاح سيرا فى الوصول لمنصب الرئاسة - فى اتباع سياسات الاصلاح الاقتصادى وتطبيق آليات اقتصاد السوق الحر.

وقد مكنته هذه الآراء والتوجهات الليبرالية من الحصول على دعم الحكومة له رسميا والتى أتاحت له استخدام أجهزة الإعلام الحكومية فى الدعاية لبرنامجه الانتخابى، بالاضافة إلى دعم النخبة الصناعية والرأسمالية فى البرازيل له، علاوة على ما سبق قدم حزب الجبهة الليبرالية - الذى انسحبت مرشحته السيدة روزينا سارنى ابنة الرئيس البرازيلى الأسبق جوسين سارنى من سباق الرئاسة بعد الكشف عن تورطها فى فضيحة مالية أثناء توليها منصب حاكم إحدى المقاطعات الشمالية فى البرازيل - دعما قويا لخوسية سيرا خاصة بعد الوعود التى قطعها على نفسه فى برنامجه الانتخابى بالسير قدما فى برامج اقتصاد السوق الحر وتوفير فرص عمل لحوالى ثمانية ملايين عاطل عن العمل.

وعلى الرغم من حصول سيرا على نسبة تأييد مرتفعة حيث كان يأتى فى المركز الثانى فى استطلاعات الرأى العام بعد لولا دي سيلفا، إلا أن منتقديه اتهموه بإساءة إدارة حملته الانتخابية حيث قام باستخدام تكتيات عدوانية من قبيل تصفية الوزراء الفاسدين وحكام المقطعات المتحالفين مع تجار المخدرات والسلاح، والتى يبدو أنها قد أحدثت انقساما فى صفوف أنصاره التقليديين. ومع ذلك أكد سيرا على قدرته فى تحدى التوقعات وتحقيق الفوز فى الانتخابات الرئاسية.

أما سيرو جومس فقد بدأ حياته السياسية عضوا نشطا فى الحزب الاجتماعى الديمقراطى الحاكم، وتولى منصب حاكم مقاطعة سير Cear والتى تقع فى شمال شرق البرازيل فى أوائل التسعينات من القرن الماضي، وشارك فى حكومة الرئيس فرناندو كاردسو الأولى فى عام 1994 حيث أسند إليه منصب وزير المالية. واضطر للاستقالة فى عام 1997 من منصبه ليرشح نفسه فى

انتخابات الرئاسة التى جرت فى عام 1998، والتى لم يحقق فيها نجاحا حيث حل ثالثا بعد كاردسو ولولا دي سيلفا بنسبة تصويت لم تتعد 11% من إجمالى أصوات المشاركين فى التصويت، وفى عام 2000 قام جومس بتغيير انتمائه الحزبى الى حزب الشعب الاشتراكى بدلا من الحزب الديمقراطى الاجتماعى، وتمكن من الفوز بزعامة الحزب فى عام 2001 أعلن عقب ذلك ترشيح نفسه لخوض انتخابات الرئاسة.

وتبنى جومس فى برنامجه الانتخابى خط "اليسار - الوسط"، وركز على إبراز مساوىء وخطايا حكومة كاردسو وما سببته من كساد للاقتصاد البرازيلى حيث تضاعفت الديون البرازيلية للخارج، وأن حكومته فى حالة فوزه ستعنى بتوفير ستة ملايين فرصة عمل للعاطلين. واعتمد جومس فى تقديم نفسه للمواطنين على سجله النظيف فى شغل الوظائف والمناصب العامة كعضو برلمان وحاكم ولاية ووزير. واحتل فى بعض استطلاعات الرأى العام التى أجريت فى شهرى أغسطس وسبتمبر 2002 المركز الثانى بعد لولا دي سيلفا وحاز على نسبة تأييد قدرها 27% من إجمالى العينة.

وأخيرا أنتونى جاروثينو وهو أحد الأعضاء الفاعلين فى الحزب الاجتماعى البرازيلى، وتولى منصب حاكم ولاية ريودو جانيرو فى الفترة من 1996 وحتى عام 2001. ويعتنق جاروثينو المبادىء والأيديولوجية الاشتراكية، والتى ترتكز على هدم اسس اقتصاد السوق التى وضعتها حكومة كاردسو، وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية والمرافق للمناطق العشوائية فى اطراف البرازيل، وتقييد حركة الاستثمارات الأجنبية الهدامة فى البرازيل وعدم التعاون مع الامبريالية والرأسمالية الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة مع التنسيق مع بقية دول أمريكا اللاتينية لوقف التغلغل والهيمنة الأمريكية فى هذه المنطقة التى ينبغى أن تكون فيها البرازيل هى الدولة القائد والنموذج.

وفى المناظرات التليفزيونية التى جرت بين المرشحين الأربعة لانتخابات الرئاسة، استخدم جاروثينو تعبيرات وألفاظ خارجة عن حدود اللياقة

والكياسة فى مهاجمة خصومة ومنافسيه، فوصف على سبيل المثال لولا دي سيلفا بالخائن، وسيرا بالمنافق، الى غير ذلك من هذه الألفاظ.

وفى يوم الأحد السادس من اكتوبر 2002 جرت وقائع انتخابات الرئاسة، وبعد أربع وعشرين ساعة من بدء التصويت، قامت اللجنة المشرفة على إجراء الانتخابات بفرز الأصوات - والتى بدأ لأول مرة إجراء التصويت بالنظام الالكترونى فى بعض الولايات، وبعد استبعاد الأصوات غير الصحيحة أعلنت اللجنة نتيجة الانتخابات حيث تمكن لولا دي سيلفا من الحصول على نسبة 46.4% من اجمالى الأصوات الصحيحة، بينما حصل خوسية سيرا مرشح الحزب الحاكم على نسبة 23.2%، ولم يحظ أنتونى جارثينو إلا بتأييد نسبة 17.9%، واكتفى سيرو جومس بالحصول على نسبة 12% من إجمالى الأصوات الصحيحة.

وفرضت هذه النتيجة على لولا دي سيلفا ومنافسه خوزيه سيرا الاستعداد لخوض جولة ثانية من التصويت، وتغيير الاستراتيجيات الإعلامية التى يعتمد عليها كل منهما فى دعايته الانتخابية، بالاضافة إلى إدخال تعديلات طفيفة على برامجهما الانتخابية والقوى السياسية التى يمكن الاستفادة من تأييدها للفوز بمنصب الرئاسة.

وقد اعتمد الزعيم لولا دي سيلفا على النزول للجماهير فى المناطق النائية والعشوائية وعقد مؤتمراته الانتخابية فيها، وكذلك التوجه الى احزاب يسار الوسط للحصول على تأييد زعمائها ونجح لولا دي سيلفا فى ضمان تأييد سيروجومس زعيم حزب الشعب الاشتراكى وأحد الخاسرين فى الجولة الأولى لانتخابات الرئاسة، حيث أعلن جومس تأييده المطلق للمرشح اليسارى لولا دي سيلفا وقال "إن دي سيلفا يعتبر الأمل الأفضل لكل البرازيليين، وإننا نضع أنفسنا كحزب وراء ترشيح لولا الذى ننتظر منه أن يرشدنا إلى الدور الذى يريدنا أن نضطلع به الانتخابات".

واذا كان جومس قد أعلن تأييده الكامل للمرشح دي سيلفا، فان الحال لم يكن كذلك بالنسبة للمرشح الذى حل ثالثا فى الجولة الأولى بـ 18% من الأصوات أنتونى جارثينو والذى اشترط على دي سيلفا للحصول على تأييده ان يقوم دي سيلفا بفك تحالفه السياسى مع نخبة اليمين البرازيلى وما هو رفضه دي سيلفا بشكل قاطع.

واتجه المنافس فى الجولة الثانية وهو خوزيه سيرا إلى تكثيف الدعاية الانتخابية له فى أجهزة الاعلام الحكومية، وتبنى فى هذه المرحلة سياسة التحذير من احتمالات تأييد المواطنين لمنافسه دي سيلفا على برامج الإصلاح السياسى والاقتصادى فى البرازيل وتعكير صفو العلاقات الخاصة التى تربط الولايات المتحدة، بالبرازيل، وكذلك سياسة التحفيز التى ترتكز على المزايا والحوافز التى يمكن للمواطنين أن يحصلوا عليها فى حالة فوزه بمنصب الرئاسة من قبيل الاستمرار فى تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادى والسياسى وتوفير فرص العمل للعاطلين، وجذب الاستثمارات الأجنبية وتخفيف وطأة الديون الخارجية للبرازيل.

وقد أجريت الجولة الثانية من التصويت فى انتخابات الرئاسة، وحقق فيها المرشح اليسارى والعمالى لويز دي سيلفا الشهير بلولا انتصارا تاريخيا ساحقا على منافسة خوزيه سيرا مرشح الحزب الاجتماعى الديمقراطى الحاكم ووزير الصحة السابق، حيث حصل لولا دي سيلفا على نسبة 61.5% من أصوات الناخبين مقابل 38.5% من الأصوات حصل عليها منافسة سيرا. وفور إعلان النتائج أكد دي سيلفا على أن حكومته ستحترم كل الالتزامات الدولية للبرازيل بالاضافة إلى استمرار حكومته فى تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادى ولكن بشكل متدرج يكفل التوسع فى تقديم الخدمات والمرافق الأساسية للفئات والمناطق الفقيرة فى البرازيل.

وقد باتت البرازيل اليوم أحد اللاعبين الدوليين، وهو الأمر الذى ظلت تفتقده منذ استقلالها عن البرتغال. حيث استطاعت البرازيل الاستفادة من المقومات

الذاتية والاقتصادية التى تتوافر لها. فعالميا تحتل البرازيل المرتبة الخامسة من حيث عدد السكان وأيضا من حيث المساحة، وجنب إلى جنبا تمتلك البرازيل أضخم اقتصاد فى أمريكا اللاتينية، وثانى اقتصاد فى الأمريكتين، بالإضافة إلى كونها ثامن أكبر اقتصاد فى العالم من حيث الناتج المحلى، كما يصل حجم تطورها الاقتصادى واندماجها فى السوق الدولية بإجمالى تجارة يزيد على 200 مليار دولار بحسب بيانات 2008 بعد أن كان لا يتجاوز 50 مليار دولار فى العام 1999.

وعلى القاعدة الاقتصادية التى دشنتها البرازيل فى عهد لولا دي سيلفا جاءت سياستها الخارجية المتوازنة تجاه المجتمع الدولى، فقد خطت منذ العام 2002 خطوات سريعة نحو الانخراط الدولى الفعال. وتأسيسا على ذلك لعبت البرازيل دوراً فاعلاً فى تجمع الدول الصاعدة (BRIC) والمكون من الصين والهند وروسيا والبرازيل، ويهدف هذا التجمع بالأساس إلى تشكيل قوة ضغط جماعية فى القضايا ذات الصلة بالأمن والاستقرار الدولى جنب إلى جنب تدعيم الروابط الاقتصادية فيما بينهم. كما انضمت البرازيل إلى التكتلات الدولية مثل مجموعة السبع الكبار وG8 وG8+5 وG20.

وعلى مستوى القارة اللاتينية عمدت السياسة البرازيلية إلى تصفية الخلافات والمنافسات مع دول القارة، وتدشين آليات للتعاون الإقليمى، كاتفاقية السوق المشتركة لدول أمريكا اللاتينية "الميركوسور"، فضلا عن القيام بعدد من المبادرات لوقف النزاعات بين دول القارة وصنع السلام، كما حدث إبان النزاع بين بيرو والاكودوار 1995، والتوتر الحدودى بين فنزويلا وكولومبيا فى العام 2008.

وتعتبر السياسة الخارجية للبرازيل امتدادا لسياسة الرئيس السابق فردريك كاردوسو الذى أسهم حكمه فى الفترة ما بين 1994- 2002 فى ترسيخ سياسة خارجية متوازنة تقوم فى جوهرها على الانخراط الفعال فى المبادرات الدولية الجماعية والمتعددة الأطراف والساعية إلى تغيير طبيعة النظام الدولى

الأحادى القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب.

وفى الوقت الذى تحرص فيه البرازيل وتعمل على إقامة علاقات قوية مع الولايات المتحدة والابتعاد عن المواقف التصادمية معها، أو حتى منافستها فى منطقة معينة، إلا أن ذلك لم يمنعها من انتهاج سياسة خارجية مستقلة قد تتعارض أحيانا مع الولايات المتحدة. فقد ساهم صعودها على المسرح الدولى خلال السنوات القليلة الماضية فى تعزيز ثقتها بنفسها، وتبنى سياسة ناضجة تقوم على الاستقلالية والتوازن.

وإزاء ذلك عارضت البرازيل التوقيع على البروتوكول الإضافى لمعاهدة حظر الانتشار النووى على الرغم من الضغوط الأمريكية، فالمعاهدة من وجهة نظر البرازيل متناقضة إلى أبعد الحدود، إذ تتمتع الدول المنضمة الى النادى النووى بمعاملة تفضيلية لا تسرى على باقى الدول، وهو الأمر الذى يجعل من الصعب على الدول غير النووية إمكانية إجراء أبحاث سلمية فى هذا المجال.

ولم تبد استقلالية السياسة البرازيلية تجاه الولايات المتحدة فى هذا الموقف فحسب، فقد عارضت بشدة مشروعا للسلام فى كولومبيا شارك فى دعمه ماديا الاتحاد الأوروبى واليابان ودول أخرى، باعتبار أن المشروع يتضمن فى طياته زيادة للوجود العسكرى الأمريكى فى كولومبيا، وهو ما يتناقض مع السياسة البرازيلية المعارضة لوجود أى قوات أجنبية من خارج القارة اللاتينية.

وفى خطوة أخرى عبرت عن جرأة سياستها الخارجية، أعادت البرازيل علاقاتها مع كوبا المناهضة للولايات المتحدة بعد قطيعة بدأت منذ العام 1986، فتم توقيع عدد كبير من اتفاقيات التعاون المشترك بينهما، فضلا عن أن الزيارات الرسمية بينهما كانت هى الأكثر مقارنة بباقى دول القارة.

ولم يكن للبرازيل بعد بروزها كلاعب دولى هام أن تتجاهل أو تغض الطرف عن أكثر ملفات الساحة الدولية سخونة وأكثرها أهمية على الإطلاق، ومن ثم كان توجهها صوب الشرق الأوسط وقضاياه. فعلى مستوى الأزمة الإيرانية، تعتقد

البرازيل أن الجدل الدولى الدائر حول البرنامج النووى الإيرانى ربما يكون فرصة سانحة لإعادة النقاش حول نظام منع الانتشار النووى برمته، خاصة وأن هذا النظام يتم تطبيقه بشكل انتقائى.

ومن هذا المنطلق نجحت البرازيل مع تركيا بتشجيع دولى فى لعب دور الوسيط فى محاولة لحل الأزمة النووية الإيرانية، لاسيما وأن الدولتين ترفضان العقوبات الدولية المقررة ضد طهران. وتوصلت الدولتان مع إيران فى نهاية شهر مايو 2010 لاتفاق يقضى بتبادل اليورانيوم الإيرانى ضعيف التخصيب بوقود نووى عالى التخصيب على الأرضى التركية. ونص الاتفاق على قيام إيران بإرسال 1200 كيلوجرام من اليورانيوم إلى تركيا لمبادلته فى مهلة أقصاها سنة ب 120 كيلوجرام من الوقود النووى عالى التخصيب.

والحقيقة أن الموقف الرسمى للبرازيل تجاه الأزمة النووية الإيرانية ينطلق من عدة ثوابت ترتكن إليها السياسة البرازيلية، أولها دعم حق إيران فى تطوير تكنولوجيا نووية سلمية، وثانيا رفض فرض المزيد من العقوبات على قاعدة عدم كفاية الأدلة لإدانة إيران، وأخيرا رفض امتلاك إيران للسلاح النووى.

من ناحية أخرى، فإن الدعم البرازيلى لإيران عكس حرصها كدولة نامية صاعدة على التواصل مع كل الدول النامية، فضلا عن اهتمامها بضرورة تعميق العلاقات مع الدول النفطية ومن بينها إيران بطبيعة الحال، وذلك نظرا للتطور الهائل الذى تشهده البرازيل فى القطاع الصناعى، فضلا عن كون البرازيل من أكبر مصدرى الغذاء لإيران.

وبالإضافة لما سبق فإن اهتمام البرازيل ببناء المزيد من المفاعلات النووية، يجعلها تراقب عن كثب السياسة الدولية تجاه إيران فى مجال تطوير التكنولوجيا النووية، لاسيما وأن البرازيل تطمح للتحول إلى قوة عظمى على المستوى العسكرى، وهو ما تعكس الاستراتيجية القومية الدفاعية للبلاد والتى تم الكشف عنها فى أواخر العام 2008. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى إنتاج

غواصات نووية محلية الصنع.

وجدير بالذكر أن البرازيل كانت قد شرعت فى سبعينات القرن المنصرم فى ممارسة أنشطة نووية سرية إلى جانب برنامجها النووى السلمى المعلن، فقد كانت لها ثلاثة برامج عسكرية نووية سرية بين أعوام 1975 و1990، غير أنها توقف عنها تحت الضغوط الدولية والأزمات الاقتصادية التى ألمت بها أنذاك.

وعلى مستوى القضية الفلسطينية، سعت البرازيل جاهدة للانخراط فى محادثات السلام التى تجرى بين أطراف الصراع، وهو ما أعلنه لولا دي سيلفا، خلال زيارته للمنطقة فى مطلع شهر مارس 2010، وكانت هذه هى المرة الأولى التى يزور فيها زعيم برازيلى المنطقة منذ 134 عاماً، فقد كانت آخر زيارة للأراضى المقدسة قام بها الأمبراطور البرتغالى بطرس الثانى عام 1876 قبل استقلال البرازيل عن البرتغال.

وعلى الرغم من أن هذه الزيارة لم تحرك ساكنا فى القضية، فقد نجحت البرازيل فى تحقيق التواصل الاقتصادى والتجارى فى دول المنطقة، وهو ما برز جليا فى الاتفاقيات التى تم توقيعها فى هذه المجالات. ولا يعنى ما سبق، غياب الاهتمام السياسى للبرازيل بأحداث المنطقة، فقد أدانت بشدة الخارجية البرازيلية الاعتداء الإسرائيلى على قافلة الحرية، والذى ينقل مساعدات إنسانية إلى قطاع غزة، بل وصل الأمر إلى حد استدعاء السفير الإسرائيلى فى البرازيل. وربما تكون هذه خطوة جيدة لبرازيل طامحة دوليا إذا استثمرها العرب، عبر تفعيل الروابط مع البرازيل وتدشين علاقات سياسية واقتصادية وتجارية مع قوة دولية صاعدة تؤمن بفطرتها باستقلال الدول وترفض بطبيعتها سياسة الهيمنة الاستعمارية.

وعلى الجانب الآخر شهدت البرازيل واحدة من أشرس المعارك الانتخابية فى القارة اللاتينية وأكثرها نزاهة خلال شهر أكتوبر 2010. فالإنتخابات الرئاسية التى إمتدت طوال ذلك الشهر قد انتهت بتنصيب "ديلما روسيف" البالغة من

العمر 62 عاما كأول سيدة منتخبة فى تاريخ البرازيل لرئاسة أكبر الاقتصادات اللاتينية، خلفا لـ "لولا دي سيلفا" لتكمل مسيرته فى الإصلاح السياسى والتنمية الاجتماعية بالبلاد.

جـاءت نتيجـة الانتخـابات بفـوز روسـيف بنسبة 56%، متفقـة مـع تكـهنات المراقبين منذ بداية الجولة الانتخابية الأولى، والذين رجحوا فوزها مستندين علـى التأييـد الواسـع الـذى لاقتـه المرشحة من قبل الرئيس المنتهية ولايتـه، والـذى تعمد التأكيـد فى شتى المناسبات على تأييده لمرشحة حزب العمال وعلى كونها امتدادا صريحاً لسياساته الاقتصادية والاجتماعية. فكان خروجه عن حياده المعروف بداية معركة محتدمة للإبقاء على السياسات الإصلاحية التى اتبعها، والتى أرست سياسات التحول السياسي، والاقتصادي، والاجتماعى التى شهدتها البرازيل خلال الثمانى سنوات الماضية.

من جانب آخر، تعهدت مرشحة حزب العمال الحاكم خلال حملتها الانتخابية باستمرار العمل بسياسات العقد الاجتماعي، التى مكنت الحكومة السابقة من الدفع بالبرازيل بعيدا عن عيوب ونقاط ضعف السياسات الرأسمالية وتأثيرها على المجتمع، وأكدت على ريادة الاقتصاد البرازيلى للقارة اللاتينية، الأمر الذى ساهم فى التغاضى عن ضعف كاريزما روسيف بالمقارنة مع دي سيلفا، والتى كـانت تفضل التوارى بعيدا عن الأضواء، سواء خـلال عملها كرئيسة لمكتب الرئيس، أو كوزيرة لشؤون المناجم والطاقة خلال ما يقرب من عقد كامل.

ولكن على الرغم من حداثة عهدها كمنافسة على كرسى الرئاسة، فإن روسيف استطاعت أن تفرض نفسها كمٌرشح أساسى منذ أن أعلنت خوضها المعركة الانتخابية. فالرئيسة المٌنصبة معروفة بكونها واحدة من المناضلين اليساريين المخضـرمين الـذين سعوا لإسقاط الحكم الديكتاتوري، مما جعلها أقرب إلى قلوب الناخبين الذين شهدوا الطفرة الاقتصادية والتنموية الهائلة التى طالت البرازيل خلال فترة رئاسة دي سيلفا.

وقد أرست روسيف برنامجها الإنتخابى على التعهد بتدعيم قيم الديمقراطية التى عانى المجتمع البرازيلى طويلا للحصول عليها، هذا بالإضافة إلى التأكيد على سياسات دي سيلفا الاقتصادية والاجتماعية. تلك السياسات التى جعلتها كدولة من أكثر دول العالم معاناة من سوء توزيع الدخول دولة حديثة تحقق النمو وتوزع الدخل وتحارب الفوارق الاجتماعية. بل وزادت على برنامج دي سيلفا التأكيد على القضاء على الفقر فى جميع أرجاء البرازيل وإعادة هيكلة البرنامج الضريبى الذى عانى من جموده البرازيليون لفترات طويلة. وبالتالى جاءت نتيجة الإنتخابات تأكيداً على قبول الناخب البرازيلى المضى قدما فى تدعيم البرنامج الإصلاحى المعمول به من قبل حكومة حزب العمال.

وقد جاءت سياسات حزب العمال الحاكم لتخدم فترة ما بعد التأسيس ولتنهض بالبرازيل إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادى. فالإصلاحات الاقتصادية فى عهد دي سيلفا قد توجهت إلى الإنفاق العام على الخدمات العامة مثل التعليم والصحة مما أدى إلى إنعاش الحالة الاجتماعية للبرازيليين، هذا إلى جانب التأكيد على مصلحة المواطن الاقتصادية من خلال إعادة التوزيع العادل للموارد الاقتصادية وكذلك إعادة ترتيب أولويات التنمية فى المجتمع. وبالتالى لاقت هذه السياسات تأييدا واسعا من قبل القطاعات المستفيدة من تلك السياسات، والذين يمثلون أغلبية الشعب البرازيلي. ولذلك كان التمديد لاستمرار عمل السياسات النهضوية بالمجتمع تأكيدا على شرعية النظام الحاكم، وكذلك تأكيداً على نهاية عهد القبلية لحساب قيم الفردية والمواطنة.

ونجاح اليسار ليست ظاهرة جديدة على القارة اللاتينية التى شهدت خلال العقد المنصرم نجاح اليسار الوسطى فى عدد متزايد من الدول عبر سبل الديمقراطية التعددية، فنموذج اليسار الحديث الذى تم تبنيه فى دولة مثل البرازيل إلى جانب كل من تشيلى والأرجنتين والمكسيك والأوروجواى وكوستاريكا، جاء ليفرض تعريفا جديدا لدولة الرفاهية ولحكومات العقد الاجتماعي.

وقد جاءت الانتخابات البرازيلية لترجح كفة الإصلاح الاجتماعى التى تبناها دي سيلفا خلال فترة حكمه وتفرضها كنهج جديد لصياغة سياساتها. فعلى الرغم من الإبقاء على الرأسمالية كفاعل أساسى لسياساته الاقتصادية طوال فترة حكمه، فإن تبنيه حزمة سياسات اجتماعية وتنموية ساهم فى النهضة الاجتماعيـة التـى تشـهدها السـاحة البرازيليـة حـالياً. فسياسات دي سيلفا الاجتماعية ذات التوجه الأصيل للفقراء، لم تساهم فقط فى التقليل من انتشار الفقر ورفع مستوى معيشة المواطنين، بل جاءت لتجتث أحد أهم الظواهر المؤديـة لتفشـى الفسـاد والفقر بالبرازيل من خـلال وضع إطار مؤسسى عام لإعـادة تـوزيع الثـروة الوطنيـة، مـن أجـل ضمان تحسـن مسـتوى المعيشـة. فـالانتخابات جـاءت لتأكـد علـى حتميـة اسـتمرار مدرسـة دي سيلفا من أجل ضمان اكتمال التحول الاجتماعى الذى تشهده البرازيل. وعلى مستوى آخر، جاءت الانتخابات لتعلن عن باكورة ميلاد مدرسة جديدة للسياسة اللاتينية. مدرسة فكرية مُجددة تِبقى على الثُراث الثورى للقارة مع التأكيد على قيم الديمقراطية السياسية والرأسمالية الاقتصادية إلى جانب العدالة الإجتماعية.

كما جاءت التحولات السياسية التى أخذت الكثير من ملامح المشهد السياسى فى الساحة البرازيلية لتؤكد، على ان القارة اللاتينية تشهد عهدا جديدا لليسار الديمقراطي. فالسياسات اليسارية اللاتينية أخذت فى التحول باتجاه منحىً مختلف عن اليسار الثوري، عبر الابتعاد بشكل لافت عن كل ما هو راديكالى فى مقابل تدعيم قوى اليسار الديمقراطى بالمنطقة. وقد قدمت البرازيل واحدة من الأمثلة الصارخة على مثل هذا التوجه. فالمدرسة الفكرية الجديدة تتوجه إلى التأكيد على الاستقرار الداخلى والعمل على تحسن الأوضاع الاجتماعية على حساب النهج الثوري. ففى مقابل الاتجاه بعيدا عن التراث الثورى اللاتينى اتجهت الدول التى تتبع هذا النهج الذى يقدم طبعة مجددة لليسار اللاتينى إلى التمكين والتأكيد على قيم المواطنة.

وهـذا التصـور الحـديث لـدولة الرفاهـة اللاتينيـة تجـاوز كـل مـا هـو قـانونى

ودستورى ومؤسسى إلى كل ما هو اجتماعى واقتصادى من خلال إعادة تشكيل البناء الاجتماعى والخريطة الطبقية السائدة. فجاء هذا النوع من الديمقراطية ليمزج بين السياسة الاجتماعية والاقتصادية. وعلى الرغم من أن تاريخ القارة اللاتينية أكد على هذه القيم منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، فإن التغيير الحقيقى يبقى فى تبنى عملية ديمقراطية حقيقية تسمح بالتعددية والتبادل السلمى للسلطة. فدولة المجتمع اللاتينية الجديدة تُعد نموذجاً حديثا للدولة التى تتفق وتطلعات مواطنيها فى مستقبل أفضل عبر التنمية الإجتماعية والنهضة الاقتصادية إلى جانب الحفاظ على الحريات السياسية. ومثل هذا النموذج قد أرسى قواعده على منظومة حقوق فردية تأكد على إعلاء قيم المواطنة من خلال المساواة والمشاركة الاجتماعية والسياسية، هذا إلى جانب تبنى مشروع وطنى للنهوض بالاقتصاد الإنتاجى للدولة. فجاء اليسار اللاتينى ليؤكد على أن ليس من الممكن تحقيق تحول اقتصادى حقيقى دون إحداث تحولات واضحة فى التركيبات الاجتماعية والطبقية للدولة.

وقد كان ذلك التحول الاجتماعى ظاهراً خلال حملة الانتخابات الرئاسية بالبرازيل والتى آتت بروسيف لسدة الرئاسة، رغم اللغط الشديد الدائر حول كونها مرشحة علمانية فى مجتمع معروف تاريخياً بالحفاظ على ميراثه الديني. فالتحول الاجتماعى الذى تشهده البرازيل جاء بثماره عبر تحولات ثقافية، جعلت المجتمع أكثر ميلاً إلى فكرة تقبل الاختلاف وتناول قضايا مثل موقف مرشح الرئاسة من زواج المثليين والإجهاض، التى كانت منذ سنوات معدودة فقط كفيلة بترجيح كفة مرشح عن آخر. فكان اختيار روسيف دليلاً على اتساع مظلة ثقافة الديمقراطية بالبرازيل لتشمل قيماً جديدة على الثقافة اللاتينية مثل التعددية وقبول الآخر.

مع بروز هذا النموذج الجديد ظهر تباين واضح على المستوى الإقليمى بين السياسات المتبعة فى الدول اللاتينية المتبنية لليسار المعتدل والدول

المتمسكة بالقيم الثورية التاريخية للقارة. بالتالى قُسمت المنطقة بين التكتل الثورى الذى يضم كلا من كوبا، وفنزويلا كأمثلة صارخة للنظم الثورية السلطوية إلى جانب كل من الإكوادور ونيكاراجوا، أمام تكتل المُجددين والذى تقوده البرازيل إلى جانب بقية الدول اللاتينية، مما أفقد القارة اللاتينية تُراثها المبنى على التجانس الفكرى الذى كان جلياً خلال فترة التحرر من الحكم العسكرى خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضى.

وقد كان التأييد الدولى فاعلاً أساسياً فى التأكيد على انشقاق وحدة الصف اللاتيني. فطبيعة العلاقات مع المجتمع الدولى التى تباينت بين علاقات تصارعية وأخرى تعاونية رسمت حاجزا فاصلا بين الدول المُجددة عن غيرها ذات النهج الراديكالي. وبالتالى حظت السياسات الاجتماعية لتكتل اليسار المُجدد بالتأييد الدولى سواء على المستوى الدبلوماسى أو على صعيد التعاون الإقتصادي، فى حين لا تزال دول تكتل اليسار الراديكالى تأكد على القطيعة الدولية وتدعيم نمط تصارعى مع الدول الكبرى، الأمر الذى فرض عليها العزلة الدولية. فقد أكد الدعم الدولى الذى تنعم به دول تكتل (التجديد) على جدية التحولات الشاملة التى تقودها حكومات هذه الدول، والتى وضعت دولة مثل البرازيل فى مصافِ الدول الكبرى ليس فقط اقتصاديا بل وسياسيا كذلك.

ولكن على الرغم من التوجه الدولى إلى دعم المنهج الفكرى الجديد بالقارة اللاتينية، إلا إن دول التكتل المُجدد أكدت على إستقلاليتها التامة فى رسم سياساتها، سواء الداخلية أو الخارجية. فالقدرة الإقتصادية التى تحظى بها تلك الدول أعطت مُشرعيها ودبلوماسيها مساحة أكبر من غيرها فى الحفاظ على استقلالية سياساتها أمام التدخلات الخارجية. دلل على ذلك قيام البرازيل إلى جانب كلا من الأرجنتين والأوروجواى بالاعتراف بالدولة الفلسطينية بشكل منفرد وصادم للمجتمع الدولي. تلك الخطوة لم تأت عكس توجه المجتمع الدولي، بل وأثارت كذلك حفيظة الولايات المتحدة التى تعتبر القارة اللاتينية الحديقة الخلفية لها، وبالتالى سعت جاهدةً لبسط سيطرتها عليها.

المتمسكة بالقيم الثورية التاريخية للقارة. بالتالى قُسمت المنطقة بين التكتل الثورى الذى يضم كلا من كوبا، وفنزويلا كأمثلة صارخة للنظم الثورية السلطوية إلى جانب كل من الإكوادور ونيكاراجوا، أمام تكتل المُجددين والذى تقوده البرازيل إلى جانب بقية الدول اللاتينية، مما أفقد القارة اللاتينية تُراثها المبنى على التجانس الفكرى الذى كان جلياً خلال فترة التحرر من الحكم العسكرى خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضى.

وقد كان التأييد الدولى فاعلاً أساسياً فى التأكيد على انشقاق وحدة الصف اللاتيني. فطبيعة العلاقات مع المجتمع الدولى التى تباينت بين علاقات تصارعية وأخرى تعاونية رسمت حاجزا فاصلا بين الدول المُجددة عن غيرها ذات النهج الراديكالي. وبالتالى حظت السياسات الاجتماعية لتكتل اليسار المُجدد بالتأييد الدولى سواء على المستوى الدبلوماسى أو على صعيد التعاون الإقتصادي، فى حين لا تزال دول تكتل اليسار الراديكالى تأكد على القطيعة الدولية وتدعيم نمط تصارعى مع الدول الكبرى، الأمر الذى فرض عليها العزلة الدولية. فقد أكد الدعم الدولى الذى تنعم به دول تكتل (التجديد) على جدية التحولات الشاملة التى تقودها حكومات هذه الدول، والتى وضعت دولة مثل البرازيل فى مصافِ الدول الكبرى ليس فقط اقتصاديا بل وسياسيا كذلك.

ولكن على الرغم من التوجه الدولى إلى دعم المنهج الفكرى الجديد بالقارة اللاتينية، إلا إن دول التكتل المُجدد أكدت على إستقلاليتها التامة فى رسم سياساتها، سواء الداخلية أو الخارجية. فالقدرة الإقتصادية التى تحظى بها تلك الدول أعطت مُشرعيها ودبلوماسيها مساحة أكبر من غيرها فى الحفاظ على استقلالية سياساتها أمام التدخلات الخارجية. دلل على ذلك قيام البرازيل إلى جانب كلا من الأرجنتين والأوروجواى بالاعتراف بالدولة الفلسطينية بشكل منفرد وصادم للمجتمع الدولي. تلك الخطوة لم تأت عكس توجه المجتمع الدولي، بل وأثارت كذلك حفيظة الولايات المتحدة التى تعتبر القارة اللاتينية الحديقة الخلفية لها، وبالتالى سعت جاهدةً لبسط سيطرتها عليها.

فمثل هـذا الحدث المثير للجدل أكد على تجانس دول اليسار الوسطى وإتحادهم من أجل ضمان الإستقلالية سواء الإقتصادية أو السياسية. وبالتالى فرض البرازيل كنموذج جديد للقوى السياسية المؤثرة بالعالم، إلى جانب كونها الفاعل الرائد بالقارة اللاتينية

وثمة تحديات ما زالت تواجه الدور الدولى للبرازيل، وتتمثل أولى هذه التحديات فى الجريمة، لا سيما مع تصاعد معدلات جرائم القتل لمستويات غير مسبوقة، وهو ما يهدد استقرار النظام السياسى، ناهيك عن أن انتشار الجريمة المنظمة قد يهدد بقيام العصابات بالسيطرة على المدن البرازيلية الكبرى فى تحد لسيطرة الدولة، وربما يعزز من احتمالية حدوث ذلك السيناريو فشل الجهود الحكومية فى التصدى للجرائم المنظمة. أما ثانى التحديات فيتمثل فى عدم المساواة الاجتماعية، إذا يحصل حوالى 10% من المجتمع على 54% من كل ثروة المجتمع، فضلا عن أن أقل من 1% من الشعب البرازيلى يمثلون طبقة كبار ملاك الأراضى الزراعية ويمتلكون حوالى 40% من الأراضى كافة، فى مقابل 53% يمتلكون 3% من إجمالى الأراضى.

ويتمثل التحدى الثالث فى الفساد، والذى يؤثر انتشاره على المكانة الدولية للبرازيل، حيث احتلت البرازيل المرتبة 70 من بين 133 دولة فى تصنيف مؤسسة الشفافية الدولية من حيث مستوى الفساد، ويعود ذلك بالأساس لقصور هيكلى فى النظام القانونى البرازيلى يتمثل فى عدم إخضاع المتهمين بالفساد من المسئولين لمحاكمات أمام النظام القضائى العادى، وإنما يتم إجراء محاكمات صورية مشكوك فى نزاهتها.

فى النهاية يبقى القول أن البرازيل وبالرغم من التحديات سالفة الذكر، والتى تؤثر نسبياً على مكانتها الدولية، إلا أنها تخطو خطوات ثابتة نحو تثبيت أقدامها على الساحة الدولية لاسيما وأنها تتمتع بقبول دولى سواء من القوى الكبرى أو من دول العالم النامى، وهو ما بدا فى انخراط قواتها العسكرية فى أنشطة حفظ الأمن الداخلى بالقارة وعمليات حفظ السلام على المستوى

الدولى. وداخليا قطعت شوطا كبيرا نحو معالجة أزماتها الداخلية والتى تمثل عقبة أمام انطلاقها الدولى، فخطت خطوات كبيرة نحو مأسسة نظامها الاقتصادى عبر سلسلة إصلاحات اقتصادية هيكلية أدت زيادة معدلات النمو الاقتصادى.

# الفصل السادس: العلاقات البرازيلية على الصعيد العالمي .. دول مختارة

## أولا: العلاقات الصينية-البرازيلية

لقد شهدت العلاقات بين البرازيل والصين عدة تطورات في العصر الحديث حيث اقامت الصين والبرازيل العلاقات الدبلوماسية بينهما في الخامس عشر من اغسطس 1974، ومنذ ذلك الوقت، شهدت الروابط الثنائية تطورا سلسا في شتى المجالات. حيث وقعت الدولتان اتفاقية التجارة الصينية-البرازيلية عام 1978. وفي عام 1979 وقعت الدولتان اتفاقية النقل البحري الصيني-البرازيلي. كما وقعت الدولتان اتفاقية التعاون فى العلوم والتكنولوجيا في العام 1982، وفي عام 1984 قام الرئيس البرازيلي خواو بابتيستا دى اوليفييرا فيجوييريدو بزيارة الصين. ووقعت الدولتان اتفاقية التعاون فى الثقافة والتعليم عام 1985.

وفي عام 1990 وقعت الدولتان اتفاقية التعاون فى الاقتصاد والتكنولوجيا. كما قام رئيس اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني تشياو شي بزيارة البرازيل لعقد عدة اتفاقيات في عام 1994. وفي نفس العام وقعت الدولتان اتفاقية التعاون فى التطبيقات السلمية لعلوم وتكنولوجيا الفضاء الخارجي.

وفي عام 1995 قام رئيس المؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني لي روي هوان بزيارة البرازيل. كما قام الرئيس البرازيلي فيرناندو انريك كاردوسو بزيارة الصين. وفي العام التالي قام رئيس مجلس الدولة الصيني لي بنغ بزيارة البرازيل، ووقعت الدولتان على اتفاقية بقاء القنصلية العامة للبرازيل في هونغ كونغ. كما وقعت الدولتان بروتوكول التعاون لعلوم وتكنولوجيا الفضاء في عام 2000، وفي العام التالي قام الرئيس الصيني جيانغ تسه مين بزيارة البرازيل.

وفي مايو عام 2004 قام الرئيس البرازيلي لويس ايناسيو لولا دي سيلفا بزيارة الصين. وبعد ذلك بستة أشهر وتحديدا في نوفمبر عام 2004 قام الرئيس الصيني هو جين تاو بزيارة البرازيل.

وفي مارس عام 2006 قام نائب الرئيس البرازيلي خوسيه الينكار بزيارة الصين. وفي اغسطس من نفس العام قام رئيس اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني وو بانغ قوه بزيارة البرازيل. كما قررت الدولتان اقامة آلية للحوار الاستراتيجي وتم اجراء الدورة الاولى من الحوار الاستراتيجي في نوفمبر من عام 2007.

جدير بالذكر ان البرازيل تعد في الوقت الحالي اكبر شريك تجاري للصين في امريكا اللاتينية، بينما تمثل الصين ثالث اكبر شريك تجاري للبرازيل على مستوى العالم. ولاشك أن تنمية العلاقات بين القوتين الاقتصاديتين الصاعدتين، البرازيل والصين، يكون لها تأثير عالمى فى حين يسهم الجانبان فى تعزيز العلاقات بينهما فى السنوات الأخيرة.

ومنذ ان اتفقت البرازيل والصين على اقامة شراكة تعاونية استراتيجية فى عام 1993، اصبحت الزيارات رفيعة المستوى اكثر تكرارا، مما عكس الثقة السياسية المتبادلة المدعمة.

فخلال زيارة رئيس البرازيل لويز اناسيو لولا دي سيلفا للصين، توصل الجانبان إلى توافق عريض حول عدد من القضايا الهامة وارتقيا بشراكتهما التعاونية الاستراتيجية إلى مستوى اعلى. وحققت الحكومتان بالفعل توافقا بشأن خطة عمل تهدف إلى تعزيز التعاون فى جميع المجالات والحفاظ على تنسيق وتعاون وثيقين فى القضايا الاقليمية والدولية.

ولاشك أن اقتصاد البلدين متكاملان فى العديد من المجالات. فالصين منتج رئيسى يمتلك قدرا كبيرا من احتياطى النقد الأجنبى، بينما تعد البرازيل مصدرا رئيسيا للموارد والمنتجات الزراعية. ووفقا للاحصاءات البرازيلية، نما

حجم التجارة الثنائية بين الصين والبرازيل من 9.1 مليار دولار أمريكى فى عام 2004 إلى 36 مليار دولار فى عام 2009 عندما تفوقت الصين على الولايات المتحدة لتصبح اكبر شريك تجارى للدولة الواقعة فى أمريكا الجنوبية.

وقد حققت الدولتان زيادة سريعة فى مشروعات التعاون الاقتصادى والاستثمارات المتبادلة.

وفتحت شركات صينية كبرى مثل جرى، وتراكس، وهواوى، وزد تى اى، وسيتيك فروعا لها فى البرازيل. بينما اصبح لشركات اخرى ومن بينهما شركة شيرى لصناعة السيارات والشركة الوطنية الصينية للنفط البحرى وجود اكبر فى السوق البرازيلية. وفى اطار مشروع مشترك بين شركة (بيتروبراس) البرازيلية للنفط المملوكة للدولة وشركة (سينوبيك) الصينية، تم الانتهاء من انشاء اطول خط انابيب للغاز الطبيعى فى البرازيل. وبالاضافة إلى هذا، قدم بنك التنمية الصينى قرضا قيمته 10 مليارات دولار أمريكى للبرازيل لاستخراج النفط من تحت طبقات الملح.

ومن ناحية اخرى، شهدت البرازيل أيضا آفاقا مشرقة للاستثمار فى الصين مع تسجيل عودة إيجابية للاستثمارات من جانب شركات برازيلية مثل شركة امبرير البرازيلية. وفى مجال العلوم والتكنولوجيا، يمضى برنامج الاقمار الصناعية لاستكشاف الموارد الارضية الصينى - البرازيلى على ما يرام ويعتبر نموذجا للتعاون بين الجنوب والجنوب وبين الدول النامية.

وبموجب البرنامج، تم اطلاق ثلاثة اقمار صناعية تقدم بيانات عن توقعات الاحوال الجوية، ومراقبة التصحر، واكتشاف الكوارث الطبيعية المحتملة من بين مجالات اخرى للبلدين. وتم اطلاق القمر الصناعى الرابع للبرنامج فى منتصف عام 2011.

كما زادت التبادلات الثقافية الثنائية. واقام معهد كونفوشيوس الصينى هذا

فروعا فى ساو باولو اكبر المدن البرازيلية، وفى برازيليا عاصمة البلاد. وتم اطلاق الشهر الثقافى الصينى فى البرازيل فى نوفمبر 2010.

منذ بدء الأزمة المالية العالمية تتعاون الصين والبرازيل اللتان لديهما مواقف متطابقة ومتماثلة حول الكثير من القضايا الدولية، بشكل وثيق فى قضايا مثل الاقتصاد العالمى والاصلاح المالى الدولى وتغير المناخ. وتبذل الصين والبرازيل جهودا لتضخيم صوت غيرهما من الدول النامية والحصول على الحقوق والمنافع فى عملية صنع القرار العالمية. كما تعمل الدولتان معا من اجل عالم متعدد الاقطاب.

وتأكيدا لتصريحات روبرتو جاجواريبى مساعد الامين العام لوزارة الخارجية البرازيلية، فإن العلاقات بين البرازيل والصين تجاوزت المستوى الثنائى لان "الدولتين تضطلعان بدور متزايد الأهمية على الساحة العالمية". كما ان الدولتين تتمتعان بالعديد من آليات الحوار لمعالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك وتتعاونان أيضا فى عدة قضايا محددة.

كما تقوم الدولتان بتعاون فعال داخل اطار مجموعة الباسيك (التى تضم البرازيل، وجنوب أفريقيا، والهند، والصين)، ومجموعة البريك (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين)، ومجموعة العشرين، والمفاوضات العالمية حول تغير المناخ، ومنظمة التجارة العالمية.

## ثانيا: العلاقات الروسية البرازيلية

كانت البرازيل اول دولة في امريكا اللاتينية اقامت روسيا معها العلاقات الدبلوماسية في يوم 3 اكتوبر عام 1828 لكونهما دولتين يحكم كلا منهما القيصر والملك. وكانت البرازيل في تسعينيات القرن التاسع عشر الدولة الامريكية اللاتينية الوحيدة التي احتفظت روسيا بعلاقات تجارة منتظمة معها.

بعد قيام ثورة اكتوبر عام 1917 في روسيا اوقفت البرازيل اتصالاتها كلها مع روسيا السوفيتية شأنها شأن بقية دول امريكا اللاتينية. وعادت العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفيتي والبرازيل في 2 ابريل عام 1945 ثم انقطعت فور تولي الحكومة العسكرية للسلطة في البرازيل عام 1947 والتي حظرت نشاط الحزب الشيوعي في هذا البلد.

وقد بدأت البرازيل ابتداءا من عام 1961 تنتهج سياسة اكثر استقلالا عن الولايات المتحدة، مما ادى الى استعادة العلاقات مع الاتحاد السوفيتي. لكن حقبة الحرب الباردة شهدت عموما مواقف حيادية وعلاقات باردة الى حد ما حيال الاتحاد السوفيتي من قبل كل دول امريكا اللاتينية بما فيها البرازيل. واقتصرت العلاقات بين البلدين على الجانب التجاري فقط.

وكانت البرازيل من اولى بلدان امريكا اللاتينية التي اعترفت بروسيا الاتحادية بصفتها وريثة لحقوق الاتحاد السوفيتي في 29 ديسمبرعام 1991. وشهدت العلاقات بين البلدين في تلك الفترة نوعا من التحسن مما ادى الى توقيع معاهدة التعاون الروسية البرازيلية في 2 نوفمبر عام 1997.

كما نشطت في العقدين الاخيرين الاتصالات السياسية الثنائية على كافة المستويات. فقد زار موسكو في نوفمبر عام 1994 رئيس البرازيل المنتخب فرناندو انريكي كردوسو. واسفرت زيارة وزير الخارجية الروسي يفغيني بريماكوف الى البرازيل في نوفمبر عام 1997 عن توقيع مذكرة مبادئ التعاون بين روسيا والبرازيل في القرن الحادي والعشرين والبيان المشترك حول تشكيل لجنة المستوى العالي واتفاقيات التعاون بين الحكومتين الروسية والبرازيلية في شتى المجالات. وتم عام 2001 تشكيل اللجنة الحكومية الروسية البرازيلية.

وتمخضت الزيارة التي قام بها الى موسكو نائب رئيس البرازيل جوزيه ألينكار في سبتمبر عام 2003 عن توقيع اتفاقية التكنولوجيات والتوريدات العسكرية

الروسية البرازيلية بصفتها اتفاقية هامة في مجال التعاون في قطاع التكنولوجيا الفضائية والدرع الصاروخية وتوريد الاسلحة.

كما تم في ديسمبر عام 2001 توقيع برنامج التعاون بين وزارة الطاقة الذرية الروسية ولجنة الطاقة الذرية الوطنية في البرازيل في مجال الاستخدام السلمي للطاقة الذرية لمدة اعوام 2001 – 2003. وتم في يونيو عام 2003 ابرام اتفاقية التعاون في مجال البحوث الفضائية المشتركة للاغراض السلمية. كما يجري العمل على مشروع انشاء المركز الروسي البرازيلي للمعلومات العلمية والتقنية.

وجرى في عامي 2004 و2005 تبادل الزيارات الرسمية حين قام فلاديمير بوتين بزيارة البرازيل في نوفمبر عام 2004. اما الرئيس البرازيلي لويس اناسيو لولا دي سيلفا فزار موسكو في اكتوبر عام 2005. ووقعت خلال الزيارتين اتفاقية التحالف الاستراتيجي الروسي البرازيلي واتفاقية التعاون في مجال الفضاء التي مكنت رائد الفضاء البرازيلي ماركس بونتس من القيام بالتحليق الفضائي على متن المركبة "سويوز" الروسية.

كما قام الرئيس دميتري مدفيديف في 26 نوفمبر عام 2008 بزيارة البرازيل حيث وقع اتفاقية التعاون العسكري التقني واتفاقية السماح بإجراء الزيارات القصيرة الى كل من روسيا والبرازيل للمواطنين الروس والبرازيلين دون تاشيرات دخول. وجرى لقاء آخر بين الرئيسين الروسي والبرازيلي في ابريل عام 2010 بمدينة برازيليا، وذلك في اطار قمة مجموعة بريك.

وقد ساعد عمل اللجنة الحكومية الروسية البرازيلية المشتركة في تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين. وقد تم في اطارها توقيع برنامج التعاون العلمي والتقني وإبرام اتفاقية التعاون في مجال سياسة التنافس والاتفاقية بين المصارف باحرف اولى.

وشهد عام 2009 انخفاضا في التبادل السلعي الروسي البرازيلي الذي بلغ في

عام 2007 قيمة 5.2 مليار دولار مما كان يعادل نصف التجارة الخارجية الروسية مع دول امريكا اللاتينية. وتنامى هذا المؤشر عام 2008. وكان من المفترض ان يبلغ عام 2010 قيمة 10 مليارات دولار. وقد بلغ التبادل السلعي في الفترة ما بين يناير واغسطس عام 2008 قيمة 4.4 مليار دولار حيث يعود 1.4 مليار دولار الى التصدير الروسي. وبلغ الاستيراد الروسي من البرازيل قيمة 3 مليارات دولار. وتشكل المواد الخام والمواد الكيميائية بما فيها الاسمدة والمعادن والمنتجات المعدنية اساس الصادرات الروسية الى البرازيل. .

اما الصادرات البرازيلية فتضم السكر واللحوم والدواجن والتبغ والسجائر. وقد تم في عام 2002 تأسيس مجلس الاعمال الروسي البرازيلي، وذلك بهدف اقامة التعاون بين دوائر العمل والمؤسسات الحكومية للبلدين وتطوير اشكال شراكة العمل. وتؤيد البرازيل مساعي روسيا الى اقامة اتصالات مباشرة مع السوق المشتركة لدول امريكا اللاتينية.

وقد ساهم الجانب الروسي في تحقيق التحليق الفضائي الى المحطة الفضائية الدولية لرائد الفضاء البرازيلي ماركس بونتس. كما جري العمل على حماية التكنولوجيات الخاصة باستكشاف الفضاء الكوني والتصميم المشترك للمقاتلات والصواريخ التي تقوم بايصال الاقمار الصناعية الى مدار الارض. كما تم الإتفاق على عدة مشروعات في تكنولوجيات تنقيب اليورانيوم وتصنيع مفاعلات الجيل الجديد وتصميم المفاعلات للابحاث العلمية وانتاج النظائر المشعة اللاسلكية واعداد وتأهيل الكوادر لقطاع الطاقة الذرية.

# الفصل السابع: شخصيات برازيلية

## أولا: الكاتب باولو كويلو

ولد الروائي باولو كويلو في ريو دي جانيرو عام 1947. قبل أن يتفرغ للكتابة، كان يمارس الإخراج المسرحي، والتمثيل وعمل كمؤلف غنائي، وصحفي. وقد كتب كلمات الأغاني للعديد من المغنين البرازيليين أمثال إليس ريجينا، ريتا لي راؤول سييكساس، وقد تعدى اجمالي ما قام بكتابته الستين أغنية.

ومنذ وقت بعيد بدأ إهتمامه بالعوالم الروحانية، حينما جال العالم بحثا عن المجتمعات السرية، وديانات الشرق. نشر أول كتبه عام 1982 بعنوان "أرشيف الجحيم"، والذي لم يلاقي أي نجاح. وتبعت مصيره أعمال أخرى، ثم في عام 1986 قام كويلو بالحج سيرا لمقام القديس جايمس في كومبوستيلا. تلك التي قام بتوثيقها فيما بعد في كتابه "الحج". وفي العام التالي نشر كتاب "الخيميائي"، وقد كاد الناشر أن يتخلي عنها في البداية، ولكنها سرعان ما أصبحت من أهم الروايات البرازيلية وأكثرها مبيعاً.

وقد حاز على المرتبة الأولى من حيث المبيعات في تسع وعشرين دولة. ونال العديد من الأوسمة والتقديرات. وباولو كويلو هو عضو بمعهد شيمون بيريز للسلام. ومستشار اليونسكو للتبادل الحضاري والروحي. وعضو الأكاديمية الأدبية البرازيلية وعضو المجمع اللغوي البرازيلي.

ومن أشهر أعماله روايات حاج كومبوستيلا – الخيميائي – بريدا- فالكيريس "فتيات فالكيري" - على نهر بيدرا جلست ابكي - مكتوب (مجموعة قصص وأشعار كانت قد نشرت في الصحف) - إتمامة النصوص الجُمَلية - الجبل الخامس - دليل محاربي الضوء - فيرونيكا تقرر أن تموت - الشيطان والسيدة بريم - قصص للآباء والأبناء والأحفاد " مجموعة من الحكايات الشعبية " - إحدى عشرة دقيقة - الزهير - كالنهر الجاري - ساحرة بورتوبيلو - الرابح يبقى

وحيداً - أليف وغيرها.

وقد باع كويلهو أكثر من 75 مليون كتاب حتى الآن. وقد وصلت مبيعات روايته 11 دقيقة الي قمة قوائم الاكثر مبيعاً، حتى قبل أن تطرح في الولايات المتحدة أو اليابان و10 بلدان أخرى. واحتلت الزهير عام 2005 المركز الثالث في توزيع الكتب عالميا وذلك بعد كتابي دان براون شيفرة دافينشي وملائكة وشياطين وتعد الخيميائي ظاهرة في عالم الكتابة، فقد وصلت إلى أعلى المبيعات في 18 دولة، وترجمت إلى 62 لغة وباعت 30 مليون نسخة في 150 دولة، وقد تم وضع رسومات مصاحبة للنص بواسطة الفرنسي "موابيو" الذي صمم مناظر أفلام العنصر الخامس.

وقد تم تعيين المؤلف البرازيلي باولو كويلو كسفير للسلام للأمم المتحدة في سبتمبر 2007، حيث إنه بدأ نشاطة السياسي منذ شبابه. وقد أثارت كتبه الأكثر مبيعًا مثل "الحج" إعجاب القراء من جميع أنحاء العالم. وقد حصد العديد من الجوائز العالمية عن أعماله الأدبية والتي تمت ترجمتها إلى ما يربو عن خمس وستين لغة. وقد استغل باولو الذي نشأ في مدينة ريو دي جانيرو، هذا الإعجاب العالمي من أجل مناهضة الفقر ومساعدة الفئات الفقيرة من المجتمع البرازيلي من خلال مؤسسة باولو كويلو. وهو يُعد كذلك واحدًا من مناصري فكرة التعدد الثقافي من خلال عمله لدى منظمة اليونسكو كمستشار خاص للحوارات بين الثقافات والتقارب الروحي بينها. ولاشك أن تعيين السيد كويلو كسفير للسلام سيتيح له مواصلة مد جسور الحوار بين الثقافات والتركيز على احتياجات الأطفال حول العالم.

## ثانيا: المهندس المعماري أوسكار نيماير

تخرج "اوسكار نيماير" عام 1934 من مدرسة الفنون الوطنية قسم عمارة في "ربو ذي جانيرو"؛ وعمل مباشرة في مكتب " لوسيا كوستا" - المعماري البرازيلي المعروف ذو التوجهات الوظيفية الطليعية وقتذاك، وسرعان ما أصبح معمارياً

مميزاً في مكتب "كوستا"؛ وعندما أوكل إلى المكتب مهمة إعداد تصاميم مشروع مبنى "وزارة المعارف والصحة" عام 1936، واشترك "نيماير" بصفته أحد المصممين الأساسيين في الفريق المعماري المكلف بتصميم المبنى، الذي أضحى لاحقا، وبفضل مداخلات "لو كوربوزيه" الاستشارية فيه، احد أشهر المباني المعروفة عالمياً، جراء توظيف عناصر فنية رائعة، والتي بسببها اكتسب المبنى قيمته الجمالية الأساسية؛ ومن اسهاماته في هذا المبنى أن اصبح من المبانى البرازيلية التي لها حضوراً دائما في اللغة المعمارية لجميع المباني التي نفذت على مدى عقود في بلدان الجنوب، والشمال أيضا، لما لهذه المفردة التصميمية، المعبرة من قيمة معمارية لا يقتصر غايتها على بلوغ مرام نفعية بحتة، وإنما إدراك قيم استاتيكية جمالية باللغة الفنية.

كما يتجلى صنيع "اوسكار نيماير" المعماري الفريد، تجلياً واضحاً، في تصاميمه التى اعدها للعاصمة البرازيلية الجديدة برازيليا، في وسط البلاد. اذ دعي عام 1956 من قبل صديقه القديم والشخصية الوطنية المعروفة، رئيس الجمهورية آنذاك ليكون مشرفا عاما على بناء العاصمة الجديدة التى خططها زميله "لوسيا كوستا"، وليكون ايضا مسوؤلا عن اعداد تصاميم اكثرية المباني العامة في المدينة الجديدة.

وقد قام المعماري الرائع "اوسكار نيماير" في غضون فترة زمنية قصيرة بمجموعة من التصاميم، اعتبرت ولا تزال تعتبر، من كنوز العمارة العالمية الحديثة، امثال قصر "الفارادو" - قصر رئاسة الجمهورية، ومبنى الكونجرس الوطني ومبنى المحكمة العليا، ومبنى الكاثدرائية، وعشرات المشاريع التصميمية التى حظى بها موقع العاصمة الجديدة.

وفي الفن الخاص به يلاحظ تكرار التيمة التصميمية ذاتها، التى سبق وان اشتغل عليها كثيراً وانضجها عبر مبانٍ عديدة نفذها في الاربعينات وبداية الخمسينات من القرن الماضي، مثل "جناح البرازيل" في معرض نيويورك الدولي (1939)، وبيته الخاص في كانوا، بالقرب من "ريو" (1952)، وبالطبع

كنيسة "سان فرانسيسكو دیآسیس" في "بامبولها عام 1940، وغير ذلك من المباني. وهذه التيمة تعتمد اساسا على الحوار بين الخطوط المائلة الرقيقة الانثويـة والاشكال الهندسية المنتظمة الواضحة. ففي مبنى "الكونجرس الوطني" (1958) يضع "نيماير" الكتلة الافقية الممتدة الرئيسية للمبنى بجانب المبنيين العاليين على أنه ومن اجل حضور تيمة "الحوار" وتأكيدها في الحالة التصميمية، يلجأ المعماري الى نوع من التسقيفات الفجائية، غير المتوقعة، فيعتمد شكل الإناء لتسقيف قاعة مجلس الشيوخ، في حين يعكس هيئة الاناء ذاتها رأسا على عقب لتسقيفات قاعة مجلس النواب.

ويبدو ان الغاية المبتغاة التى وضعها المعماري لنفسه قد ادركها بوضوح، ففى تركيب فريد من نوعه بين كتلة الكونجرس المنتظمة، والمبنيين المتوازيين المجاورين الخاصين بالسكرتارية (يصل عدد طوابق كل منهما الى 72 طابقا) مع وضعية الإنائين الضخمين المتعاكسين الواحد للاخر، استطاع المعماري ان يخلق مشهدا بصرياً بتأثيرات محسوسة بمقدورها ان تدهش المتلقي وتنتزع اعجابه.

وتعد مرحلة المنفى من المراحل المهمة والخصبة في سيرة هذا المعماري. فبالاضافة الى انجازه في تصاميم مثيرة في ايطاليا وفرنسا وفي بقية بلدان العالم، انجز "اوسكار نيماير" مشروعا تصميميا كبيرا، وهو مشروع مجمع جامعة القسطنطينة في شرق الجزائر (1972). ويعود تاريخ تكليف "نيماير" الى هذا المشروع لعام 1968، عندما تعرف على منهاج متطلبات الجامعة، الذي كان يقتضي بناء مجموعة من المباني العديدة تجاوزت 40 مبنى. وفي ضوء تجربته الغنية في تصميم المؤسسات التعليمية، اعاد المعماري النظر في المنهاج المقترح، ساعيا الى ان يكون المخطط المستقبلي للجامعة متسما على مركزية واضحة تتيح مرونة كافية لاداء كفء للنشاطات الجامعية.

حيث اقترح المصمم تجميع فراغات الجامعة الاساسية في مبنيّين اثنين اساسيين، احدهما مخصص لقاعات الدراسة، والاخر للمختبرات العملية، مع

عدد من المباني المساندة تتجمع حولهما (مثل المكتبة، ادارة، قاعة اجتماعات، قاعات رياضية الخ..)، واقترح ان تكون الادارة المركزية للجامعة في بلوك مستقل وفي مبنى متعدد الطوابق يشغل موقعا بين القسمين الاساسيين للجامعة.

كما قام اوسكار نيماير بتصميم صمم معرض طرابلس التجاري الدولي بلبنان عام 1962، ومركز ترفيهي في "ابوظبي" (1981)، كما اعد تصاميم لمركز تجاري في بنغازي – ليبيا، وكذلك صمم نصب تذكاري فى ليبيا ايضاً.

## ثالثا: المخترع سانتوس دومونت

ولد سانتوس دومونت بالبرازيل لأبوين ثريين، وتلقّى معظم تعليمه في فرنسا. وفي عام 1898م، أطلق كيسًا في شكل السيجار مدفوعًا بوساطة محركين صغيرين ومروحة واحدة. وفي عام 1905م صنع طائرة صندوقية وكان كل جناح فيها صندوقًا، وعلى مقدمة الطائرة صندوق ثالث يستخدم للتحكم في الطائرة. وفي عام 1906م أطلق أول طائرة أثقل وزنًا من الهواء في فرنسا استمر طيرانها لمدة ثماني ثوان. وكان الإنجاز الذي حققه أن طائرته كانت أخف وزنًا بمقدار النصف من الطائرة ذات السَّطحين التي صنعها الأخوان رايت. ومن مساهماته الخالدة إدخال عجلات للهبوط.

## رابعا: العالم كارلوس جوستينيانو ريبيرو شاغاس

ولد في التاسع من يوليو عام 1879 وهو طبيب برازيلي، اكتشف داء شاغاس، أو داء المثقبيات الأمريكي في 1909، ويعد عمل شاغاس فريد في تاريخ الطب كونه الباحث الوحيد الذي وصف مرضاً معدياً جديداً تماماً: العامل الممرض والناقل وتظاهراته السريرية ووبائياته. وقد سميت باسمه إحدى بلديات ولاية ميناس جيرايس.

خامسا: اسطورة الكرة البرازيلية بيليه

في 23 أكتوبر 1940 بولاية ميناس جيراس البرازيلية. ولد أدسون ارانتس دونا سيمنتو لكن هذا الاسم سرعان ما تغير وأصبح "بيليه" اللاعب الأسطورة التي كتب صفحات رائعة في سجلات كرة القدم العالمية وأصبح اسمه على ألسنة الملايين من عشاق هذه اللعبة، وهو وزير الرياضة السابق في بلاده.

وقد خطف بيليه المشاهدين بأدائه الساحر وجمع مواهب كروية خارقة لم يماثله فيها أحد من اللاعبين الذين سبقوه أو لحقوه. فكانت لياقته البدنيه العالية ومراوغته ممتازة وتمريراته متقنة وسرعته فائقة وتفكيره سريعا وكان يقوم بأشياء خارقة عن المألوف وموضع إعجاب النقاد والرأي العام على حد سواء.

وبيليه اللاعب أطلق عليه الكثير من الألقاب كالجوهرة وملك الكرة ورياضي القرن، ويعد الرياضي الوحيد تقريبا الذي رفض أن يروج إعلانات التبغ أو الكحول لأنه يريد أن يكون يوما سفيرا لكرة القدم التي أعطته الشهرة والمجد فأعطاها اللمسة السحرية المميزة.

مارس بيليه كرة القدم ككل البرازيليين في الشوارع والازقة وكانت الكرة عبارة عن لفافات ورق يجمعونها سوية فتصبح بشكل يتيح لهم ممارسة رياضاتهم المفضلة والسبب يعود إلى الفقر الذي كان يعيش فيه بيليه ثم عمل ماسحا للاحذية فترة من الزمن في إحدى ضواحي مدينته ليكسب قوتة، وحصل على أول حذاء لكرة القدم عندما بلغ الحادية عشر من عمره وانضم بعدها الى نادي أتلتكو باورو في سان باولو وأخذ يصقل مواهبه وخلال إحدى المباريات المحلية لفت انظارأحد مدربي نادي سانتوس البرازيلي، اللاعب الشهير فالديماردي بريتو فضمه على الفور إلى النادي العريق الذي إستمر معه 17 عاما وصل خلالها إلى القمة.

كما ضمه مدرب المنتخب البرازيلي انذاك فيتشنتى فيولا لتمثيل بلاده .. وكانت أول مباراة له مع منتخب الارجنتين الغريم التقليدي للمنتخب البرازيلي

على زعامة الكرة الامريكية الجنوبية. ومع اقتراب كأس العالم ضمن بيليه مركزا له. شهدت هذه الدورة تحولا كبيرا في مسار حياته، إذ بات أصغر لاعب في العالم يقود منتخب بلاده إلى احراز الكأس للمرة الاولى .

وفي كأس العالم 1966 تعمد البلغار العنف البالغ مع لاعبي البرازيل ونال بيليه القسط الأكبر وكان ضحية عدوان المدافع البلغاري "جيتشيف" بعد أن سجل الهدف الثاني للبرازيل التي فازت 2/0 وغاب للإصابة عن مباراة فريقه مع المجر لتخسر البرازيل 1/3 . وعاد دون اكتمال شفائه أمام البرتغال ونال هو وزملائه جميع أنواع الضرب والأذى وخرج محمولا وانهزمت البرازيل 1/3 .

وكان لابد لبيليه أن يعتزل وهو في أوج عطائه. فأقيمت له مباراة الاعتزال على ملعب ماركانا أمام 150 ألف متفرج في مباراة ضد يوغسلافيا وفي نهاية المباراة وضع على رأسه تاجا من الذهب الخالص طاف به أرجاء الملعب حاملا في يده قميصه رقم 10 وهو يمسح الدموع من عينيه .

وبعدها انتقل إلى الولايات المتحدة ساعيا الى نشر كرة القدم في بلد لا يعطي لهذه اللعبة أي أهمية فلعب في فريق نيويورك كوزموس. كما سعى الى ترويج اللعبة في ميدان التجارة بتعاقده مع شركة "بيبسي كولا" وظهر في أفلام عدة أهمها (الهروب الى النصر) الذي جمعه مع بعض النجوم العالميين أمثال بوبي مور، اوزفالدو، أرديليس.

# قائمة المراجع

## الكتب


1 - د. ايمان راغب، الدبلوماسية فى العصر الحديث، دار الأقصى للنشر، القاهرة، 2007.

2 - د. أحمد عصام الدين، تطور السياسة الخارجية، دار السلام، القاهرة، 2002.

3 - د. أحمد عبد الحميد مبارك، العلاقات الدولية، الجامعة المفتوحة، القاهرة، 199.

4 - الاخضر الابراهيمى واخرون، الدبلوماسية العربية فى عالم متغير، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

5 - روى مكريدس، مناهج السياسة الخارجية فى دول العالم، ترجمة د حسن صعب ومراجعة د يوسف ايبش، بيروت 1961.

6 - سمير التونى، العلاقات الدولية فى الدول الاسلامية، دار التراث الحديث، القاهرة، 2000.

7 - د. عبد الرحمن بن محمد المطوع، النظم القنصلية والدبلوماسية، دار الكتاب العربى، الرياض، 1426هـ.

8 - على المرزوقى، السياسة الخارجية فى الدول الاسلامية، دار الفكر العربى، القاهرة، 2004.

9 - د. مبارك سالمان، القانون الدولى والعلاقات الدولية، الدار اللبنانية للطباعة والنشر، بيروت، 2002.

10 - د. محمد الراعى، مبادى النظم السياسية، دار الرحاب للنشر، القاهرة، 2005.

11 - د. محمد الميرغنى، النظم الدبلوماسية فى العصر الحديث، دار الكتب الجامعية، بيروت، 2006.

12 - د. محمد محمود مراد، المدخل الى النظم الدبلوماسية والقنصلية، مكتبة الشرق، القاهرة، 2004.
13 - د. محمد مختار، العلاقات الدولية، مكتبة دار الايمان، القاهرة، 2004.
14 - هنريك جالفاو، أفريقيا البرتغالية اليوم وغدا . فى جيمس دوفى، أفريقيا تتكلم، ترجمة عبدالرحمن صالح ومراجعة د. إبراهيم جمعة (من الشرق والغرب) القاهرة.
15 - د. يوسف صلاح الدين، مقدمة في العلاقات الدولية، الدار العربية، بيروت، 2003.

## الدوريات

1 - يسرا الشرقاوى، البرازيل: هل أخفق اليسار مجددا فى أمريكا اللاتينية مجلة السياسة الدولية فى يوليو 2004.
2 - رضا محمد هلال الإنتخابات البرازيلية: اليسار يصل إلى الحكم، القاهرة، مجلة الديمقراطية، يناير 2003.
3 - كرم سعيد، الدور الجديد للبرازيل على الساحة الدولية، القاهرة، ملف الأهرام الإستراتيجى، يوليو 2010.
4 - ريم ابوزيد، البرازيل: درس تبادل السلطة والإبقاء على النهج السياسي، القاهرة، ملف الأهرام الإستراتيجى.
5 - نزيه نصيف الايوبي، أزمة الأحزاب السياسية فى البرازيل، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، ابريل 1968.
6 - نزيه نصيف الايوبي، دبلوماسية البرازيل تجاه التكتلات الدولية، القاهرة، مجلة السياسة الدولية،، ابريل 1967.

## ندوات ومؤتمرات

1 - عـاطف سـعدواي، "دور مـراكز الأبحـاث فـي صنع القرار: دراسة حالة لـدور المحـافظين الجـدد فـي الإدارة الأمريكيـة"، بحـث مقدم إلى المؤتمر السنوي السـادس للبـاحثين الشباب مصـر فـي عـيون شـبابها (القـاهرة: مـركز بحـوث ودراسات الدول النامية، 2004).

2 - عبد العزيز شادي، "المحافظون الجدد والشرق الأوسط: المصادر الداخلية والقـابليات الإقليميـة للسياسية الأمريكيـة"، ورقـة علميـه مقـدمه إلـي مـركز الدراسات الأمريكية (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2005).

3 - شادية فتحي، "قضية الديمقراطية في العلاقات العربية الأمريكية"، بحث مقـدم إلـى نـدوة بمركز الدراسـات الأمريكيـة (القـاهرة: كليـة الاقتصـاد والعلـوم السياسية، 2004).

4 - نجوان عبد المعبود، مشروع القرن الأمريكي الجديد: دراسة تحليلية في التـاريخ المحـاور الرئيسـية للحـرب الأمريكيـة علي العراق "، بحث مقدم إلي المؤتمـر السـنوي السادس للباحثين الشباب مصر في عيون شبابها (القاهرة: مركز بحوث ودراسات الدول النامية، 2004).

# المراجع الاجنبية

1 - Campaign: Promoting The National Interests, Foreign Affairs, January, 2000.

2 - Hill, Norrman, International Politics, New York, Happer And Row ,1999.

3 - Kurt, J, Hou Foreign Policy Is Made, Newyork, 2002.

4 - Rosenau Jams N, The Scientific Study Of Foreign Policy, The Free Press, New York, 2007.

5 - Richard Mauthen: Active Diplomacy, New York, Rutledge, 2006.

6 - Safran, Nadav, Diplomacy In 20th, Century: London, The Belknap

Press, 2003.